

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية - أدرار -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د.

في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل في الجنوب الجزائري دراسة قياسية 2005-2021

إشراف الأستاذ:

د: حدادي عبد الغني

إعداد الطالب:

موساوي عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلوافي محمد
مشرفا ومقررا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر " أ "	د. حدادي عبد الغني
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الرحمان عبد القادر
ممتحنا	جامعة بشار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الله ياسين
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر " أ "	د. بلبالي عبد السلام
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر " أ "	د. بن زيدي عبد اللطيف

الموسم الجامعي: 2023-2024

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المبارك بإذن الله:

إلى روح والدي العزيز تغمّده الله برحمته الواسعة وأسكنه الفردوس الأعلى.

إلى "أمي الغالية" إلى من كانت ولا زالت السند والدافع القوي منذ نعومة أظفاري، بفضل حنانها وتضحياتها المتواصلة من أجل الوصول الى تحقيق الأحلام، بارك الله لي فيها وبارك في عمرها ورزقني برّها.

إلى "زوجتي الحبيبة، شريكة حياتي في دروب الحياة، تلك التي دعمت وشجعت جزاها الله عني كل خير.

إلى أبنائي الأعزاء كل باسمه، يامن بحبكم، ودعمكم المتواصل أصبحت قادراً على تحقيق هذا الانجاز العظيم.

إلى أخي العزيز ((موسى))، الرفيق في الطريق والخليفة في البيت.

إلى جميع الزملاء والزميلات في الدراسة أو العمل.

إلى كل الأصدقاء جميعهم.

عبدالله موساوي

التشكرات

يسعدني أن أقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور المشرف على هذا العمل من خلال نصائحه القيّمة وتوجيهاته السديدة «الأستاذ **حادي عبد الغني**» جزاه الله عنّي خير الجزاء إلى كل عمال وإطارات المديرية العامة للوكالات التالية:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعلى رأسهم المديرية العامة والمديرية الجهوية.

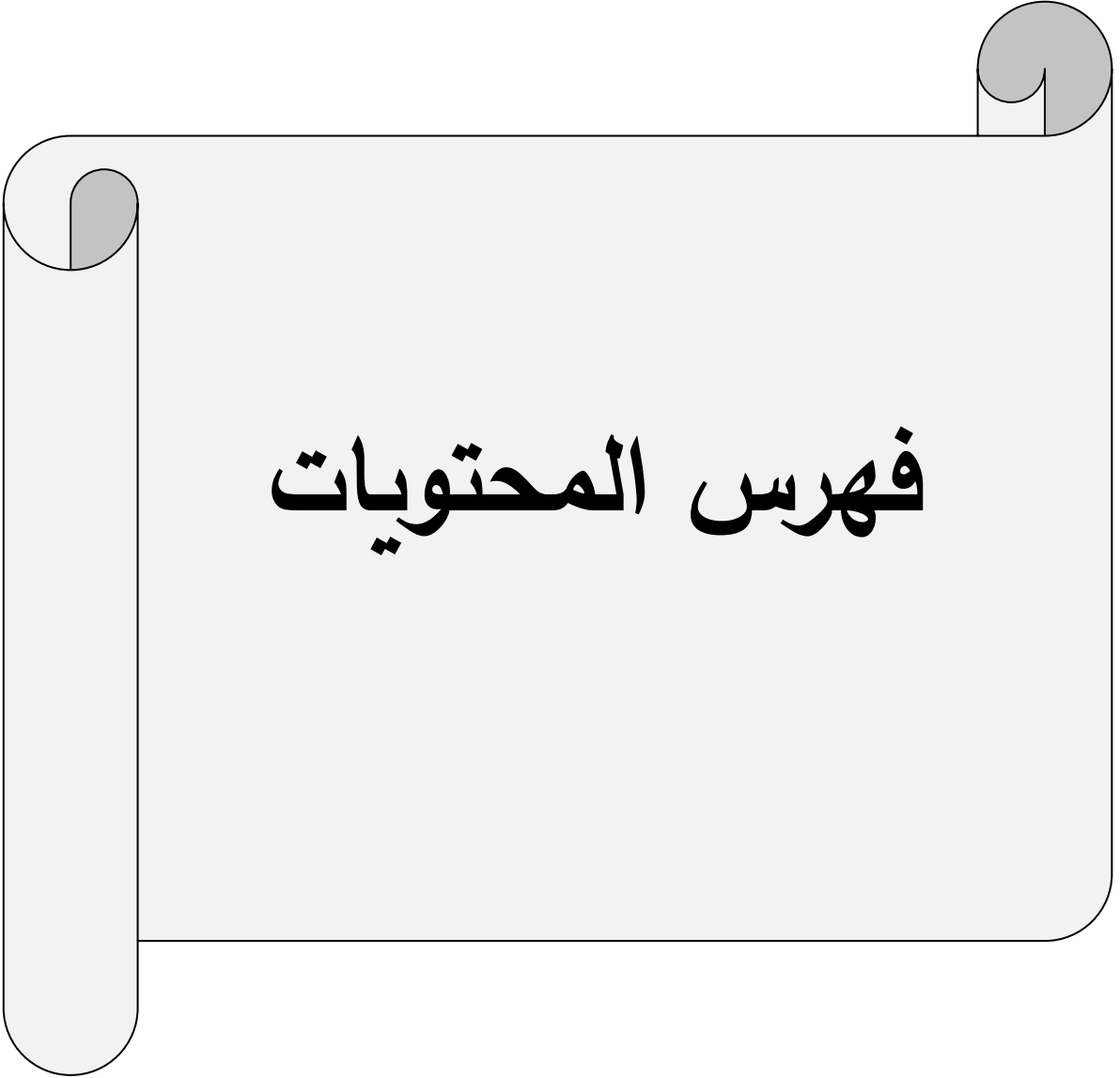
الوكالة الولائية خصوصا المدير الولائي أدرار.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والوكالة الولائية أدرار

الصندوق الوطني للتأمين البطالة

كما أقدم جزيل الشكر لكل من ساهم أو ساند أو بادر بتقديم نصيحة أو مشورة خلال كامل مشواري الدراسي بكافة أطواره كل باسمه وأسأل الله تعالى أن يجازيهم عني خير الجزاء.

عبدالله موساوي



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تأسيسها	
تمهيد	23
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
1- تعريفها	24
1-1 التعريف الكمي طبقا لمعهد IFM	24
2-1 التعريف طبقا للاتحاد الأوروبي	25
3-1 التعريف النوعي	25
4-1 مفهوم المشاريع الصغيرة في بعض الدول العالمية	25
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة في بعض الدول العربية	26
1-2 تصنيف المنشآت الصغيرة في الأردن	26
2-2 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة مصر	27
3-2 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة موريتانيا	27
المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	28
1-3 القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
2-3 القانون 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
3-3 تعريف المؤسسات الناشئة	32
المبحث الثاني: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها	33
المطلب الأول: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
1-2 المفاهيم المتعلقة بأنواع المؤسسات والشركات	33
2-2 الخطوات الادارية اللازمة لإنشاء شركة في الجزائر	36
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة	38

39	المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
39	3-1 مفهوم التمويل
39	3-2 مصادر تمويل هذه المؤسسات
39	3-2-1 صيغ التمويل الكلاسيكي
40	3-2-2 صيغ التمويل الإسلامي
42	المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الواقع والتحديات
42	المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
43	المطلب الثاني: العوائق والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات
43	2-1 أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
44	2-2 المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
48	2-3 عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
50	المبحث الرابع: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
50	المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
50	4-1-1: الإطار التشريعي للوكالة
52	4-1-2 أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
52	4-1-3 مهام الوكالة
53	4-1-4 الإعانات والامتيازات المقدمة
54	المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
54	4-2-1 تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
55	4-2-2 أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامها
55	4-2-3 تأهيل وتمويل أصحاب المشاريع
56	4-2-4 الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة
56	المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
56	4-3-1 ماهية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
57	4-3-2 مهام الصندوق

59	المبحث الخامس: هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
59	المطلب الأول: حاضنات الأعمال
59	5-1-1: تعريف حاضنات الأعمال
60	5-1-2 أهمية حاضنات الأعمال وأهدافها
61	5-1-3 الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال
62	المطلب الثاني: حاضنات الأعمال الجامعية
62	5-2-1 تعريف حاضنات الأعمال الجامعية
62	5-2-2 دور حاضنات الأعمال الجامعية وأهدافها
62	5-2-3 أهداف حاضنات الأعمال الجامعية
63	المطلب الثالث: دار المقاولاتية
63	5-3-1 ماهية دار المقاولاتية
63	5-3-2 الهدف من إنشاء دار المقاولاتية
64	5-3-3 مركز تطوير المقاولاتية
65	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني الدراسات السابقة وأهميتها في البحث العلمي	
66	تمهيد
67	المبحث الأول: ماهية الدراسات السابقة
67	المطلب الأول: مفهوم الدراسات السابقة وأهميتها
67	1- تعريف الدراسات السابقة
67	2- أهمية الدراسات السابقة
68	المطلب الثاني: مراجعة الدراسات السابقة واستعراضها
68	1- الغرض من مراجعة أدبيات الدراسات السابقة
69	2- استعراض الدراسات السابقة
70	المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع
71	المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

75	المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أجهزة الدعم
82	المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سوق العمل
92	المبحث الثاني: أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية
92	المطلب الأول: أوجه الشبه للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية
92	المطلب الثاني: أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
93	المطلب الثالث: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة
94	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل	
95	تمهيد
95	المبحث الأول : واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
95	المطلب الأول : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر 2000-2020
96	1 تطور المؤسسات العامة والخاصة 2000-2010
97	2 تطور المؤسسات العامة والخاصة 2011-2019
98	المطلب الثاني: واقع تطور المؤسسات المقيدة بالمركز الوطني للسجل التجاري 2002-2021
98	1- تطور عدد المؤسسات والشركات المقيدة بالسجل التجاري 2002-2011
99	2- تطور عدد المؤسسات والشركات المقيدة بالسجل التجاري 2012-2021
100	3- تطور المؤسسات (أشخاص طبيعية) حسب الفئات العمرية
101	4- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني
103	المبحث الثاني: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الغربي
103	المطلب الأول: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
103	1- حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة
104	2- مناصب العمل المستحدثة
105	3- الخدمات غير المالية
105	4- خدمات غير مالية أخرى
106	المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالجنوب

	الجزائري
106	1-المشاريع الممولة حسب الولاية بالجنوب الجزائري
107	2-المؤسسات المستفيدة من التمويل حسب الجنس 1998 -2020 بولاية أدرار
108	3-المشاريع الممولة حسب آلية التمويل (ANADE)
109	المطلب الثالث: تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمؤسسات بالجنوب الجزائري
109	1- المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة بالجنوب الجزائري (CNAC)
110	2- التمويل الذاتي (CNAC)
111	المبحث الثالث: واقع سوق العمل بالجنوب الجزائري
111	المطلب الأول: ماهية سوق العمل
111	1- مفاهيم عامة حول سوق العمل
112	2-متطلبات سوق العمل
112	3- الهدف من دراسة سوق العمل
113	المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية للتشغيل في سوق العمل
113	1- تعريف الوكالة الوطنية للتشغيل
113	2- مهام وأهداف الوكالة
114	3- الملاحق المحلية
114	المطلب الثالث: واقع تطور سوق العمل بالجنوب الجزائري
114	1-تطور طلبات وعروض العمل المسجلة بالجنوب الجزائري
116	2-تطور معدل الرضا للتوظيفات المحققة من عروض العمل المسجلة بالجنوب الجزائري
117	خاتمة الفصل الثالث
الفصل الرابع : أثر آليات اجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل	
118	تمهيد
119	المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير
119	المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة

119	1- تعريف السلاسل الزمنية
121	2- اختبار جذر الوحدة
123	المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك
124	1- تعريف تكامل السلاسل الزمنية
124	2- طرق اختبار التكامل المشترك
125	المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (ARDL).
129	المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة (PCA)
129	المطلب الأول: المتغيرات المستعملة في الدراسة والاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (PCA)
129	1- تعريف متغيرات الدراسة
130	2- اجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (PCA)
131	المطلب الثاني: التحليل الوصفي ودراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة
131	1- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة
132	2- دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة
132	المطلب الثالث: التمثيل البياني لمتغيرات وأفراد الدراسة
132	1- القيم الذاتية ونسب الجمود
133	2- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة
136	المبحث الثالث: دراسة أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل
136	المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في الدراسة
137	المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة
139	المطلب الثالث: التحليل القياسي باستخدام منهجية (ARDL)
139	1- تحديد فترة الابطاء المثلى
140	2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)
141	3- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)
143	4- تقدير علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل
145	المطلب الرابع: اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

146	المطلب الخامس: الاختبارات التشخيصية
150	خاتمة الفصل الرابع
151	خاتمة عامة
154	قائمة المراجع
164	الملاحق



قائمة الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
100	مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب الجنس	(1-3)
102	تطور عدد المؤسسات حسب النوع قبل 2010	(2-3)
102	تطور عدد المؤسسات حسب النوع من 2010 إلى 2020	(3-3)
104	عدد المناصب المستحدثة	(4-3)
133	تمثيل القيم الذاتية	(1-4)
134	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	(2-4)
135	التمثيل البياني لأفراد ومتغيرات الدراسة	(3-4)
136	توصيف المتغيرات المستعملة في الدراسة	(4-4)
140	تحديد عدد التأخيرات في نموذج (ARDL)	(5-4)
147	المجموع التراكمي للبواقي المتتابع	(6-4)
147	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة	(7-4)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
24	التعريف الكمي طبقا لمعهد IFM	(1-1)
25	التعريف طبقا للاتحاد الأوروبي بدءا من 2005	(1-1)
26	مفهوم المشاريع الصغيرة لدى بعض دول العالم	(1-3)
26	تصنيف المنشآت الصغيرة في الأردن	(1-4)
27	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة مصر	(1-5)
29	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة موريتانيا	(1-6)
29	تصنيف المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري 18-01	(1-7)
31	تصنيف المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري 02-17	(1-8)
54		(9-1)
96	تطور عدد المؤسسات العامة والخاصة خلال عشر سنوات من 2001 إلى 2010	(1-3)
97	تطور عدد المؤسسات العامة والخاصة خلال عشر سنوات من 2011 إلى 2019	(2-3)
98	تطور المؤسسات والشركات المسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من 2002 إلى غاية نهاية 2011	(3-3)
99	تطور المؤسسات والشركات المسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من 2012 إلى غاية نهاية 2021	(4-3)
100	تطور المؤسسات (أشخاص طبيعيين) المقيدة بالسجل التجاري حسب الفئات العمرية	(5-3)
100	مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب الجنس	(6-3)
101	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	(7-3)
103	حصيلة الخدمات المالية إلى غاية 2023/03/31 (ANGEM)	(8-3)
104	مناصب العمل المستحدثة حسب صيغ التمويل (ANGEM)	(9-3)
105	حصيلة الخدمات الغير مالية (التكوين)	(10-3)
105	حصيلة الخدمات الأخرى الغير مالية	(11-3)'
106	المشاريع الممولة حسب الولاية بالجنوب الجزائري	(12-3)

107	عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل حسب الجنس من 1998 إلى 2020 بأردار	(13-3)
108	المشاريع الممولة حسب آلية التمويل	(14-3)
109	المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة بالجنوب الجزائري (CNAC)	(15-3)
110	التمويل الذاتي	(16-3)
115	تطور طلبات العمل المسجلة بالجنوب الجزائري من 2000 إلى 2021	(17-3)
116	تطور معدل الرضا للتوظيفات المحققة من عروض العمل بالجنوب الجزائري	(18-3)
129	تعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة	(1-4)
130	الاختبارات الأولية (مؤشر KMO واختبار Bartlett)	(2-4)
131	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(3-4)
132	مصفوفة معاملات الارتباط البينية بين متغيرات الدراسة	(4-4)
133	القيم الذاتية ونسب الجمود	(5-4)
138	نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	(6-4)
141	نتائج اختبار (ARDL Bunds Test)	(7-4)
142	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	(8-4)
143	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	(9-4)
145	نتائج اختبار جرانجر للسببية	(10-4)
148	نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostics Teste)	(11-4)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الملحق
164	استمارة الاسم التجاري	01
164	تحليل المركبات الأساسية (PCA)	02
167	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	03
168	نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bunds Test)	04
168	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير والطويل	05
169	الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج القياسي	06

مقدمة عامّة

مقدمة عامة

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصاد كافة البلدان في العالم، سواءً أكانت متقدمة أو نامية وهو أولى الأولويات، وهدف أساسي من بين الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر إحدى أهم نقاط القوة التي تعتمد عليها الدول في تحريك عجلة الاقتصاد لزيادة فرص العمل للشباب، ذكورا وإناث، ولتطوير وزيادة إجمالي الناتج المحلي، إنها ذلك الدافع القوي، والحافز الكبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في الجانب الاجتماعي، والمساهمة في تطوير القطاع الخاص.

لذلك يظهر لنا جليا أهمية إيجاد الآليات والوسائل التي تمكننا من توفير كافة الظروف والأسباب التي من شأنها زيادة عدد هذه المؤسسات ، وخاصة الجانب التمويلي، لأنه الحجر الأساس في بدء نشاط المؤسسات أو المشاريع، وكذا استمرارية النشاط في كافة مراحل حياة مختلف المؤسسات.

فعدم الاستقرار الموجود في بيئة الأعمال في عصرنا الحالي، يبدي مجموعة عديدة من التحولات سواء في البيئة التكنولوجية، الاقتصادية، القانونية، التنظيمية، أو في أسواق العمل، مما يستدعي البحث عن الطريقة الأنسب للتحكم في هذه الظروف، وتوفير بيئة تكون ملائمة ومناسبة للانطلاق الفعلي للمؤسسات رغم صغر حجمها، والمساهمة المنتظرة لتطوير سوق العمل، بتشجيع الشباب على العمل الحر، وإيجاد العديد من مناصب العمل للشباب.

أن الدولة الجزائرية تسعى دائما إلى تقديم يد المساعدة لهؤلاء الشباب، أصحاب المؤسسات ذات الأفكار المبدعة، وذلك بمجموعة من الإجراءات في سبيل خلق البيئة المناسبة لهاته المؤسسات ، بإنشاء كوكبة من الهيئات والأجهزة التي ينصب عملها، ومهمتها الأساسية في تمويل ومرافقة الشباب الذين أنشأوا مؤسساتهم الصغيرة وأهمها:

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حاضنات الأعمال وغيرها، هذه الوكالات والأجهزة تحاول جاهدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من الآليات سواء أكانت آليات المرافقة، أو آليات التمويل، والتي من بينها التمويل الثنائي، التمويل الثلاثي، التمويل لشراء المواد الأولية، بالإضافة إلى مرافقة هذه المؤسسات بمختلف الإمكانيات المتوفرة لديها، برامج تكوين دورات تدريبية في جانب تسيير المؤسسة، التسيير المالي وغيرها.

أن الاستفادة بشكل جيد من هذه الإجراءات والوكالات الموضوعة خصيصا لتنمية قدرات المؤسسات في مختلف الجوانب والميادين، يؤدي إلى زيادة تشغيل العمالة، والتقليل من حدة البطالة في الجزائر، وهوما يساهم مساهمة فاعلة في تطوير أسواق العمل في كافة مناطق الوطن، وخاصة في مناطق الجنوب، مما يجعلها تزدهر وتوفر الحاجيات الحيوية لكافة السكان.

إشكالية الدراسة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في توفير مناصب العمل والمساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي في الجنوب الجزائري، والذي يتميز بميزات خاصة كنقص التنوع الاقتصادي وقلة الاستثمارات الكبيرة، والاعتماد شبه الكلي على القطاعات التقليدية كالزراعة مثلا.

حيث وضعت الدولة الجزائرية العديد من الآليات والأجهزة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز خلق فرص العمل وتطوير الرفو الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الجنوب الجزائري.

- من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكال الرئيس كالتالي:

- ما أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل بالجنوب الجزائري؟

وفي سياق الإحاطة بالموضوع أكثر ينبغي التطرق لمجموعة من الأسئلة الفرعية، ذات الصلة والتي من شأنها إثراء الدراسة وجعلها سهلة الاستيعاب، كما يلي:

- ما هي المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذه المؤسسات وسوق العمل؟

- هل ساهمت آليات أجهزة الدعم في تحسين الوضعية الاقتصادية المحلية في الجنوب الجزائري؟

- ما مدى فعالية آليات أجهزة الدعم (التمويل الثنائي - التمويل الثلاثي - التمويل لشراء المواد الأولية) في خلق فرص عمل بالجنوب الجزائري؟

- هل تؤثر هذه الآليات على سوق العمل بالجنوب الجزائري تأثيرا مستداماً أم مؤقتاً ؟

فرضيات الدراسة:

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذه الإشكالية تم إدراج الفرضية الآتية:

- الفرضية الرئيسية:

تؤثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثيراً إيجابياً على سوق العمل بالجنوب الجزائري.

ولتحقيق فهم اعمق واكثر شمولية للعلاقة يتطلب الأمر إضافة فرضيات فرعية تعالج كل منها آلية من آليات الدعم وتأثيرها على سوق العمل بالجنوب الجزائري.

- الفرضية الفرعية الأولى:

- يساهم التمويل الثلاثي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير مناصب العمل بالجنوب الجزائري.

- الفرضية الفرعية الثانية:

- يساهم التمويل الثنائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة ايجابية في توفير مناصب العمل بالجنوب الجزائري.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

- يؤثر التمويل لشراء المواد الأولية لهاته المؤسسات تأثيراً قوياً فعالة في خلق فرص العمل بالجنوب الجزائري.

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل مدى فعالية آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل بالجنوب الجزائري.

- التعرف على مختلف البرامج والهيئات المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمشروعات المتوسطة.

- الوقوف على أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات بالجنوب الجزائري.

- قياس تأثير هذه الآليات على خلق فرص العمل.

الأهمية الخاصة بالدراسة:

- تتجلى هذه الأهمية في عدة اعتبارات نذكر منها ما يلي:
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد المحلي في الجنوب الجزائري.
- أهمية الهيئات الداعمة في خلق وتوفير فرص العمل.
- تعتبر هذه المؤسسات بمثابة العمود الفقري لنجاح الاقتصاديات الوطنية.
- تشجيع الفكر المقاوлатي للشباب وخاصة خريجي الجامعات.

حدود الدراسة:

تم اختيار عينة من الجنوب الجزائري، نظرا لما يميز هذه المنطقة من خصوصيات اقتصادية، اجتماعية، وجغرافية، بالإضافة الى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تطوير التنمية المحلية بالجنوب الجزائري، أما بخصوص الإطار الزمني فقد كانت حيثيات الدراسة في الفترة الزمنية ما بين عامي 2005 و2021، حيث تم دراسة آليات تمويل المؤسسة الصغيرة، المصغرة، والمتوسطة، للوكالات المكلفة بالدعم (ANGEM)-(CNAC)-(ANADE).

منهجية الدراسة:

من أجل التمكن وبدقة من تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة والمشار إليها أعلاه سيتم الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعد ملائما لعرض الأدبيات النظرية لك ما يرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ودور الهيئات الداعمة في تنمية سوق العمل من خلال على بناء فكرة جيدة حول المفاهيم الأساسية لكل متغيرات الدراسة، مع الوقوف على واقع تطور تمويل هذه الأجهزة للمؤسسات المصغرة' الصغيرة، والمتوسطة، بالتركيز على البيانات والأرقام المتوفرة حول دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليلها.

المنهج الكمي: يعد ملائما لإنجاز الفصل التطبيقي الذي يتناول بشكل أساسي أدوات الاقتصاد القياسي لاختبار وجود ومعنوية العلاقة بين آليات أجهزة الدعم وسوق العمل.

هيكل الدراسة:

يتكون هيكل الدراسة من أربعة فصول، بتناول الفصل الأول الاطار النظري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التعريف والأنواع، الخصائص، التأسيس، والأهمية في تنمية الاقتصاد، مصادر التمويل، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على هيئات الدعم المخصصة لذلك، اما الفصل الثاني جاء

تحت عنوان " الدراسات السابقة وأهميتها في البحث العلمي " حيث تم التطرق إلى المقصود من الدراسات السابقة، أهميتها في مجال البحوث العلمية، اهدافها، طريقة استعراضها، مع عرض لأهم الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، أو جزء منه، حيث تضمن المبحث الأول ماهية الدراسات السابقة، اما المبحث الثاني فخصص لعرض مجموعة من الأدبيات التي تطرقت لموضوع الدراسة الحالية، وفي المبحث الثالث تم التطرق لأوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

أما الفصل الثالث كان معنوناً بـ "واقع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية" وذلك من خلال توضيح بعض الاحصائيات حول تطور عدد المؤسسات من حيث الإنشاء، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص واقع تطور إنشاء المؤسسات في الفترة ((2000-2020))، أما المبحث الثاني فشمّل واقع تمويلها بالجنوب الجزائري ، وفي المبحث الثالث سوق العمل وواقعه، بدءاً بالمفهوم، الهدف من دراسة سوق العمل، ومتطلباته، لتختتم الدراسة بالفصل الرابع الذي يحمل عنوان " أثر اليات أجهزة الدعم على سوق العمل " وفي هذا الفصل يتم اختبار فرضية تأثير آليات أجهزة الدعم على سوق العمل بالجنوب الجزائري، إن الدولة الجزائرية تسعى دائماً لتوفير كل ما من شأنه تنمية هذه القطاع، ليقوم بدوره في المجتمع ككل، تطرقت الدراسة في المبحث الأول لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجانب النظري للدراسة القياسية، ثم يأتي المبحث الثاني الإحصاءات الوصفية بطريقة المركبات الأساسية (PCA)، يليه المبحث الثالث ليستخدّم نموذج ARDL في التحليل.

الفصل الأول:
ماهية المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
وتأسيسها

تمهيد

لقد أصبح من الضروري الاهتمام بقوة بالمشروعات الصغيرة أو ما يسمى بالمؤسسات سواء أكانت صغيرة ومتوسطة والتي تعتبر إحدى أهم ركائز الاقتصاديات العالمية منها والمحلية كونها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في حركية وتنمية الاقتصاديات، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن المؤسسة تعتبر الوحدة الأساسية لأي اقتصاد، فهي الركيزة التي من خلالها يتم إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، إنها صمام الأمان لتلبية احتياجات الافراد والعائلات، أن المؤسسات ذات الحجم الصغير أو المتوسط، هي تلك المشاريع التي تنبثق من فكرة مدروسة ومخطط لها هدفها تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي أو الوطني، خاصة ضمن المجال الاجتماعي عند توفير فرص للعمل للشباب بكافة أعمارهم، حيث قسم الفصل الأول إلى خمس مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها.
- المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الواقع والتحديات.
- المبحث الرابع: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الخامس: هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنطلق المؤسسة من فكرة تدرس بشكل سليم ونافع للمجتمع، لتتحول الى مؤسسة قائمة بذاتها عن طريق التخطيط بوضع خطة محكمة تشمل جميع الامكانيات اللازمة البشرية منها والمادية، حيث يتم تجسيدها على ارض الواقع في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، لكن تختلف التعاريف بشأنها من مفكر إلى اخر ومن مؤسسة أو هيئة إلى أخرى سواء أكانت هذه الهيئات وطنية، عربية أو دولية وذلك حسب عدة معايير نوجز بعضها فيما يلي:

المطلب الاول: مفاهيم عامة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من الهيئات العربية منها أو الدولية تقدم تعريفا تراه مناسباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب اختلاف الافكار والمعايير، منها الكمية، كعدد العمال، قيمة إجمالي المبيعات، رأس المال المراد استثماره أو المعايير النوعية استقلالية الإدارة ملكية المؤسسة هل تعود لفرد أو مجموعة من الأفراد نعرض تعاريف بعض الهيئات تعريف معهد IFM كما يلي (شاوف، 2009، صفحة 13).

1-1 تعريف كمي طبقا لمعهد (IFM Institut für Mittelstandsforschung):

الجدول (1-1) تعريف كمي طبقا لمعهد IFM

حجم المؤسسة	عدد العاملين	معدل دوران المبيعات
صغيرة	حتى 09	اقل من مليون يورو
متوسطة	10 حتى 499	من مليون يورو حتى 50 مليون يورو
كبيرة	500 فأكثر	50 مليون يورو فأكثر

المصدر (شاوف، 2009، صفحة 13):

اعتمد التعريف على المعيار الكمي فتباين حجم المؤسسة على أساس العمال التي يشتغلون بها فتعتبر المؤسسة صغيرة حسب المعهد IFM (Institut für Mittelstandsforschung) إذا كان عدد عمالها لا يتجاوز تسع (09) عمال، مع معدل دوران مبيعاتها في حدود أقل من مليون أورو، أما المؤسسة المتوسطة فيبلغ عدد العاملين بها من 10 عمال إلى 499 عامل ومعدل دوران مبيعاتها من مليون يورو حتى 50 مليون يورو، وما عدا ذلك تعتبر مؤسسة كبيرة.

1-2 التعريف طبقا للاتحاد الأوروبي بدءا من 2005

الجدول (1-2) التعريف طبقا للاتحاد الأوروبي بدءا من 2005

حجم المؤسسة	عدد العاملين	معدل دوران المبيعات	الموازنة السنوية
متناهية الصغر	0-9	من مليون حتى 02 مليون أورو	من مليون حتى 02 مليون أورو
الصغيرة	10-49	من 07 مليون حتى 10 مليون أورو	من 05 مليون حتى 10 مليون أورو
متوسطة	50-249	من 40 مليون حتى 50 مليون أورو	من 27 مليون حتى 43 مليون أورو

المصدر: (شاوف، 2009، صفحة 13)

أن تعريف الاتحاد الأوروبي بني على عدة معايير بالإضافة إلى المعايير التي استعملت في التعريف السابق (معهد IFM) كمعيار عدد العمال ومعدل دوران المبيعات لكن الاتحاد الأوروبي أضاف في تعريفه معيار آخر وهو معيار الموازنة السنوية حيث يعتبر المؤسسة التي يبلغ معدل دوران مبيعاتها من مليون حتى 02 مليون أورو مؤسسة متناهية الصغر مع بلوغ الموازنة السنوية من مليون حتى 02 مليون أورو اما الصغيرة فيصل المعدل إلى 10 مليون أورو ، لكن المؤسسة تعتبر مؤسسة متوسطة اذا كان معدل دوران مبيعاتها يتراوح ما بين 40 مليون حتى 50 مليون أورو كما هو يتضح أعلاه.

1-3 التعريف النوعي :

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يركز على الدلائل الرقمية فقط بل يتعدى ذلك إلى معايير نوعية تجعل من الإلمام بمفهوم هذه المؤسسات أكثر دقة، لذلك عند التطرق لهذا المصطلح نجد أن الفرد المخول له مهمة الإدارة والذي يتولى التخطيط ورقابة سيرورة العمل في المؤسسة دورا محوريا حيث تكون له صلة شخصية وثيقة بالمؤسسة. (شاوف، 2009)

1-4 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض دول العالم:

تختلف التعاريف والمعايير التي تحدد مفهوم هذه المؤسسات من دولة الى أخرى ، حيث يتم تحديد هذا المفهوم وفقا لمجموعة من العوامل مثل عدد الموظفين، حجم الإيرادات، ورأس المال وغيرها، فالمؤسسة الصغيرة في دولة ما قد تكون متوسطة أو كبيرة في دولة أخرى. (السكرانة ، 2010)

الجدول (1-3) مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض دول العالم:

الدولة	الحد الأدنى لعدد العمال	الحد الأعلى لعدد العمال
أمريكا	250	1000
إيطاليا وفرنسا	1	500

(المصدر: (السكرانة ، 2010)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-3) أن المؤسسة حتى تعتبر صغيرة في دولة أمريكا ، يجب أن يكون الحد الأدنى لعدد العمال لا يقل من 250 عامل بينما الحد الأعلى لا يتجاوز 1000 عامل لكن الأمر يختلف في أوروبا فدولة كفرنسا أو إيطاليا نجد أن المؤسسة الصغيرة يبدأ من عامل واحد في حده الأدنى بينما لا يتجاوز الحد الأعلى للعمال 500 عامل وهو ما يؤكد التباين في تعريف وتصنيف المؤسسات بين دولة وأخرى وبين منطقة وأخرى.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة في بعض الدول العربية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من اهم مكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تلعب دوراً استراتيجياً في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المجتمعي، حيث يتباين مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول العربية بين دولة وأخرى، لكن في الغالب يعتمد على معايير مثل عدد الموظفين أو حجم المبيعات، أو الإيرادات السنوية.

2-1 تصنيف المنشآت الصغيرة في الأردن

في لقاء ضم مجموعة من المندوبين عن الجهات الحكومية ومؤسسات تطوعية، تم تحديد تعريف موحد بناء على عدد العمال كما يبينه الجدول التالي: (منصور ، 2014، صفحة 51)

الجدول (1-4) تصنيف المنشآت الصغيرة في الأردن

التصنيف	عدد العمال
منشأة صغيرة متناهية الصغر	4-1
منشأة صغيرة	19-5
منشأة صغيرة متوسطة	99-20
منشأة صغيرة كبيرة	أكثر من 99

(المصدر: (منصور ، 2014، صفحة 51)

اعتمد التعريف في دولة الاردن بصفة خاصة على عدد العمال كما هو مبين في الجدول حيث يعتبر المؤسسة التي لا يتعدى عدد عمالها 4 عمالها في حده الاعلى مؤسسة متناهية الصغر اما المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة فيكون عدد عمالها لا يقل في حده الادنى عن 20 عامل ولا يتجاوز في حده الأعلى 99 عاملاً.

2-2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة مصر

الجدول (1-5) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة مصر

فئة المشروع	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
معيار عدد العمال	من 1 الى 10 عمال	من 11 إلى 200 عامل	أكثر من 200 عامل
معيار المبيعات	اقل من مليون جنيه	من 1 - 50 مليون جنيه	من 51 - 200 مليون جنيه
معيار رأس المال	اقل من 50 الف جنيه	50 الف - 5 مليون جنيه (منشآت صناعية)	5 - 15 مليون جنيه (منشآت صناعية)
		اقل من 3 مليون جنيه (منشآت غير صناعية)	من 3 - 5 مليون جنيه (منشآت غير صناعية)

المصدر : (عبد المنعم وآخرون، 2019، صفحة 10)

تم تقسيم المؤسسات بناء على ثلاثة معايير (عدد العمال-المبيعات-معيار رأس المال) كما يتضح في الجدول (1-5) حيث تعتبر المؤسسة التي لا يتعدى عدد عمالها 10 عمال في حده الأعلى، مؤسسة متناهية الصغر مع مبيعات أقل من مليون جنيه مصري، ورأس مال أقل من 50 الف، أما المؤسسات الصغيرة فعدد عمالها فيتراوح ما بين 11-200 عامل، ومبيعات ما بين 1-50 مليون جنيه مصري، ورأس مال 50 الف - 5 مليون جنيه (منشآت صناعية)، وأقل من 3 مليون جنيه (منشآت غير صناعية)، مع تقسيم المنشآت إلى صناعية وغير صناعية، لكن المؤسسات المتوسطة فيكون عدد عمالها لا يقل في حده الأدنى عن 51 عامل ولا يتجاوز في حده الأعلى 200 عامل، مع رأس مال يتراوح ما بين 5-15 مليون جنيه مصري.

2-3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة موريتانيا

الجدول (1-6) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة موريتانيا

فئة المشروع	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
معيار عدد العمال	أقل من 10 عمال	10 عمال فأكثر	
معيار رأس المال (مليون أوقية)	-	من 50-200 مليون أوقية	

المصدر : (عبد المنعم وآخرون، 2019، صفحة 10)

تم تصنيف المؤسسات في دولة موريتانيا بناء على معيارين ((عدد العمال-معيار رأس المال)) كما يتضح في الجدول (1-6) حيث تعتبر المؤسسة التي لا يتعدى عدد عمالها 10 عمال في حده الأعلى مؤسسة متناهية الصغر، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعدد عمالها فيتجاوز ما بين 10 عمال، ورأس مال يتراوح ما بين 50 ألف-200 مليون أوقية (منشآت صناعية)، حيث أنه في دولة موريتانيا لم يتم التفريق بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة بناء على القانون الجزائري

3-1 القانون 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة

الدولة الجزائرية مثلها مثل باقي الدول كانت لها عدة مبادرات لضبط وتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة بداية بالقانون (القانون 01-18، 2001، صفحة 04) والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة حيث قدمت المادة 04 منه تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها أنها "كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات التي:

-تشغل من 01- إلى 250 عامل

- رقم أعمالها السنوي اقل من 02 مليار دينار جزائري

- تستوفي معايير الاستقلالية.

كما وضع المادة 05 من نفس القانون "تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي تشغل 50 شخصاً إلى 250 شخصاً، ويكون رقم الأعمال ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار."

كما عرفت المادة 06 منه المؤسسة الصغيرة " بأنها مؤسسة يبلغ عدد العمال بها ما بين 10 إلى 49 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار."

أما المؤسسة المصغرة فجاء تعريفها في المادة 07 من القانون 18-01 " تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمالها اقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (10) ملايين دينار. "

من خلال التعاريف الواردة في المواد (05-06-07) والخاصة بالمؤسسات أن القانون 18-01 اعتمد المشرع الجزائري على معايير ثلاثة (تعداد العاملين -رقم الأعمال- الحصيلة السنوية) في تعريف كل من المؤسسة المصغرة الصغيرة والمتوسطة، وسنوجزها في الجدول الاتي:

الجدول (1-7) تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 مليون دينار إلى (02) مليار دينار	من (100 إلى 500) دينار

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على المواد (5-6-7) من القانون التوجيهي 18-01

اعتمد المشرع الجزائري في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي 18-01 على معايير ثلاثة متمثلة في عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية، ما هو ملاحظ من خلال الجدول رقم (1-7) أعلاه، .

2-3 القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون 17-02، 2017، صفحة 05)

هدف القانون 17-02 مجموعة من الأهداف العامة حددت حسب المادة الثانية منه كما يلي:

المادة 2: يحدد هذا القانون الاهداف العامة الاتية:

- بعث النمو الاقتصادي.
- تحسين بيئة هاته المؤسسات وتطويرها.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها.
- تحسين تنافسياتها وقدراتها في مجال التصدير.
- ترقية ثقافة المقاولاتية.
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

كما تطرق المادة 03 منه إلى سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة

المادة 03: تستند سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة، على التشاور والتنسيق مع الفاعلية العموميين والخواص المعنيين وكذا الدراسات الملائمة، مما يترتب عليه برامج وتدابير وهياكل دعم ومراقبة. جاء القانون 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة حيث قدمت المادة 05 منه تعريفاً للمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية أنها "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

-تشغل من 01- إلى 250 عامل

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلاتها السنوية (1) مليار دينار جزائري

- تستوفي معايير الاستقلالية.

حيث أن معيار الاستقلالية عرفتها نفس المادة كما يلي:

3-2-1 المؤسسة المستقلة:

كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما وضع **المادة 08** من نفس القانون "تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (400) مليون إلى أربعة (4) مليار ، أو يكون مجموع حصيلاتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار."

كما عرفت **المادة 09** منه المؤسسة الصغيرة " تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي اربعمئة (400) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار."

أما المؤسسة المصغرة فجاء تعريفا في المادة 10 من القانون 01-18 " تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) إلى (9) أشخاص رقم أعمالها السنوي أقل من اربعين (40) مليون ديناراً أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرون (20) مليون دينار جزائرياً."

من خلال التعاريف الواردة في المواد (09-10-11) والخاصة بالمؤسسات أن القانون 02-17 اعتمد المشرع الجزائري على معايير ثلاثة (عدد العمال - رقم الأعمال - مجموع الحصيلة السنوية) في تعريف كل من المؤسسة المصغرة الصغيرة والمتوسطة، وسنوجزها في الجدول الآتي: (الغريابي ، 2020)

- حجم العمالة: (تشغيل العمال من 01 إلى 250 عامل)
- رأس المال: (أقل من 20 مليون دينار حي 2 مليار دينار جزائري)
- مجموع الأصول: (أقل من 10 ملايين دينار حتى 200 مليون دينار جزائري)

كما أن هذه المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة ماهي إلا مشروع قائم بحد ذاته.

كما تتباين المعايير المستخدمة لتمييز المشاريع الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة من بلد لآخر أهمها:

(السكرانة ، 2010)

- معيار عدد العاملين
- معيار الإيرادات
- معيار القيمة المضافة
- معيار حجم رأس المال المستثمر
- مستوى التقدم التكنولوجي
- درجة التخصص في الإدارة

الجدول (1-8) تصنيف المؤسسات حسب القانون 02-17

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
مؤسسة متوسطة	50-250	من 400 مليون دينار إلى (04) مليار دينار	من (200) إلى (1) مليار دينار

المصدر: الجدول من اعداد الطالب اعتماد على القانون 02-17

إن الاستناد إلى هذه المعايير يختلف حسب ما يلي:

- اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى اخر. (السكرانة ، 2010)
- اختلاف الأوضاع الاقتصادية.
- اختلاف الغرض من البحث والدراسة في الدولة الواحدة.

- درجة نمو وتطور البلد صناعيا وكثافته السكانية.

كما وأن ما هو صغير في صناعة الحديد والصلب مثلاً قد يعتبر كبير في الصناعات البلاستيكية، وستبقى هناك صعوبة في وضع معيار موحد وصالح لمختلف دول العالم حيث تتباين التعريفات من مختلف المنظمات الدولية، لكن المؤسسات هي عبارة عن أفكار تختلف عن بعضها البعض فمنها أفكار كانت موجودة يتم العمل بها ومنها ما هو أفكار جديدة مبتكرة وهذه الأخيرة تكون على شكل مؤسسات صغيرة لكن ناشئة فما هي يا ترى تعريف المؤسسات الناشئة؟

3-3 تعريف المؤسسات الناشئة

تعد المؤسسات الناشئة أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الحديث، حيث انها توفر فرص عمل جديدة، وتساهم في تعزيز الابتكار ودفع عجلة الاقتصاد الرقمي، تنمو هذه المؤسسات بسرعة عالية نتيجة اعتمادها على التكنولوجيا الرقمية خاصة في القطاعات المتطورة، لكن لا يزال لا يوجد اتفاق حول مفهوم هذه المؤسسات، فهناك من عرفها بأنها مؤسسة ذات إمكانيات نمو كبيرة، تعمل على تقديم ابتكارات في حالة من عدم اليقين الشديد تستهدف من خلالها إشباع حاجات إعداد كبيرة من المتعاملين، أو تخلق عن طريقها حاجات جديدة تستطيع من خلالها تدمير السوق السائد وأخذ الريادة فيه (نوي ودهان، 2020، صفحة 09)

كما تعرف على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها. (بوالشعور ، 2018، صفحة 420)

ومنه يمكن تعريفها كما يلي:

بأنها تلك المؤسسة الحديثة النشأة والتي تقدم أفكاراً جديدةً في شكل منتج جديد أو خدمة مبتكرة في السوق، وتتصف بسرعة النمو، ومرونة التكيف مع المستجدات التي تطرأ في الأسواق، مما يكسبها بعض الأسبقية على مختلف المنافسين على الأمد البعيد.

المبحث الثاني: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

بعد تجسيد فكرة ما على أرض الواقع وبغرض إعطاء الصبغة القانونية يتم اللجوء إلى تحويلها إلى مشروع، وبعدها تتشكل مؤسسة قائمة بحد ذاتها، قد تكون مؤسسة مصغرة صغيرة أو متوسطة لذلك وجب على صاحب المشروع أي تكون له دراية تامة ومعرفة كافية بكل ما يتعلق بتأسيس مؤسسته.

المطلب الأول: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتنوع المفاهيم المتعلقة بتأسيس هذه المؤسسات كما يلي:

2-1 المفاهيم المتعلقة بأنواع المؤسسات والشركات

2-1-1: الشخص الطبيعي:

هو كل شخص من الأشخاص الذين ينبغي أن يتمتعوا بجميع قدراتهم القانونية وحقوقهم المدنية.

2-1-2: الشخص المعنوي:

الشركة كشخص معنوي تتمثل في مجموعة من الأموال أو مجموعة من الأشخاص والتي يعترف لها القانون بالشخصية القانونية.

عندما تفكر في إنشاء شركة، وقبل أن تبادر في إجراء لابد في البداية من شيء مهم جداً ألا وهو اختيار الشكل القانوني المناسب لشركتك، وهذا لا يتأتى إلا بالمعرفة الجيدة حتى لا تبقى محتاراً أمام العديد من الأشكال القانونية للشركات. فلذلك يجب على صاحب المشروع معرفة أنواع الشركات وخصائص كل منها ليتمكن من الوصول إلى اختيار الشكل المناسب لشركته، أن الاطلاع وبالقدر الكافي على مختلف أنواع الشركات يعطيك الفرصة لتختار أو لتغير الشكل إذا كنت تملك فعليا الشكل القانوني الأنسب لشركتك، حيث تنقسم الشركات بشكل عام إلى نوعين رئيسيين:

(شركات أشخاص وشركات أموال) يقع تحت كل نوع عدد من الأشكال القانونية المختلفة للشركات.

وإليك شرح تلك الأنواع:

أ- المؤسسات الفردية:

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الفردية من أبسط الأشكال القانونية من حيث التكوين، إذ تعرف على أنها المؤسسة التي يمتلكها ويديرها شخص واحد، فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها وإجراءات تكوينها، وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل هو الذي يحصل على أرباحها. (غربي وبراقي ، 2018، صفحة 23)

أن المؤسسة الفردية هي كيان يعترف به القانون ينشئها ويمتلكها شخص واحد، أرباحها كلها تعود إليه، كما يعتبر مسؤولاً عن كافة الالتزامات والديون لدى الغير مسؤولية شخصية كاملة، فأن لم تستطع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها وسداد الدين يقوم صاحب المؤسسة بسداد الديون من أمواله الخاصة.

ب- شركات الأشخاص:

شركات الأشخاص هي شركات تبنى على اساس الثقة المتبادلة بين الاطراف المؤسسة للشركة، وهنا تكون شخصية الفرد منفصلة عن الشخصية المعنوية للشركة، إن الشركة التي تنبثق عن الشراكة بين الأشخاص تتميز بخصائص معينة كما توجد لها عيوب، نبين بعضها في شرح انواع شركات الأشخاص، والتي تتضمن ثلاثة أنواع، وإليك شرح تلك الأنواع:

ب-1 شركة التضامن:

يعرفها المشرع الجزائري في المادة 551 من القانون التجاري الجزائري "للشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولون وبالتضامن عن ديون الشركة"، فهي إذن شركة يعقدها اثنان أو أكثر (يطلق عليهم شركاء متضامين) للقيام بأعمال تجارية. وتكون مسؤولية الشركاء فيها مسؤولية غير محدودة ويكونوا مسؤولين مسؤولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة، فلو فشلت الشركة في سداد ديونها يرجع الدائن على الأموال الشخصية للشركاء. أما ما يميز شركة التضامن فهو سهولة تأسيسها وسهولة تعديل رأس المال واكتساب صفة التاجر.

ب-1-1 خصائص شركة التضامن

تتميز شركة التضامن بمجموعة من الخصائص أهمها: (أكمون، 2006، الصفحات 158-163)

- جميع الشركاء فيها يكتسبون صفة التاجر
- جميع الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية عن ديون الشركة.
- للشركة عنوان يضم اسم أحد الشركاء أو بعضهم أو كلهم.
- الحصص فيها غير قابلة للتداول ولا يمكن إحالتها الا برضاء جميع الشركاء.

ب-2 شركات التوصية البسيطة:

تتكون شركة التوصية البسيطة من نوعين اثنين من الشركاء، ويسمون بالشركاء المتضامنون يحملون نفس خصائص الشركاء المتضامنون في شركة التضامن حيث المسؤولية الشخصية والتضامنية واكتساب صفة التاجر بمجرد انعقاد الشركة أو الانضمام لها وتكوين عنوان الشركة من أسماء هؤلاء الشركاء، وشركاء موصون مسؤولون عن ديون الشركة في حدود ما قدموه من حصة (لا يتم الرجوع على

أموالهم الخاصة لسداد ديون الشركة)، ولا يكتسبون صفة التاجر ولا يشتركون في أعمال الإدارة الخارجية للشركة. وتتميز هذه الشركة بأنها تقوم على الثقة المتبادلة بين الشركاء، وتمكن بعض الأشخاص الممنوعين من التجارة كموظفي الحكومة من استثمار أموالهم كشركاء موصون. كما يمكن للشريك الموصي أن يتفرغ لأعمال أخرى، كما أنه لا يخشى على أمواله الشخصية.

ب-3 شركات المحاصة:

هي شركة تتعقد بين شخصين أو أكثر يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير بحيث تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء، على أنه يجوز إثبات الشركة بجميع طرق الإثبات ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية. (وائل وآخرون، 2011، صفحة 217)

في تكوينها على الخفاء والاستتار فلا يعلم بوجودها من الناحية القانونية غير الشركاء فقط فهي اتفاق بين اثنين أو أكثر على القيام بعمل تجاري أو أكثر يؤديه أحدهم باسمه الخاص مع تقسيم الأرباح والخسائر فيما بينهم طبقاً لما يتفقون عليه، ويتم التعامل مع الغير كأفراد وليس كشريك في شركة، فهذه الشركة لا يتم تسجيلها قانوناً وليست كيان قانوني مستقل. وتتميز شركة المحاصة بكونها شركة مؤقتة تنشأ للقيام بعمل واحد أو عدة أعمال وتنتهي بانتهاء الأعمال، ولا يستغرق انشائها وقتاً طويلاً. كما لا يوجد مانع قانوني من أن تقوم الشركة بنشاط معين بشكل مستمر.

ج- شركات الأموال:

على عكس شركات الأشخاص، فإن الشركاء في شركات الأموال تظل أموالهم مستقلة عن أموال الشركة ولا تكون أموال الشريك الشخصية ضامنة لديون الشركة. ويمكن للشريك بيع نصيبه في الشركة لغير الشركاء، وقد يكون بيعه لنصيبه مقيداً بشروط متعاقد عليها عند تأسيس الشركة. وتتضمن شركات الأموال عدة أنواع نشرحها باختصار فيما يلي:

ج-1 شركات المساهمة:

عرفها القانون التجاري الجزائري في المادة 592 "شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم" الشركة المساهمة هي أكبر أنواع شركات الأموال، رأس مالها مقسم إلى أسهم متساوية القيمة، لكل (مساهم) عدد أسهم معينة حسب نصيبه في رأس المال، ولا يسأل المساهم عن ديون الشركة إلا في حدود نصيبه من الأسهم.

ج-2 الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

تؤسس حسب المادة 564 من القانون التجاري الجزائري "" تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص""، لكن إذا كانت الشركة لا تضم إلا شخص واحداً كشريك وحيد تسمى هذه الشركة مؤسسه ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحددة، كما أن إدارة الشركة تكون حسب المادة 576 من القانون التجاري الجزائري "" يدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين ويجوز اختيارهم خارج عن الشركاء، يتم تعيينهم من طرف الشركاء في القانون الأساسي أو بعقد لاحق حسب الشروط المنصوص عليها.

2-2 الخطوات الإدارية اللازمة لإنشاء شركة في الجزائر

يمكن إنشاء شركة في الجزائر عبر مراحل أساسية وهي:

2-2-1 بالنسبة للشخص الطبيعي

- عند التفكير في الانطلاقة الحقيقية للمشروع لتحويله إلى مؤسسة قائمة بذاتها واعطائها الصبغة القانونية لابد من تسجيل هذه المؤسسة بالمركز الوطني للسجل التجاري كما يلي:
- طلب ممضي، ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري بتقديم إما: سند ملكية، عقد إيجار، امتياز للوءاء العقاري الذي يحوي النشاط التجاري، كل عقد أو مقرر تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به(4000 دج).

- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محدد في التنظيم المعمول به.
- نسخة من بطاقة المقيم بالنسبة للخاضعين من جنسية أجنبية.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللذان تسلمهما الإدارات المختصة عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن مقننة.

2-2-2 بالنسبة للشخص المعنوي

فيتم تحضير الوثائق التالية:

- طلب ممضي، ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.

- إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري بتقديم إما: سند ملكية أو عقد إيجار، أو امتياز للوءاء العقاري الذي يحوي النشاط التجاري، كل عقد أو مقرر تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية.
- نسخة (01) من القانون الأساسي المتضمن تأسيس الشركة أو نسخة من النص التأسيسي للشركة عندما يتعلق الأمر بمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.
- نسخة من إعلان نشر القانون الأساسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به (4.000دج).
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محدد في التنظيم المعمول به.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللذان تسلمهما الإدارات المختصة عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن مقننة.
- التسمية
- اسم المؤسسة أو الشركة يكون متميزاً ومختلفاً عن مختلف الاسماء الموجودة من قبل، ولذلك يطلب منك ملء استمارة للتسميات (الملحق رقم : 01) تحمل 4 تسميات مختلفة مقترحة تسجلها وبترتيب تنازلياً حسب تراه يناسب موضوع شركتك أو مؤسستك، بعد ذلك، سيتم البحث في قاعدة التسميات والأسماء التجارية ضمن قاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري من أجل التأكد من عدم حجز الاقتراحات المقدمة، إذا لم يكن الاقتراح الأول محجوزاً فتسلم لك، وإلا يتم البحث عن الخيار الثاني وهكذا حتى الوصول إلى الخيار غير المحجوز ، تكون نتيجة البحث على شكل جدول يحتوي على المعلومات:
- رقم التسجيل.
- التسمية باللغة العربية.
- التسمية باللغة الفرنسية.
- تاريخ التسجيل.
- حالة (الإثبات/ عدم الإثبات)
- بعد التقدم للمركز الوطني للسجل التجاري وتقديم كل الوثائق المذكورة أعلاه سواءً أكان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً، يتم تسليم السجل التجاري الذي يحمل رقماً وطنياً خاصاً بالمؤسسة، الشيء الذي يخول لها الانطلاقة في مزاولة النشاط المرغوب فيه والبدء الفعلي في إنتاج المنتج أو الخدمة.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أن المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة هي حجر الاساس الذي تركز عليه الكثير من القطاعات في الاقتصاد المحلي أو الوطني، لأنها تمتلك العديد من الميزات المهمة القادرة على النهوض بالاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية ، ومن أهم هذه الخصائص خصائص مهمة وميزات عديدة تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في الحد من البطالة نذكر ما يلي: (الغرابوي ، 2020، صفحة 154)

- ترقية المبادرة الفردية و تطوير المبادرات الجماعية باستحداث وخلق نشاطات اقتصادية لم يكن لها وجود من قبل، مع إحياء أنشطة اقتصادية تم الاستغناء عنها كالصناعات التقليدية.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصبهم بسبب إفلاس مجموعة من المؤسسات الوطنية والعمومية أو بفعل تقليص حجم العمال فيها نتيجة إعادة الهيكلة للمؤسسات أو الخصخصة، الشيء الذي يدعم ويسهل إمكانية استبدال وتعويض النشاطات التي فقدت عبر الزمن.
- خلق فرص أو مناصب عمل مستحدثة جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لأرباب المؤسسات أو بطريقة غير مباشرة عن طريق استعمالهم لأشخاص وأفراد آخرين.

كما يشير الدكتور إبراهيم بداران إلى أنها تمتاز بالميزات التالية: (بدران، 2016)

- 1- سهولة الإنشاء والتكوين.
 - 2- الارتباط الوثيق بين الملكية والإدارة والتنظيم.
 - 3- الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية.
 - 4- تعتبر مركزاً لاستخدام الادخار الخاص.
 - 5- القدرة على التفاعل والمرونة مع المحيط الاستثماري.
 - 6- مركزاً للابتكار والإبداع.
 - 7- سهولة التكيف مع متطلبات السوق.
- أن لهذه الصناعات دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني وذلك بسبب تميزها بالخصائص الآتية
- 1- مالك المنشأة هو من يتولى الادارة فيها، إذ يتكفل بالعمليات الإدارية والفنية، وتغلب على هذه المشروعات كونها تكون ذات طابع أسري.
 - 2- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال المطلوب لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات والاموال لهؤلاء المستثمرين.

3- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية مما يساهم في خفض تكاليف الانتاج، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات رأس المال/ العمل.

4- ملائمة أنماط الملكية من حيث رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

5- تدني قدرتها

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التمويل هو إحدى العناصر المهمة جدا التي يمكننا أن نحدد من خلالها درجة نجاح أي مؤسسة أو مشروع، فالدول خاصة المتقدمة منها تسعى جاهدة لتوفير التمويل وبالقدر الكافي لأصحاب المشاريع وخاصة الصغيرة منها، عن طريق استحداث صناديق وبنوك خاصة وحتى هيئات متخصصة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة.

3-1- مفهوم التمويل

عرف محمد شاهين التمويل " هو توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة" (شاهين، 2017، صفحة 12)

كما يعرف على أنه: " توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب بهدف تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب". (غيات ، 2022، صفحة 12)

3-2 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تمويل المؤسسات من مصادر متعددة بالتمويل اللازم في بداية حياة المؤسسة وأهمها:

3-2-1 صيغ التمويل الكلاسيكية:

تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بثلاث طرق للتمويل من الطرق الكلاسيكية وهي (شاهين، 2017، الصفحات 193-194-195)

أ- التمويل الذاتي:

تعتمد المؤسسة في هذا النوع على المدخرات الشخصية وتكون إما مبالغ مالية أو عقارات أو

أراضي، حيث يقوم صاحب المشروع بالتمويل منفرداً، أما إذا لم يستطع فيلجا إلى أفراد الأسرة أو الأصدقاء للدخول كشركاء متضامنون.

ب- القروض البنكية

وهو الحصول على التمويل اللازم للمؤسسة عن طريق الاقتراض من المؤسسات البنكية والمالية من أجل الانطلاق في العملية الإنتاجية أو في حالة التوسع للمشاريع الحالية.

ت- إعانات مالية:

منح قروض من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مع تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية لتسهيل عملية تطوير المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة.

ج- إعانات جبائية وشبه جبائية

تستفيد المؤسسات الصغيرة من العديد من الامتيازات سواءاً جبائية أو شبه جبائية وهو ما يعمل على تحسين وضعية المؤسسة ويسمح لها من تسديد ديونها والوفاء بالتزاماتها.

3-2-2- صيغ التمويل الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على تقديم أساليب تمويل ترتكز أساساً على التعامل بدون فوائد، حيث يوفر صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تعتبر هذه الصيغ أداة جذب مهمة خاصة للمستثمرين وأصحاب الأعمال الذين يرغبون في الحصول على تمويل يتماشى مع معتقداتهم الدينية، تتضمن صيغ التمويل الإسلامي العديد من الأدوات المبتكرة التي تلائم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقق التوازن بين الشراكة العادلة وتوزيع المخاطر ومن بين هذه الصيغ ما يلي:

أ- التمويل عن طريق المضاربة

المضاربة هي عقد يعمل بموجبه شخص بمال شخص أو أشخاص آخرين، يساهم أو يساهمون في أرباح العملية، وكل حسب حصته في رأس المال، ويتحمل أو يتحملون الخسارة وحدهم، دون الشخص العامل. (الشرقاوي المالقي، 2000، صفحة 280)

ب- التمويل عن طريق المشاركة

اشتراك شخصين أو أكثر إما في المال أو في العمل أو فيهما معاً بهدف إنجاز عملية معينة ، وعلى أساس اقتسام الناتج عنها بحسب حصة كل واحد سواء غي المال أو في العمل (الشرقاوي المالقي، 2000، الصفحات 348-349).

ج- التمويل بالمرابحة

هي عملية تبادل يقوم بمقتضاها التاجر بشراء سلعة معينة ثم إعادة بيعها بعد ذلك بهامش ربح تم الاتفاق عليه نتيجة التكلفة التي يتحملها، ويستخدم هذا الأسلوب عند ما يحتاج صاحب المشروع لشراء سلعة ما كآلات وغيرها من العتاد اللازم لانطلاق النشاط ولا يستخدم في الحصول على الأموال لأغراض أخرى بخلاف شراء السلعة، كما يشترط أيضاً أن يقوم التاجر أو الشركة أو البنك التي يتفق معها المشروع الصغير بشراء وتملك السلعة فعلياً، حتى تتحمل المخاطرة الناتجة عن امتلاك السلعة، وبعد ذلك يتم بيعها للعميل خلال عملية صحيحة. (الأسرج، صفحة 6)

د- التمويل بالإجارة

الإجارة هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وبذلك فهي تلك العملية التي يتم من خلالها انتقال حق الانتفاع بملكية معينة من طرف أو شخص قد تكون (شركة مختصة في تأجير الأصول اللازمة للمشروعات الصغيرة) إلى شخص أو طرف آخر (المشروع الصغير) مقابل ايجار متفق عليه. (الأسرج، صفحة 6)

هـ- التمويل عن طريق بيع الإستصناع

يقصد به قيام المصرف بتصنيع ما يرغب به العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية (عن طريق المصنعين) ثم تقسيط المبلغ على دفعات مع الحصول على ربحية. (شاهين، 2017، صفحة 73)

و- التمويل عن طريق بيع السلم

هو بيع شيء موصوف في الذمة مؤجلاً بأجل معلوم يوجد فيه جنس البيع عند حلوله غالباً ، بثمن معجل ، ويصح السلم فيما أمكن ضبط صفته ومعرفته قدرأ ، سواء كان مثالياً أو قيمياً منقولاً أو غيره ويثبت فيه خيار الرؤية والعيب (فخري عزي، 2002، صفحة 41).

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الواقع والتحديات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، إذ تساهم في خلق فرص العمل وتشجيع الابتكار، ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تنوع المنتجات والخدمات.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلى أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد كونها المحرك الأساسي للنمو من خلال خلقها للقيمة المضافة واستغلال الموارد المتاحة، بالإضافة إلى صقل المهارات الإدارية والفنية والسلوكية من خلال الاستثمار في العنصر البشري حيث تتضح الأهمية هذه المشروعات كما يلي: (منصور ، 2014، صفحة 54)

- تنوع تشكيلة السلع والخدمات المنتجة وإسهامها في تنمية المدخرات.
 - إحلال الواردات من خلال عرض السلع والخدمات بأسعار منافسة وجودة عالية في السوق المحلية.
 - تعتبر المشروعات الصغيرة كصناعات مغذية وداعمة للصناعات الأخرى.
 - المساهمة في تكوين التراكم الرأسمالي واستخدام المواد الخام.
 - القدرة على توظيف العمالة غير الماهرة وتدريبها.
 - إمكانية الاسراع في تحريك عجلة النمو الاقتصادي
- كما تتضح أهمية المشروعات الصغيرة انطلاقاً من الآثار الإيجابية لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والتي تتمثل في: (هنادي ، 2017، صفحة 21)

- عدالة التنمية الاقتصادية

تهدف مخططات التنمية في مختلف البلدان إلى تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في الدخل القومي بين مختلف مناطق الوطن الواحد وهو ما تحققه المشروعات الصغيرة من خلال انتشارها عبر كامل انحاء الدولة.

- تنمية الصادرات

أن المشروعات الصغيرة رغم إمكاناتها المتواضعة وقلة رأسمالها إلا أنها تعتبر المصدر المغذي للمشاريع الكبيرة مما يؤدي إلى التقليل من تكلفة الانتاج والقدرة على الدخول إلى الاسواق العالمية والمنافسة فيها وبالتالي زيادة الصادرات نحو الخارج.

- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها

تعمل المشاريع الصغيرة على إعداد العمال الغير ماهرين وإكسابهم الخبرة والتحضير لانتقالهم للمشروعات الكبيرة ذات الاجور المرتفعة فهي بذلك تخدم المشاريع الكبيرة.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية

المساهمة في ايجاد أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية جديدة أو إحياء بعض الأنشطة التي تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية والحرفية بمبادرات الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة في ايجاد أرضية قوية للتعاون فيما بينها لإنعاش الاقتصاديات الوطنية. (عبد السلام السيد، 2019، صفحة 281)

المطلب الثاني: العوائق والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أن تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة في مختلف دول العالم يصطدم بالعديد من المشاكل والعوائق، وقد تتباين هذه العوائق من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، لكن بعض هذه المشاكل يكون متعارف عليها ومشتركة بين مختلف دول العالم، قد تسبب في فشل الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الفشل يكون له أسباب وهي:

1-2 أسباب فشل المشروعات الصغيرة:

الفشل يعتبر إحدى حلقات سلسلة النجاح حيث أن الرغبة في تأسيس مشروع صغير هو إحدى أهم الغايات لتحقيق الفكر الاستقلالي والإبداع، لكن يجب الحذر والانتباه إلى كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فشل المشروع وخاصة كمؤسسة صغيرة أو متوسطة وذلك من أجل تجنبه من البداية.

يذكر الدكتور أشرف عوض في كتابه سلسلة أفكار جديدة مجموعة من الأزمات التي تواجه المشروع الصغير، أن هناك أزمات خطيرة ومتكررة الحدوث تقابل المشروعات الصغيرة أهمها: (عبد السلام السيد، 2019، صفحة 88)

- | | | |
|-----------------|-----------------|----------------------|
| 1- أزمة البداية | 2- أزمة القيادة | 3- أزمة توزيع المهام |
| 4- أزمة النقدية | 5- أزمة التمويل | |

1- أزمة البداية:

أن الانطلاقة الأولى في أي مشروع تكون صعبة وتحتاج إلى صبر وعزيمة، وذلك بسبب نقص الخبرة الإدارية وعدم فهم الهياكل التنظيمية مع قلة الخبرة بالأنظمة المحاسبية وضرورة التعرف على المتطلبات القانونية.

2- أزمة القيادة:

ضعف القدرة على إدارة المهام في حالة توسيع المشروع أو الفشل في توزيعها.

3- أزمة توزيع المهام:

عدم إشراك الآخرين في عملية اتخاذ القرارات.

4- أزمة النقدية:

الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة.

5- أزمة التمويل:

الفشل في اختيار مصادر التمويل اللازمة للتوسع في النشاط أو الفشل في الحصول على التمويل من المصادر التمويلية، كما أن المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة قد تواجه مجموعة من المشاكل خصوصا في الدول النامية بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أهمها: (الزيد، 2010، الصفحات 68-69)

- غياب التخطيط الجيد: يقوم بعض أصحاب المشاريع الصغيرة المتوسطة أو الكبير بإجراء توسع في المشروع بدون أي دراسات علمية مسبقة سواء على مستوى العملية الإنتاجية أو التوزيع، التسويق وتدريب العمال مما يؤدي انخفاض القدرة التنافسية للمؤسسة.

- صعوبة الحصول على المعلومات:

يعتبر الاستحواذ على المعلومة في الوقت المناسب أهم دافع لتطور المؤسسة واكتسابها للمكانة اللائقة في السوق لأن عدم الاهتمام بالمعلومة يعد بمثابة الحاجز الرئيسي في نمو المؤسسة.

-اختيار موقع العمل:

إن أهمية الموقع كبيرة جدا خلال دورة حياة المشروع، لذلك فالمؤسسات غالباً ما تدفع مبالغ باهظة للحصول على الموقع الاستراتيجي، والذي يعمل على قدرة المؤسسة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن وبالتالي زيادة الأرباح.

2-2 المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة

وقد تصنف المعوقات التي تعترض حياة المشروعات الصغيرة إلى معوقات تتعلق بالبيئة الخارجية ومعوقات متعلقة بالبيئة الداخلية والتي تكون سبب في الوقوف إما تحقيق النجاح، أو الانسحاب من المنافسة ثم الخروج من الاسواق.

2-2-1-المعوقات التي تتعلق بالبيئة الخارجية فتتمثل في: (الشميمري، ناصر المبييري، 2019، الصفحات 300-303)

- الركود الاقتصادي
- المشكلات التمويلية
- مشكلات الاستثمار
- المنافسة
- عدم المشاركة المجتمعية
- مشكلة نقص المعلومات
- المشكلات الاجتماعية
- المشكلات التسويقية
- الركود الاقتصادي:

إن ما يهدد المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة والمشروعات بصفة عامة ظهور ملامح الركود الاقتصادي، والذي ينجر عنه نقصان الطلب على المنتج أو الخدمة، وتراكم الفائض في الطاقة الإنتاجية مع محدودية القوة الشرائية للأفراد، وهو ما يضطر بأصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة إلى عدم القدرة على تحمل الخسائر أو الاستمرار في الانتاج في ظل هذا الركود، وذلك بسبب محدودية الامكانيات بالنسبة لهذه المشروعات.

- المشكلات التمويلية

إن الاحتياج لرأس المال أمر ضروري لأي مشروع من أجل تمويل النشاط الانتاجي غما على شكل راس المال الجاري لشراء الاحتياجات من المواد الاولية أو النصف مصنعة بالقدر الكافي وبانتظام وعلى طول مدار السنة أو على رأس المال اللازم لسد حاجياتها من الأصول الثابتة مثل المعدات والآلات الضرورية لتسيير العملية الإنتاجية بطريقة مثلى.

- مشكلات الاستثمار

تتباين المشكلات الاستثمارية التي تواجه المشروعات الصغيرة أهمها وأبرزها ما يأتي:
تعدد القوانين والتشريعات ومن يترتب عنه من تضارب وتعطيل للأعمال وخاصة الاجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة من المؤسسة أو المشروع الصغير أو المتوسط خلال مرحلة التأسيس، ففي كثير من الأحيان، يجد صاحب المشروع أمامه سلسلة من الاجراءات ومجموعة من الرخص المطلوب الحصول

عليها ومن جهات مختلفة، من أجل ظهور المشروع إلى العلن وقد ينتظر شهوراً وشهوراً لاقتناص هذه الرخص والموافقات، ضف إلى ذلك قد لا يتمتع المشروع الصغير بالحوافز والمزايا الاستثمارية التي تحصل عليها المشروعات الكبيرة، كالإعفاءات الجمركية المرنة، الأيجار الرمزي للمنشآت الصغيرة تخفيض أسعار الفائدة، وغيرها.

- المنافسة

إن المنافسة بالنسبة للمشروعات الصغيرة أو المتوسطة تكون بعضها مع بعض ثم المنافسة مع الشركات الكبيرة بالإضافة إلى منافسة المنتجات والسلع المستوردة ومثيلاتها من المنتجات المحلية، ومرد ذلك إلى الحرية المطلقة أو شبه المطلقة للاستيراد من الأسواق العالمية، وعدم وجود حماية كافية للمنتجات المحلية والوطنية، إما بسبب انخفاض جودتها أو السعر المرتفع مقارنة بالمنتجات الأجنبية.

- عبء المشاركة المجتمعية

إن المشروعات الصغيرة غالباً ما تعتمد بشكل أساسي على التمويل الذاتي أو العائلي فعبء المشاركة المجتمعية يكون أكبر لأن المزايا المرتبطة بتلك المشاركة المجتمعية يترتب عليها التقليل من عبء المشاركة المجتمعية على المشاريع الصغيرة، كما أن عدم وجود نظام معين يتعلق بالضرائب وخاص بهذه المشروعات الصغيرة، تلجأ المؤسسات المكلفة بتحصيل الضرائب إلى التقدير الجزافي، والذي قد يكون فيه ضرر على هذه المشروعات الصغيرة خاصة إذا لم يبنى على معايير سليمة.

- مشكلة نقص المعلومات

تواجه مثل هذه المشاريع في الكثير من الدول عدم وجود قاعدة معلومات تتضمن كل بيانات الأسواق بمختلف المؤسسات الاقتصادية سواءاً من حيث النشاط أو الحجم، بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات حول سوق الموارد اللازمة للإنتاج، التشريعات والقوانين، خرائط توزيع المشروعات التي تمارس نفس النشاط أو أنشطة ذات علاقة على مستوى المنطقة أو الجهة، وقد تعاني المشروعات من شح البيانات وإن وجدت فهي قديمة.

- المشكلات الاجتماعية

قد تظهر في مجتمع ما مشاكل اجتماعية أو عنصرية على أساس من التمييز حيث يؤثر هذه المشاكل بشكل كبير على المشاريع سواءاً في المقدرة على الحصول على العمالة بشكل كافي أو في مسالة التسويق للمنتج، أو مزاوله أنشطة معينة.

المشكلات السوقية: وتتمثل في (المبيريك والشميري، 2016)

- الانخفاض المفاجئ أو تقلبات الطلب على منتجات المشروع وتأثيره المباشر على كفاءة المشروع.
- ضعف القدرات الفنية والمالية للقيام بالبحوث التسويقية وتحديث المعلومات الخاصة بالمشروع من أسواقه ومنافسيه.
- تقلب المبيعات وعدم استقرارها.

2-2-2 المعوقات أو المشكلات المتعلقة بالبيئة الداخلية

توجد العديد من المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة منها والمتوسطة والتي قد تسبب لها في الفشل والخروج من أسواق المنافسة وهي:

- المشكلات المالية

وتتجم هذه المشكلات المالية عن عدم وجود دراسة جدوى للمشروع الصغير أو المتوسط قبل الانشاء، أي عدم قدرة صاحب المشروع على تقدير الاحتياجات المالية الكافية للمشروع، أو عن طريق إجراء التوسع في المشروع بدون أي تخطيط مما يؤدي حتماً إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة أو أموال غير مستغلة.

المشكلات الإدارية

هناك العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم القدرة على الإدارة الجيدة لمختلف أجزاء المؤسسة، وذلك بسبب افتقاد أصحاب المشاريع إلى معرفة الأساليب والإجراءات الإدارية السليمة مما أدى إلى ظهور مجموعة من المشكلات الإدارية التالية:

- نقص المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في المشروعات الصغيرة وعدم الاهتمام بالتدريب وتطوير القدرات العلمية.
- عدم القدرة على التعامل الجيد والسليم مع التحديات المختلفة التي تواجه المشروعات الصغيرة منها والمتوسطة في مختلف مراحل النمو، كزيادة الطاقة الإنتاجية، تطوير المنتج، إعداد برامج التسويق.
- عدم الإلمام بالمعايير والمواصفات العالمية التي تخص جودة المنتج.
- عدم الاهتمام بأهمية التخطيط سواء في الإنتاج أو التوزيع.

المشكلات التسويقية

- عدم القيام بالبحوث الخاصة بالسوق، بسبب قلة الخبرات والمهارات التسويقية لدى العاملين في المشروع مع عدم قدرة المشاريع الصغيرة على دفع تكاليف تلك الأبحاث.

- تخصيص مبالغ قليلة جداً أو معدومة للتسويق.

- ضعف مهارات بيع المنتج بسبب عدم فهم الطريقة المثلى للتعامل مع العملاء.

ولكي نتجنب الفشل يجب أن نبحث عن علاج ما يعيق سيروية نشاط المشروع، وهذه مجموعة من العناصر تساهم في علاج أسباب فشل المشاريع أهمها: (الشميمري، ناصر المبيري، 2019، الصفحات 40-41)

- الفهم العميق للمشروع

عند التفكير في إنشاء مشروع ما يجب أن نكتسب رائد الأعمال المعرفة المناسبة للنشاط الذي سيزاوله ، لذا على المستثمر بداية الحصول على المعلومات اللازمة عن القطاع الذي سيستثمر فيه، وجمع كل البيانات والمعارف من المصادر المكتبية كالمجلات أو الدوريات، والكتب والتقارير والاحصائيات، ومن الضروري التواصل مع الموردين والعملاء وكل من تكن له علاقة بهذا القطاع.

- إعداد خطة عمل ملائمة

التخطيط ضروري و أساسي لصاحب المشروع لتطوير مشروعه والسير في الطريق الصحيح، لأن الإعداد السليم لخطة العمل تمهد الطريق، وتعد الوسيلة الأنجح لقياس الانجاز المحقق ومساعدة المستثمر في مواجهة التحديات والصعوبات التي قد تواجه المشروع.

- حسن إدارة مصادر التمويل

القدرة على المحافظة على المركز المالي للمؤسسة عن طريق إنشاء نظام عمل كامل من تحقيق المراقبة الفعالة لكافة جوانب إنجاز المشروع واتخاذ القرارات السليمة والصحيحة في وقتها المناسب.

-إدارة الأشخاص بنجاح

إن أهم المتطلبات الضرورية لنجاح أي مشروع هو حسن إدارة العاملين فيه، مما يؤدي إلى جلب العديد من الكفاءات والكوادر المدربة، من خلال التحفيز المناسب في الوقت المناسب وكسب ولاء العمال للمشروع مما يزيد من الأرباح من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية.

2-3 عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قيام المشروع الصغير كمؤسسة صغيرة ومتوسطة يبدأ بفكرة ثم تجسد على أرض الواقع، وبالطبع تواجهه في بداية التأسيس مرحلة صعبة، لكن قد تتخطى هذه المرحلة وتبرز للوجود من خلال اكتسابه لمكانة حقيقية في السوق، ولا يكون هذا النجاح إلا بفضل العديد من العوامل والتي نوجزها كما يلي: (سيد اسماعيل، 2020، صفحة 65)

2-3-1 عوامل متعلقة بالكفاءة: وتتمثل في

- قدرة إدارة المؤسسة على التأقلم مع التغير في البيئة الداخلية والخارجية.
- إمكانية إحداث التغيير لصالح المؤسسة.
- مدى تمكن المؤسسة من توفير الموارد المناسبة.
- التخطيط الجيد وتنظيم سير العمل.
- سلامة التنبؤ بمستقبل السوق المنافسة.

3-3-2 عوامل مساعدة في نجاح المشروع الصغير

هناك مجموعة من العوامل تساعد في نجاح المشروع الصغير وهي: (سيد اسماعيل، 2020، صفحة 65)

- تحديد الأهداف والغايات بدقة.
- التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والانظمة الموضوعية.
- إلا أن نجاح إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة يرتبط بمجموعة من العوامل الهامة: (زيدان ، 2003، صفحة 228)
- إتباع اساليب علمية محددة لصياغة الرسالة والاستراتيجية والسياسات والإجراءات والبرامج.
- المشاركة الفعالة من قبل الاجهزة والفئات المعنية بالمجتمع حكومية كانت أو غير حكومية بالإضافة إلى البنوك وممثلين عن القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة.
- التنسيق مع الاطراف المعنية.
- ترتيب واضح لأولويات المجتمع.
- ترابط هذه السياسات العامة للدولة وإمكانية التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة في إطار تنفيذ السياسات المقترحة وبالتالي ضمان زيادة فرص نجاحها.
- تطوير ومتابعة تلك المشاركة باستمرار لتصبح سمة من سمات تنفيذ السياسة المتبعة.

المبحث الرابع: هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تعتبر هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسية لاستدامة نمو القطاع من خلال توفير التمويل والتدريب والاستشارات، حيث تهدف الى تمكين رواد الاعمال من تجاوز التحديات والعوائق، وتحقيق الانطلاق الفعلية من اجل كسب مكان مرموقة في السوق.

المطلب الاول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

4-1-1 الإطار التشريعي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1- لمحة تاريخية:

يعتبر القرض المصغر إحدى الوسائل والآليات المهمة لمواجهة لترقية المجتمع الجزائري، وخاصة الفئات المحرومة، حيث سمح بتحسين الظروف المعيشية للعديد الفئات، وهذا من خلال مساعدتهم على خلق واستحداث الأنشطة التي تجعلهم أكثر قدرة على تلبية حاجياتهم اليومية والحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، لكن وبسبب نقص الاهتمام بعملية المرافقة الفعلية للمشاريع ومتابعة انجازها، لم ينجح النجاح ذلك النجاح المسطر من طرف السلطات الجزائرية، وقد عقد ملتقى دولي في ديسمبر 2002 تحت عنوان " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، حضره مجموعة من الخبراء في ميدان التمويل المصغر، سواء على المستوى المحلي الوطني والدولي، والذين خلصوا إلى مجموعة من التوصيات تم على أساسها، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

تضم الوكالة على المستوى المحلي 49 وكالة ولائية موزعة عبر مختلف ولايات الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة، حيث استحدثت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

- منح القروض بطريقة سهلة وغير مركزية.
 - التقليل من شروط التأهيل
 - تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة.
 - تدعيم ومساعدة الفئات المحرومة من خلال تيسير آليات المرافقة وإجراءات منح القرض.
 - استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية
 - الاهتمام بتلبية متطلبات الفئات الهشة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين.
- كما وضعت الدولة عدة استراتيجيات ومشاريع تطمح فعليا إلى تغيير الوضع الاجتماعي لأغلب فئات المجتمع عن طريق وضع خطط لمواجهة ومكافحة البطالة والفقر في مختلف انحاء الوطن وخاصة

المناطق الريفية، تهدف هذه البرامج المسطرة إلى دفع الشباب إلى العمل في هذه المناطق وإعطاء دفعة قوية لعملية لخلق الثروة والقيمة المضافة.

جاء برنامج القرض المصغر المسطر من طرف الدولة الجزائرية مستهدفاً التنمية الاجتماعية لمختلف شرائح الفئات المحرومة وذلك برفع وتطوير قدرات الأفراد والفئات السكانية والاعتماد على ذواتهم، للوصول إلى مستوى معيشي مقبول ومنصب شغل معتبر، وهو عبارة عن سياسة اجتماعية حديثة، غايتها الأساسية التقليل من الكلفة الاجتماعية والانتقال لاقتصاد السوق.

إذ أن برنامج القرض المصغر هو سياسة دعم مباشر، وضع كبديل للروح الاتكالية، ومن خلاله تم تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2- الإطار القانوني والتشريعي

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب عدة قوانين ومراسيم تنفيذية توضح هيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004، أما المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 فهو متعلق بإنشاء وتحديد هيكل صندوق الضمان المشترك القروض المصغرة.

المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة. المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة.

والذي يفصل في المادة رقم 02 منه شروط الاستفادة من القرض المصغر كما يلي:

المادة 2: تعدل أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، وتحرر كما يأتي: " يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة الآتية:

- أن يبلغوا من العمر 18 سنة فما فوق.
- أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم.
- أن يتوفروا على إقامة مستقرة.
- أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب.
- ألا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة.

- أن يقدموا مساهمة جزافية على المرافقة. " (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

4-1-2 أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تهدف الوكالة إلى مجموعة من الاهداف نوجزها فيما يلي:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت، والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولة، بالشكل الذي تساعد على الاندماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة ال مدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

4-1-3 مهام الوكالة

تعددت المهام التي وجدت من أجل ها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أهمها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

- تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقروض المصغر .

-التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز . (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

4-1-4: الإعانات والامتيازات المقدمة

أ- المرافقة والتمويل

-تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.

- يمنح القرض البنكي بدون فوائد.

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج.

- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000 دج. وقد تصل هذه الكلفة إلى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج

- تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

- تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع

- الامتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا:

- الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطتكم.

- في حالة إذا ما كنتم مؤهلين، يمكنكم الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، بعد انطلاق نشاطكم، يمكنك المشاركة في الصالونات عرض / بيع التي تنظمها

الوكالة بشكل دائم، في جميع أنحاء الوطن (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

الجدول (1-9) أنماط التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

جدول مختصر للمطى التمويل:

قيمة المشروع	صف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض السكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100 000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0 %	-	100 %	-
لا تتجاوز 250 000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0 %	-	100 %	-
لا تتجاوز 1 000 000 دج	كل الأصناف	1 %	70 %	29 %	-

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تاريخ الاسترداد 2022/6/29 على

الرابط www.angem.dz

2- الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي أنشأها المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى كما يلي:
- السنة الأولى : تخفيض بنسبة 70٪ - السنة الثانية : تخفيض بنسبة 50٪
- السنة الثالثة : تخفيض بنسبة 25٪
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪ (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

4-2-1: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية National Entrepreneurship Support And

Development Agency المعروفة بـ "NESDA" دوراً أساسياً في تكتيف النسيج الصناعي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في خلق فرص العمل وامتصاص البطالة، كما تسعى إلى تطوير التعاقد .
الخارجي وزيادة الصادرات. (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المعروفة اختصاراً بـ"NESDA"، هي هيئة حكومية ذات طابع خاص، تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي. تخضع لوصاية الوزير المفوض المكلف بشؤون المشاريع الصغيرة بصفة مساعد لرئيس الوزراء، كما تقدم هذه الوكالة الدعم لحاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات.

4-2-2 أهداف الوكالة ومهامها:

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

- تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل حاملي المشاريع.
- تعزيز جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز روح ريادة الأعمال.

اما عن مهامها فهي:

تشمل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

- تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة.
- توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع.
- تطوير العلاقات مع الشركاء والجهات المعنية (البنوك، مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي).

- تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار.
- تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية.
- تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة.
- المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.
- تشجيع كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز إنشاء وتوسيع الأنشطة.

4-2-3: تأهيل وتمويل أصحاب المشاريع؟

1- شروط تأهيل وتمويل أصحاب المشاريع

يجب أن يتمتع حامل المشروع بعدد من الشروط لكي يستفيد من الامتيازات الممنوحة:

- أن يتراوح عمر الشخص ما بين 18 و 55 سنة.
- أن يكون ذا شهادة أو تأهيل مهني و/أو له مهارات معرفية معترف بها.

- أن يتابع التكوين المقدم له عن طريق مراكز تطوير المقاولاتية.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد.

2-أنواع التمويل المتوفرة؟

- التمويل الذاتي: أين يقدم حامل المشروع 100% من مبلغ الاستثمار.
- التمويل الثنائي: أين يقدم كل من حامل المشروع والوكالة 50% من مبلغ الاستثمار.
- التمويل الثلاثي: أين يقدم حامل المشروع مبلغًا يتراوح من 5 إلى 15% من قيمة الاستثمار، وتقدم الوكالة من 15 إلى 25% من المبلغ، ويتكفل البنك بـ 70% من مبلغ الاستثمار الكلي.

4-2-3 الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة

في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية المحدثّة في إطار إنشاء نشاط صناعي.

في مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ إتمامها.
- إعفاء كامل لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزائية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين.
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدتها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

4-3-1 ماهية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

أنشئ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) مهمتها "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف هذا الصندوق (CNAC) عدة مراحل خصصت للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية.

تعويز البطالة من 1994	الإجراءات الاحتياطية 1998-2004	دعم إحداث النشاطات للبطالين
تعويز البطالة مخصص للعمال الأجراء بسبب فقدان مناصب عملهم بصفة لا إرادية، أو لأسباب اقتصادية	بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين- منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن	في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010

المصدر: اعداد الطالب اعتماداً على الموقع <https://www.cnac.dz>

ابتداءً من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج. (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)

4-3-2 مهام الصندوق: تتمثل مهامه فيما سيأتي

1- التأمين عن البطالة

بتاريخ السادس والعشرين (26) من شهر ماي 1994، وبموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم (34)، أنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، إمّا بالتسريح الإجباري أم بتوقيف نشاط المستخدم، إذ تعدّ البطالة المتفشية لأسباب اقتصادية مع مطلع سنة 1994 بمثابة خطر من مخاطر الضمان الاجتماعي كالمريض وحوادث العمل، إلخ ... (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)

2- دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 50 سنة

تتجلى الخدمة المقدمة لذوي المشاريع، في المرافقة الشخصية، عبر مختلف مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية، والمساعدة على دراسة المشروع على لجان الانتقاء والاعتماد، تمويل

المؤسسات بالشكل الثلاثي، (التمويل الثلاثي) مشاركة بين صاحب المشروع، البنك والوكالة، بتكلفة استثمارية لا تتعدى 10 ملايين دينار جزائري، مع مجموعة من الامتيازات مالية منها، وجبائية، إضافة السن والتأهيل والمهارة المكتسبة، والقدرة على المساهمة في التمويل.

علاوة على ذلك، خصص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين امتيازات متمثلة في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.

- تخفيض نسب الرسوم الجمركية.

- الإعفاء الضريبي، وشبه الضريبي.

- الاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

أما فيما يتعلق بمخاطر قروض الاستثمارات، تم إنشاء صندوق الضمان لمراقبة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود سبعين (70) بالمائة (الامتيازات المالية) (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)

3- جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل

القانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427هـ الموافق لـ 11 ديسمبر 2006 الخاص بإجراءات تحفيز ودعم ترقية التشغيل.

المرسوم التنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1428هـ الموافق لـ 05 ديسمبر 2007 المحدد لمستوى وطرق منح الامتيازات المقررة في ذات القانون.

يُحدّد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الاجتماعية لصالح أرباب العمل، كما تُطبّق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الاقتصادي كما يلي:

أ- مستويات خفض حصة صاحب العمل

يستفيد صاحب العمل من خفض حصته في حالة التوظيف لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً:

- 20% من حصته بالنسبة لطالبي العمل. - 28% من حصته بالنسبة لطالبي العمل الأوائل.

36% بالنسبة للتوظيفات المقررة بنواحي الهضاب العليا والجنوب.

ب- إعانة شهرية للتشغيل

يستفيد صاحب العمل من إعانة شهرية خاصة بالتشغيل بمجموع ألف ديناراً جزائرياً (1000 دج) لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات عن كل طالب عمل موظف على أساس عقد عمل لمدة غير محددة. (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)

المبحث الخامس: هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة ما بين الأجهزة التي تمول هذه المؤسسات بمختلف النيات التمويلية وبين الأجهزة التي تساهم وترافق أصحاب المشاريع حاملي الأفكار الإبداعية بتمهيد الطريق أمام هذه المؤسسات من أجل الاستدامة لنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بتذليل الصعوبات في بداية حياة المؤسسة .

المطلب الأول: حاضنات الأعمال

إن فكرة حاضنات الأعمال ترجع في أساسها إلى الحاضنة الصحية التي تستعمل في المستشفيات من خلال احتضان الأطفال حديثي الولادة، فحاضنة الأعمال لها نفس الهدف فهي تحتضن كل مشروع صغير وكأنه ذلك الوليد الذي يحتاج إلى رعاية جيدة واهتمام شامل، ولذلك فالمشروع أكان صغيراً أو حتى متوسطاً منها تحتاج إلى حضانة تضمه وترعاه منذ مولده كفرة وتحميه من المخاطر التي قد تعترضه وتحيط به وتزوده بكل ضروريات الاستمرارية ليكون بعد ذلك قادراً ومؤهلاً لدخول مختلف الأسواق مزوداً بفعالية النجاح واليائه. (الدوري واحمد صالح، 2020، صفحة 409)

5-1-1 تعريف حاضنه الأعمال

التعريف الأول للحاضنة:

هي ذلك الهيكل الذي يسعى إلى توفير العناصر الأساسية لنجاح للمؤسسات الناشئة ومساعدتها في المراحل الأولى للتأسيس وهذا بتوفير العديد من الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا النجاح من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات المتمثلة في مكاتب مجهزة علاوة على وجود مختصين يضمنون مرافقة صاحب المشروع في مدة بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وهو ما يمكن حاملي المشاريع من دخول مجال الأعمال بعد انتهاء مدة الاحتضان داخل الحاضنة. (الزيتوني، 2016، صفحة 31)

التعريف الثاني لحاضنة الأعمال:

حاضنه الأعمال عبارة عن برنامج ثانوي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص الاستثمار وتخفيض المخاطرة فيها (الدوري واحمد صالح، 2020، صفحة 412).

التعريف الثالث لحاضنة الأعمال:

حاضنة الأعمال هي وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد (المبيريك والشميري، 2016، صفحة 92).

التعريف الرابع لحاضنة الأعمال:

حاضنات الأعمال هي منظومات متكاملة من الأنشطة تدار وفق هياكل إدارية متخصصة تحمل رؤية استراتيجية مدعومة بخبرات علمية وعملية، وتوفر مساحات مناسبة ومجهزة بالإمكانيات اللازمة لبدأ المشاريع الريادية، كما توفر الحاضنات الخدمات الإدارية المشتركة بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني والتمويلي والتسويقي، وتفتح من الاتصالات في مجتمع الأعمال وذلك لزيادة فرص النجاح وتقليل مخاطر فشل المشاريع الريادية المحتضنة لديها. (بن خديجة، 2017، صفحة 212)

التعريف الخامس لحاضنة الأعمال:

تعد حاضنة الأعمال منظمة معاصرة لبيئة الأعمال الحالية تتسم بتوجيهات ريادية استراتيجية تسهم بشكل أساسي في دعم وتعزيز كل أنواع المشاريع والأعمال الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى التغلب على مشكلات ومعوقات هذه الأعمال والمشاريع بشكل مستدام (المختار، 2014، صفحة 94).

من خلال ما سبق يمكن تعريف حاضنة الأعمال هي ذلك البرنامج الذي يهتم بتقديم الدعم والتوجيه بمختلف أشكاله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الناشئة، إما في بداية نساء المؤسسة أو في مرحلة التوسع، من أجل استدامة وتطوير نشاط هذه المؤسسات.

ونظراً لأهمية الجامعة والتي تعتبر منبع البحث العلمي من خلال القيام بدورها الحيوي في الحياة الاجتماعية بمختلف المجالات والميادين، وخاصة فيما يتعلق بخريجي الجامعات والمتميزين منهم والحاملين لأفكار إبداعية وناشئة، حيث تقوم الجامعة باحتضان هاته الفئة من الطلبة داخل الجامعة أو ما يسمى حاضنات الأعمال الجامعية.

5-1-2 أهمية حاضنة الأعمال وأهدافها

إن المنتبِع لأدبيات حضانة الأعمال وما تلعبه من دور قوي في مساندة المؤسسات الصغيرة منها كانت أو المتوسطة وحتى الناشئة حيث تتمثل أهمية حاضنة الأعمال فيما يلي (الدوري واحمد صالح، 2020، صفحة 413):

- 1- تضمن بقاء المشاريع واستمرار أنشطتها
- 2- تحقق استثمار سريع وعوائد أعلى من المتوسط
- 3- تساهم في توزيع جغرافي متناسب للمشاريع بما يحقق خدمة جميع مناطق البلاد
- 4- تعتبر الدافع القوي نحو الانطلاقة الفعلية للمشروع.

كما تتركز أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في كونها الأداة الاقتصادية الرئيسية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد بكل أشكاله فضلاً عن الاستدامة في إيجاد فرص العمل للشباب وتعزيز الابتكارات وتوليد الأفكار الجديدة علاوة على كونها حلقة وصل أساسية بين الرياديين والمبدعين وأصحاب المشاريع الصغيرة وبين سوق العمل بكافة قطاعاته ومجالاته وهو ما يسمح بنجاح هذه المشاريع والمؤسسات (المختار، 2014، صفحة 94).

تسعى حاضنات الأعمال إلى تحقيق الأهداف التالية (درجي، 2015، صفحة 176)

- 1- تمكين المبتكرين والمخترعين حاملي المشاريع من تجسيد أفكارهم.
- 2- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة.
- 3- التدريب الإداري والتقني.
- 4- ربط المؤسسة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- 5- تنسيق التكنولوجيا.

كما يتمحور الأهداف الرئيسية لهذا النوع من الحاضنات حول تطوير الاقتصاديات ودعم أصحاب الأفكار والمشاريع الصغيرة أو المتوسطة وصولاً إلى إكسابهم المهارات والقدرات الإبداعية في مواجهة أنواع المشكلات والمعوقات والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها، مستهدفة إنجاح أعمالهم ومشاريعهم الجديدة والمبتكرة في عالم الأعمال اليوم (المختار، 2014، صفحة 95).

5-1-3 الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

تقدم الحاضنات انشطه عده أهمها:

- 1- توفير مكان طبيعي آمن ومرن ومزود بالمعدات التي تمكن رائد الأعمال من القيام بعمله
- 2- توفير خدمات اتصال جاهزة تمكن من التواصل لآخرين من خلالها
- 3- توافر استشارات مهنيه وإداريه وتقنيه مع بعضها مع الاتصال بمصادر رأس المال ورأس المال الجريء والولاء وتمويل القروض وتمويل حقوق الملكية (المبيريك والشميري، 2016، صفحة 92)

كما ذكر سعد الناصر مجموعة من الخدمات تساعد المؤسسات الناشئة على التوسع والتطور كالتالي (محمّد سعد الناصر، 2012، صفحة 22):

- 1- الوصول لمصادر التمويل والذي من بينها رأس المال المخاطر.
- 2- توفير الخدمات القانونية والمتمثلة في التراخيص اللازمة والحماية الفكرية.
- 3- عقد الندوات مع ورش العمل والمستثمرين وأصحاب المشاريع.

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال الجامعية

5-2-1 تعريف حاضنات الأعمال الجامعية:

حاضنات الأعمال الجامعية تمثل صناعة قائمة على تنمية الابتكار بتقديم كافة المساعدات وتطوير الاستثمارات والأعمال ودفعها نحو النجاح لكل من لديه روح المبادرة والابتكار وتقدم لهم كافة التسهيلات والخدمات (علي عباس علي، 2019، صفحة 94).

5-2-2 دور حاضنات الأعمال الجامعية

عند الحديث عن حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر، نركز على دورها في تعزيز روح ريادة الأعمال ودعم الشباب الطموح في تحويل أفكارهم إلى مشاريع تجارية ناجحة. تعتبر هياكل هامة للابتكار والتنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تقدم الدعم والتوجيه والموارد اللازمة للطلاب والخريجين الذين يهتمون بتأسيس وتطوير مشاريعهم الخاصة.

تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على توفير بيئة مشجعة ومحفزة للطلاب والخريجين الذين يرغبون في استكشاف أفكارهم الريادية، من خلال المساحة اللازمة والبنية التحتية والمعرفة المتخصصة التي تساعد الرواد على تطوير مهاراتهم الريادية وتحسين فرص نجاح مشاريعهم. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الهياكل الدعم المالي والتمويل البدئي الذي يعد عائقًا رئيسيًا أمام الشباب الريادي في الجزائر.

كما تقدم المرافقة في مجالات مثل دراسة الجدوى الاقتصادية، تطوير الخطط التجارية، التسويق والتوزيع، التمويل، والابتكار التكنولوجي. بالإضافة إلى المساهمة في بناء شبكات العلاقات والتواصل مع المستثمرين والشركاء المحتملين، مما يعزز فرص النجاح والنمو المستقبلي للمشاريع الناشئة.

تعتبر الحاضنات الجامعية في الجزائر جسور بين العالم الأكاديمي والقطاع الاقتصادي، حيث تعزز التعاون بين الجامعات والشركات والمؤسسات الحكومية. يتم توفير برامج التدريب وورش العمل والفعاليات التي تعزز روح الابتكار والريادة وتساهم في تطوير المهارات اللازمة لريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تساهم حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز البحث والتطوير والابتكار في الجامعات، مما يعزز التنافسية والتقدم الاقتصادي في البلاد.

5-2-3 أهداف حاضنات الأعمال الجامعية:

يعتبر هذا النوع من هذه الحاضنات منظومة تعليمية تساند وتحفز الأفكار والمشاريع المبتكرة عن طريق آليات وبرامج متطورة موجهة لرواد الأعمال وخاصة خريجي الجامعات بغرض ازدهار السوق وحل المشكلات الاقتصادية كانت أو اجتماعية وذلك من خلال: (علي عباس علي، 2019)

- 1-المساهمة في إيجاد مشاريع جديدة أو تطوير المشاريع القائمة لإيجاد كيانات قوية بالمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور .
- 2- دعم الطلبة وتحفيزهم على تجسيد مشاريعهم وتقديم حلول عملية من خلال بحوثهم الأكاديمية خطوة مهمة في صناعة رواد أعمال ذوي كفاءات علمية ومهنية متميزة، كما تعزز روح المقاولاتية في الأجيال الصاعدة وتنمي الحس والفكر النقدي.
- 3- تعتبر الحاضنات بكونها همزة الوصل بين الوسط الجامعي والقطاع الاقتصادي.

المطلب الثالث: دار المقاولاتية

5-3-1 ماهية دار المقاولاتية

أولا تعرف المقاولاتية بانها القدرة والرغبة في إنشاء عمل جديد ذو قيمة يتسم بالإبداع والمخاطرة مع تخصيص الوقت والجهد والمال من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية (بوخضرة و بوفارس، 2018، صفحة 87)

أما تعريف دار المقاولاتية

هي عبارة عن هيئة تم استحداثها في مختلف مؤسسات التعليم العالي (جامعات، مراكز، ومدارس وطنية وعليا)، إذ أنها تعتبر نتاج شراكة ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتأخذ الجامعة مقر لها (لعقاب و كروش نور الدين، 2018، صفحة 07).

إن دار المقاولاتية تساهم في تحسين ، تكوين وتحفيز الطلبة الجامعيين، وضمان مرافقتهم الأولية لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

5-3-2 الهدف من إنشاء دار المقاولاتية

- يتمثل الهدف من إنشاء دار المقاولاتية فيما يلي:
- نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة الجامعيين.
- تكوين الطلبة وخاصة المقبلين على التخرج.
- تعريف الطلبة الجامعيين بمختلف التسهيلات والمزايا التي تقدمها هيئات الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توجيه الطلبة الجامعيين ومساعدتهم على دراسة وتقييم أفكارهم، من أجل مساعدتهم على إنجازها.

-توضيح الإجراءات المتبعة لإنشاء مؤسسة مصغرة (لعقاب و كروش نور الدين، 2018، صفحة 08)

5-3-3 مركز تطوير المقاولاتية

مراكز تطوير المقاولاتية (مرسوم تنفيذي 23-410، 2023، صفحة 04)، وهي عبارة عي هياكل تم استحداثها عبر ربوع جامعات الوطن، كجزء من برنامج الحكومة في تشجيع ريادة الأعمال في أوساط الطلبة الجامعيين، من خلال تخصيص مساحات كبيرة لتعزيز روح المقاولاتية، مما يخلق بيئة أعمال ملائمة لتحقيق وإنجاز أفكار الطلبة وخاصة المبدعين منهم.

وقد عرفت المادة مكرر كما لي:

مراكز تطوير المقاولاتية عبارة عن هياكل لاستقبال ومرافقة الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، حاملي المشاريع، قصد تمكينهم من تجسيد أفكارهم وإنشاء مؤسساتهم المصغرة تهتم هذه المراكز بتكوين للطلبة أصحاب الأفكار المبدعة من أجل تنمية المهارات الأساسية في المقاولاتية وخاصة التخطيط الاستراتيجي وأساليب تطوير المؤسسة والتسيير العملياتي، تسيير الموارد البشرية، وكيفية إنشاء مؤسسة، والجوانب القانونية واستراتيجية النمو.

خاتمة الفصل الأول

إن المتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة يقف على عدم وجود اتفاق بين مختلف الباحثين سواءاً أشخاصاً أو هيئات عربية كانت أو دولية، وإنما تعددت المعايير التي على أساسها تم تعريف هذه المؤسسات فمنها عدد العمال ومعدل دوران المبيعات والحصيلة السنوية.

رغم الاختلاف في الاتفاق على تعريف موحد، إلا أن كل الباحثين اتفقوا على أهمية المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة في تنمية الاقتصاديات المحلية والوطنية والدولية ، فهي بمثابة الدعامة القوية وحجر الأساس في تطوير العديد من الصناعات عبر كافة الميادين ، بالإضافة إلى أنها الغذاء الذي تعتمد عليه الكثير من الشركات الكبيرة من خلال توفير المواد الأولية أو النصف مصنعة التي تدخل في عملية الإنتاج فهي بذلك تساعد في استمرارية عملية الإنتاج، بالإضافة إلى مساهمتها في تحفيز الشباب ودفعهم نحو الاستقلالية والعمل الحر مع توفير العديد من فرص العمل.

إن المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة لها دور مهم ومهم جداً في الاقتصاد خاصة البلدان النامية، لذا وجب الاهتمام بهذا القطاع وتوفير الجو الملائم لاستدامة نشاط هذه المؤسسات ومحاولة القضاء على كل العوائق التي من شأنها أن تقف أمام تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

وأهميتها في البحث

العلمي

تمهيد

إن البحث العلمي يقوم على أسس علمية مبنية على نظريات علمية ثابتة أو أبحاث سابقة، والتي تقدم نبذة مختصرة وموجزة حول الموضوع المراد دراسته بالشكل الذي يمكن الباحث من التعرف على كافة جوانب الموضوع، مما يساهم وبشكل كبير في تقديم الإضافة العلمية المناسبة، وذلك من خلال استعراض مجموعة من الأدبيات الخاصة بالموضوع والتمعن فيها، ثم اكتشاف الفجوات العلمية والبحث والتعمق فيها لسدها بالتحليل والدراسة الشاملة لما سبق دراسته في الموضوع، أو عن طريق تمحيص البيانات الإحصائية الموجودة واستخراج العلاقة بين المتغيرات المدروسة، حيث سنتطرق في هذه الفصل الخاص بالدراسات السابقة إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

المبحث الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المبحث الأول: ماهية الدراسات السابقة

لكل عمل لا بد من نقطة انطلاق، ونقطة انطلاق البحث العلمي لا تتأتى إلا بمراجعة وقراءة علمية دقيقة لما تم نشره من بحوث ودراسات سابقة.

المطلب الأول: مفهوم الدراسات السابقة وأهميتها

1- تعريف الدراسات السابقة

تعرف الدراسات السابقة (صيني، 1994، صفحة 155) بأنها كل الدراسات المتصلة بالموضوع، مما تم نشرها، بأي شكل من الأشكال، بشرط أن تكون مساهمة ذات قيمة علمية، إما بالنشر أو الطباعة أو بواسطة المحاضرات أو الأحاديث المذاعة صوتاً فقط، أو صوتاً وصورة، أو تم تقديمها لمؤسسة علمية أو على مقابل مادي لمجرد الرغبة في المساهمة العلمية.

الدراسات السابقة لموضوع البحث (زروالي، 2021، الصفحات 58-67) هي الدراسة ذات القيمة العلمية التي بحثت في الموضوع الذي يدرسه الباحث أو موضوعاً مقارباً له مما تم نشره. من خلال ما سبق تعرف الدراسات السابقة بأنها الرصيد العلمي المحكم الذي ينير الباحث ويرشده إلى استنباط نقطة انطلاق البحث العلمي الجديد من خلال اكتشافه للفجوة العلمية الموجودة في الموضوع المراد دراسته، والعمل على التعمق فيها واستخلاص الحلول الناجعة للمشكلة البحثية.

2- أهمية الدراسات السابقة

تتجلى الأهمية البالغة للدراسات السابقة ومراجعتها مراجعة محكمة ودقيقة من طرف الباحث ليتوصل إلى فوائد عظيمة تساعده في بلورة موضوع البحث الذي هو بصدد دراسته، وتتمثل الأهمية في مجموعة نقاط مفيدة أهمها (محمود جلال الدين، 2022، صفحة 94):

- توفير الخلفية العلمية، والمناخ المناسب، والمصادر اللازمة لإجراء البحث الجديد.

- الكشف عن جذور المشكلة، وفهم ما تم بخصوصها فيما سبق.

- توضيح الجوانب التي يتم التطرق إليها من قبل، مما يولد أفكاراً لبحوث علمية جديدة.

- استقرار المناهج المتبعة في البحوث السابقة، لدراسة المشكلات، والاستفادة منها.

- تبين التداخلات الموجودة في البحوث السابقة وتوارد أفكار الباحثين.

- المساعدة على إجراء المقارنة بين نتائج الباحث والنتائج السابقة.

وتكمن أهمية عرض الدراسات السابقة (سفاري، 1995، صفحة 40) في:

- تكوين خلفية نظرية عن موضوع البحث وبالتالي الاستفادة من مجهودات الآخرين.

- S- توفير الجهد في اختيار الأدبيات النظرية العامة للموضوع.
- توضيح للباحث الصعوبات التي تلقاها من قبله من الباحثين.
- القدرة على اكتشاف الأخطاء التي وقع فيها الآخرين وتداركها.
- وتتجلى فوائد مراجعة البحوث السابقة وإطلاع الباحث عليها كما يأتي (قنديلي، 2019، صفحة 80)
- بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها بدقة.
- تزويد الباحث بالجديد من الأفكار والإجراءات التي يمكن أن يستفيد منها في بحثه.
- الحصول على معلومات جديدة بخصوص المصادر.
- الاستفادة من نتائج البحوث السابقة في بناء فرضيات لبحوث جديدة.

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات السابقة واستعراضها

1- الغرض من مراجعة الدراسات السابقة

يتمثل الغرض من مراجعة الدراسات فيما يأتي (ابو علام و محمود، 2005، الصفحات 100-103):

1-1 تحديد المشكلة

إن حصر الدراسات السابقة وقراءتها بطريقة سليمة يساعد الباحث في توضيح مفاهيم البحث، وبالتوسع والتعمق فيها يتمكن صاحب البحث من الوصول إلى المشكلة البحثية للموضوع والتي تحتاج إلى الدراسة والتحليل.

1-2 وضع الدراسة في منظور تاريخي

مراجعة البحوث المتقدمة، تجعل الباحث يربط بحثه بالمعرفة المتراكمة في مجال التخصص المدروس، كما يعرف القيمة العلمية، والإضافات ذات المعنى التي سيضيفها البحث للمعرفة.

1-3 فهم الباحث لأسباب ما يوجد في المجال من تناقضات

إن التناقضات التي قد توجد في البحوث، ما هي إلا بسبب اختلاف أسلوب الباحثين في فهم ومعالجة الإشكالية، أو الاختلاف في الأدوات المستخدمة، أو المناهج العلمية المتبعة، ولا يستطيع الباحث التعرف على هذه التناقضات إلا إذا قام بمراجعة وتدقيق البحوث التي تم نشرها سابقاً.

1-4 تجنب التكرار

بفضل استقصاء ومطالعة الدراسات السابقة، يستطيع الباحث إلى تجنب إعادة دراسة مشكلة بحثية تم تناولها من قبل، إضافة إلى التطرق إلى جوانب لم يتم معالجتها بعد.

1-5 مساعدة الباحث في التعرف على أفضل المناهج فائدة لدراسة مشكلة بحثه

بالتمعق في مراجعة هذه الدراسات والبحوث التي تناولت المشكلة المدروسة يتوصل الباحث إلى الأسلوب والطريقة السليمة التي يتبعها في منهجية بحثه.

2 استعراض الدراسات السابقة

يقصد باستعراض البحوث والدراسات التي سبق نشرها، هو عرض الباحث المنشورات البحثية، والجهود العلمية المحكمة، التي قام الباحثون بدراساتها، في مجال البحث المراد دراسته حالياً، وتهدف هذه الدراسات إلى التأكد من اطلاع الباحث على رصيد علمي واسع وبقدر كافي حول مشكلته البحثية، مع فهم أبعادها فهما صحيحاً، ثم الاستفادة منها في الأدبيات النظرية، أو المنهجية، أو النتائج والتوصيات (محمود جلال الدين، 2022، صفحة 92).

2-1 أسس استعراض الدراسات السابقة

هناك مدرستان للتعامل مع الدراسات السابقة وهي (درويش ، صفحة 244):

- أ- المدرسة الأولى: وترى أن يتم إجراء تحليل نقدي للدراسات السابقة، بعد تصنيفها وفق محاور معينة، وعرض ملخص لذلك يبرز الباحث من خلاله موقع بحثه منها.
- ب- توظيف هذه الدراسات في مراحل البحث، فهناك دراسات يكون موقعها المقدمة ليستدل بها الباحث على ضرورة القيام ببحثه، وهناك دراسات توضع في الإطار النظري للبحث، وأخرى يستشهد بها عند مناقشة النتائج.

ويشترط في توظيف الدراسات السابقة (بلقاسم و فرحاني، 2012، صفحة 44) في متن الرسالة أن تكون ذات صلة بموضوع البحث المرغوب في دراسته على أن تكون تناولت متغيراته كلها أو بعض منها أو أحدها على الأقل، مع قدرة هذه الدراسات على مساعدة الباحث على تفسير النتائج.

2-2 شروط اختيار الدراسات السابقة

من أجل اختيار البحوث السابقة بطريقة صحيحة وسليمة، يجب أن تستوفي مجموعة من الشروط اللازمة لذلك (زروالي، 2021، الصفحات 58-67)

- الاطلاع على الدراسات السابقة من مصادرها الأولية وتجنب المصادر الثانوية.
- تجنب الدراسات السابقة غير المنشورة في دوريات ومجلات محكمة وذات سمعة عالية معترف بها.
- الابتعاد عن الدراسات السابقة العامة التي لا ترتبط بإشكالية البحث.
- تجنب النقد غير المبني على أسس سليمة، والتقييم المبالغ فيه لمضامين ونتائج هذه الدراسات.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

تم تقسيم الدراسات السابقة حسب الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم الدراسات التي تناولت هيئات الدعم وأخيرا الدراسات التي تناولت سوق العمل.

المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الدراسة أو جزء منه أهمها:

دراسة (دادن، 2009، الصفحات 315-330)

بغنوان: ((الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة))

حاولت الدراسة تحليل الجدل القائم حول أمثليه هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة باعتبارها ظاهرة ذات خصوصيات اقتصادية ومالية معينة، وتسلط الضوء على مختلف التوجهات بخصوص موضوع هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة بدءاً بإسهامات النظرية المالية الحديثة في تفسير اختيارات التمويل مروراً بالتطورات النظرية حول هياكل التمويل وانتهاءً بالمقاربات والاسهامات النظرية المتوافقة مع خصوصيات هذه المؤسسات .

خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن الحكم على السلوك التمويلي للمؤسسة اعتماداً على نظرية معينة ذلك أن المؤسسة في ديناميكية مستمرة، إذ أنها تتطور بين مرحلة وأخرى لذلك فإن سلوكها التمويلي يختلف مع مستويات تطورها ونموها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية الاستناد إلى نظرية معينة في تفسير السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة.

دراسة (الغايب ، 2010/2011)

أطروحة دكتوراه بغنوان: ((إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة))

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة للتمويل من كافة مصادره المتنوعة، ثم البحث في مشكلة عجز المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة إلى الولوج إلى سوق التمويل، وهذا راجع إلى نفاط عديدة كالخصوصية المالية تجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين مؤسسات التمويل، عدم توفر مصادر متنوعة كافية للتمويل، صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نقص التحكم في تكنولوجيات المعاصرة وهو ما يساهم في جلب المؤسسات المتخصصة.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وكون نتائج الدراسات السابقة حول مشكلة تمويل مثل هذا النوع من المؤسسات حيث انها تركز على نصفها الكبير في تمويلها على مصادرها وإيراداتها الذاتية.

دراسة (زرقاني، 2014)

أطروحة دكتوراه بعنوان: ((أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر))

هدفت الدراسة إلى الوقوف على إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أكبر المعوقات التي تعاني منها هذه المؤسسات، نظراً لما تفرضه البنوك من شروط امام عملية التمويل، خاصة ما يتعلق منها بتوفير الضمانات مقابل عدم قدرة المؤسسات على تلبية الشروط المفروضة عليها، إضافة إلى الدور الذي تلعبه البدائل التمويلية المستخدمة في الجزائر في هذا المجال، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فيما يخص التعريف بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالجانب النظري للموضوع، مع تحليل للبيانات المتوفرة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل السوق المالي ليصبح وكالة جديدة وفعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع وضع قوانين وإجراءات من شأنها تسهيل دخول هذه المؤسسات إلى السوق المالي وتوزيع مصادر تمويلها.

دراسة (الزيتوني، 2017)

أطروحة دكتوراه بعنوان: ((دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة))

تطرقت الدراسة إلى واقع المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة ومدى أهمية حاضنات الأعمال في التقليل من مشاكل هذه المؤسسات والتي تحمل في غالبيتها أفكاراً جديدة وابداعية، وخاصة في بداية النشاط وذلك من خلال الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العالمية.

- إبراز حاضنات الأعمال كألية من الاليات المرافقة والدعم للمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

- معرفة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات والبيانات المتوفرة للوصول إلى نتائج علمية ودقيقة، كما توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: نقص الخبرة في التسيير وغياب الدعم اللازم في بداية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تمكن حاضنات الاعمال في المساهمة في توفير سبل النجاح والاستمرار لهذه المؤسسات.

- دراسة (سعيدي و قاسمي ، 2018، الصفحات 53-72)

مقال منشور بعنوان: ((دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية))

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة ما تتميز به من خصائص تنعكس على تنمية الصادرات والبطالة، بتوفير مناصب عمل مع ضمان التكوين واكتساب الخبرة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من اجل تبسيط المفاهيم النظرية لموضوع الدراسة، حيث خلصت الدراسة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال منخفضا وهذا يرجع إلى مجموعة من العوائق التي تواجهها هذه المؤسسات كمشكل العقار ومشكل التمويل والائتمان بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص القانونية، لذلك يجب وضع هياكل تنظيمية تحكم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتساهم وبفعالية في تنويع الإنتاج وزيادة الاستثمار المحلي والوطني.

دراسة (مداحي و عزوز، 2018، الصفحات 340-361)

مقال منشور بعنوان: ((اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر))

هدفت المؤسسات إلى التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ابراز أهمية وجود دراسات تهتم بالاختيار الأمثل للهيكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة لدى المسيرين، بالإضافة إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة ومبادئ عملها، حيث تطرقت الدراسة إلى الإشكالية التالية: فيما تتمثل مختلف آليات تمويل المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة والتي من خلالها يمكن للمؤسسات تقييم هيكلها التمويلي.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1_ تلجأ المشاريع للتمويل الخارجي لسد عجزها المالي وتعتبر البنوك أول ملجأ تعتمد عليه.
 - 2_ يتبع البنك مجموعة من الإجراءات لتمويل المشاريع الاستثمارية بهدف الضمان استرداد أمواله.
- أوصت الدراسة بضرورة تكيف سياسات التمويل مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أهمية إعادة الاعتبار في طبيعة الضمانات التي تطلبها البنوك عند منح القروض.

(MECHAALI et MAHREZ , 2019, pp. 47-57)

Published article ((Development of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Algeria))

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي لا تزال في طور النمو، هذه المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والدولي، ولكن مساهمتهم تحتاج إلى وضع آليات قوية كفيلة بشكل مناسب في الجزائر.

إن تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية يملها الوضع الحالي، وخاصة في إطار التحول إلى اقتصاد بديل للاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل.

كما تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بطرق مختلفة: من خلال خلق فرص العمل، وخاصة بالمساعدة على تشغيل القوى العاملة في المناطق الريفية والحضرية. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أهميتها البالغة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، من خلال إسهامها في خلق العديد من مناصب العمل ، خصوصا في المناطق النائية، وكذا تنويع النشاط الاقتصادي، إلا أنها تحتاج الى الكثير من العناية بتوفير مجموعة من الآليات الكفيلة باستدامة وتطوير نشاط هذه المؤسسات.

أوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال الإسراع في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمختلف الآليات والوسائل الممكنة.

دراسة (هلال و الخيالي، 2020، الصفحات 353-368)

مقال منشور بعنوان: ((دور حاضنات الأعمال المتمثلة بالجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2000-2010))

هدفت الدراسة البحثية إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية، وتمويل المشاريع الصغيرة منها والمتوسطة مع تحليل تجارب دور حاضنات الأعمال في تمويل هذه المؤسسات، من خلال معرفة الفرص التي يمكن أن تقدمها بدعم وحماية المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال البحث في إشكالية إيجاد التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة منها والمتوسطة عن طريق القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق، مما يعني البحث في مدى إمكانية البنوك والمصاريف التجارية في القيام بعملية التمويل بالقدر الكافي.

حيث انتهج البحث المنهج الوصفي في تسليط الضوء على طبيعة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال، فضلاً عن أسلوب التحليل الاقتصادي للوصول إلى تحقيق أهداف البحث.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1-عدم الاعتماد على معيار واحد سواء أكان كمياً أو نوعياً في تجديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-وجود العديد من المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة أهمها المعوقات التمويلية.

3-عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفية التقليدية للمشروعات الصغيرة منها والمتوسطة، نتيجة انخفاض مدة الائتمان وعدم كفايته، مع ارتفاع الشروط والمعايير المفروضة من طرف المصارف.

4- ضرورة إنشاء حاضنات الأعمال المتخصصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما قدمت مجموعة من التوصيات:

- ضرورة إصدار تشريعات قانونية تساعد على إمكانية استحداث مصارف تجارية كحاضنات أعمال متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحديد شروط وطبيعة التمويل من البنك المركزي بما ينسجم وحاجات وقدرات المشاريع المتوسطة ثم الصغيرة.

(laouar et benabbes, 2022, pp. 11-22)

Published article ((The role of small and medium-sized enterprises in achieving sustainable development in Algeria))

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي مساهمتها الفعالة في اقتصاد الدولة.

تلعب هذه الأخيرة دوراً لا جدال فيه ضمن النسيج الاقتصادي وتحتل مكانة فريدة في نمو الجهاز الإنتاجي، والذي يعد مصدراً للثروة، وإشباعاً للحاجات الاقتصادية للمواطن، من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية، مع استحداث العديد من فرص العمل والقضاء على البطالة.

وتشير نتائج البحث إلى أن المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة في الجزائر لا تزال هشة ولا تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم أن الجزائر تبذل مجهودات كبيرة في سبيل إنعاش

هذا القطاع والتمكن من تنويع اقتصادها، وقد يرجع ذلك إلى الصعوبات التي تتلقاها هذه المؤسسات سواء من ناحية الحصول على التمويل، أو العقار.

أوصت الدراسة بضرورة تحسين مناخ الأعمال في البلاد والذي لا يساهم حالياً في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(Benchedda et Meherzi , 2023, pp. 48-67)

Published article ((The importance of psychological accompaniment for the founders of startups))

ويهدف البحث إلى توضيح أهمية الجانب النفسي للمرافقة لمؤسسي الشركات الناشئة ورواد الأعمال، حيث أن هدف أي شاب يدير شركة ناشئة، هو تحقيقه النجاح والتميز لمنظّمته أو مؤسسته سواء ناشئة أو صغيرة أو متوسطة.

ونتيجة لذلك، فإن أي خلل في ذلك يحدث نتيجة صعوبات أو مشاكل أو ضغوط نفسية تنشأ داخله، فهو سيؤدي حتماً إلى انخفاض مستوى الأداء الوظيفي وينعكس ذلك بشكل مباشر على دوافعه نحو الإنجاز وتحقيق طموحاته المستقبلية، وبالتالي انخفاض عائدته المالي، وهو الأمر الذي كان الشاب صاحب المشروع يعمل جاهداً على معالجته.

توصلت الدراسة إلى أن نظام المرافقة النفسية هو أحد الأنظمة التي أثبتت فعاليتها من حيث الاهتمام بالشباب المستثمرين ومرافقتهم طوال فترة تكوينهم، إنشاء وتكوين مؤسساتهم، فضلاً عن الإشراف على مشاريعهم الفردية لضمان أن يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، حتى تكون المرافقة لهؤلاء الشباب صمام الأمان لمستقبلهم المهني، ونجاحهم.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أجهزة الدعم

دراسة (زيدان، 2009، الصفحات 121-138)

مقال منشور بعنوان: ((الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر))

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الهياكل والآليات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة وخاصة في بداية إنشاء هذه المؤسسات، لما لها من دور فعال في كافة ميادين الحياة، سواءً بتلبية الاحتياجات الحيوية للأفراد والجماعات، أو المساهمة في إيجاد مناصب عمل مؤقتة أو دائمة.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من العديد من الصعوبات منها صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لإنشاء هذه المؤسسات، خاصة في

مراحلها الأولى، ضف إلى ذلك نقص مصادر التمويل، فعند طلب قرض معين من البنك تجد المؤسسة نفسها أمام جملة من الشروط المفروضة والضمانات المطلوبة من البنوك رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة باستحداث هيئات داعمة لهذه المؤسسات، لكن رغم ذلك لم تلبى رغبات هذه المؤسسات في التمويل.

دراسة (بن سماعيل وآخرون، 2014، الصفحات 22-42)

مقال منشور بعنوان: ((دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر))

هدفت الدراسة إلى تشخيص مشكلة البطالة وضبط مفهومها، أنواعها، وأسبابها، إيضاح أهم أجهزة دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفرها الجزائر لهذا القطاع، ومحاولة إعطاء فكرة حول البيئة العامة التي تتطور فيها هذه الأخيرة، من خلال ما تقدمه هذه البيئة من فرص ومحفزات، وكذلك المعوقات والمثبطات الكامنة في هذه البيئة، مع محاولة إيجاد علاقة إحصائية بين الثنائية (وسائل الدعم، بطالة) لمعرفة مدى مساهمة الأولى في الثانية. وهذا من خلال الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم أجهزة الدعم في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2018؟ وقد توصلت الدراسة إلى أنه يستوجب تدخلاً منظماً ومحددًا من طرف السلطات العمومية من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية لفائدة تحسين المحيط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الوطني الداخلي الراكذ، ووضع برامج وسياسات تنموية واضحة الأهداف والأولويات لدعم وترقية القطاع. كما خلصت إلى ما يلي:

- يوجد أثر وعلاقة عكسية لمناصب العمل التي توفرها أجهزة الدعم والبطالة في المدى القصير.

- لا يوجد علاقة بين توفير فرص العمل من طرف أجهزة الدعم والبطالة في المدى الطويل.

دراسة (هالم، 2017)

مقال منشور بعنوان: ((هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة تقييمية 2000-2014))

تطرقت الدراسة إلى مختلف الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم حصيلة نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة، واقتراح جملة من الحلول

وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى إلى توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات على الرغم من الاهتمام المتزايد بها والدعم المالي التي تتلقاه من الهيئات الحكومية، لا زالت تعاني مشاكل في الجانب التمويلي وذلك نتيجة عدة أسباب لعل من أبرزها عدم وجود مرافقة فعلية طيلة السنوات الأولى من بداية نشاطها.

دراسة (رجم وآخرون، 2017، الصفحات 73-87)

مقال منشور بعنوان: ((تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر ولاية ورقلة الفترة 2005-2014))

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة برامج دعم المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) لولاية ورقلة، وذلك بتحليل أهم الخدمات المقدمة من طرف الوكالة إضافة إلى مدى نجاحها في تحقيق الهدف المسطر من حيث إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز أهم العراقيل التي تحول دون فعالية هذه البرامج، حيث اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، بغرض تحليل المعطيات والنتائج الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومناقشتها،

كما توصلت الدراسة إلى أن الوكالة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا راجع إلى صعوبة استرجاع القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع أن قطاع الزراعة والصناعة لا يحظى بالدعم الكافي المقدم من هذه الوكالة.

دراسة (قوجيل ، 2017، الصفحات 53-70)

مقال منشور بعنوان: ((إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر-دراسة تحليلية

هدفت الدراسة إلى التطرق على الأدبيات النظرية المختلفة والمؤشرات الموضوعية النظرية، فيما يخص تقييم الأداء لهيئات دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية مع التركيز على خصوصية هيئات دعم المقاولاتية في الدولة الجزائرية، والتي توجه في إطار سياسة الدعم الاجتماعي لهذه الفئات، من أجل الوصول إلى مقارنة متعددة الأبعاد مادية ، قانونية ، استشارية، لتقسيم هذه الهيئات من أجل إجراء تحليل المسار الخاص بالإصلاحات والتطورات التي تعرفها هذه الهيئات بالجزائر.

خلصت الدراسة إلى أن سياسة دعم المؤسسات يجب أن يشمل الأبعاد المتعددة مادية منها أو قانونية أو استشارية أو تقنية، مع وجود التسهيلات المتعددة بالإضافة إلى مرافقة ذلك بتخطيط استراتيجي

يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية والاولويات الاقتصادية، وذلك في إطار استراتيجية وطنية محكمة مع اشتراك كافة الفاعلين انطلاقاً من الجامعة وتضم التعليم للإدارات البنوك وغيرها.

دراسة (غربي وغربي عمار، 2018، الصفحات 77-89)

مقال منشور بعنوان: ((دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر))

إن الآليات المباشرة وغير المباشرة الخاصة بالتمويل، والتي تمول المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة تساهم في خلق وإنشاء وتطوير هذه المؤسسات مما يؤدي إلى استحداث العديد من فرص العمل في الجزائر، انطلقت الدراسة من إشكالية قائمة متمثلة في:

ما هو دور الآليات والهيئات الحكومية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في استحداث مناصب الشغل؟

حيث تم التطرق إلى تعريف هذه المؤسسات ومختلف الهيئات الحكومية المباشرة كانت أو غير المباشرة والتي تقدم أنواعاً عديدة من التمويلات، وكذا العوائق التي تعيق مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

توصلت الدراسة إلى أن هذه الهيئات المستحدثة رغم ما لها من أهمية بالغة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعاني مجموعة من الصعوبات التي تعيق القيام بعملها على أكمل وجه، خصوصاً ضرورة إيجاد تمويل أكثر ملائمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مراحل الانشاء والتشغيل.

كما أوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة تطوير سوق الأوراق المالية، مع إصلاح النظام الجبائي، لأنه يؤثر على الاستثمارات في الوطن.

- أهمية تحسين آليات الاتصال والتواصل بين البنك والمؤسسة.

دراسة (رحماني وجرفي، 2018، الصفحات 692-706)

مقال منشور بعنوان: ((دور أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية في استحداث مناصب الشغل))

هدفت الدراسة إلى إيجاد السبل الكفيلة في معالجة الخلل الكبير بين العرض والطلب في سوق العمل، وذلك من خلال الاهتمام بعملية دعم وتشغيل الشباب ودعم الاستثمار في المشاريع الصغيرة

والمتوسطة والمساهمة في الادمج المهني لكافة فئات المجتمع القادرة على العمل، من خلال الإشكالية الاتية: ما مدى مساهمة أجهزة دعم التشغيل في استحداث مناصب شغل جديدة في الجزائر؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي وبناء نموذج قياسي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس مدى مساهمات وكالات الدعم في استحداث مناصب الشغل بالجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن برامج ترقية ودعم تشغيل الشباب ساهمت في استحداث مناصب عمل والتقليل من نسبة البطالة.

دراسة (بوجلطي، 2020، الصفحات 1-24)

مقال منشور بعنوان: ((دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة في ترقية الاستثمار))

هدفت الورقة البحثية إلى محاولة الوقوف على متطلبات قيام المؤسسات الصغيرة و والمتوسطة كقطاع قائم بحد ذاته، ومحاولة إعطاء رؤية واضحة لتفعيل استخدام المناولة في المؤسسات المصغرة والناشئة مع التعرف على الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في دعم وترفيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن البحث العلمي الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة والناشئة عرفت الكثير من الاهتمام مما أدى إلى تطوير الاستثمار للاعتماد على مخرجات البحث العلمي.
 - أن انضمام المؤسسات إلى البرنامج يركز أحيانا على الغموض ما بين المساعدة (هدية من الدولة دون مقابل) وبين المنحة المشروطة بتحديث وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسة.
 - عدم كفاية الخبرات في المؤسسات سواء من ناحية تسيير التجهيزات التكنولوجية اوفي العملية الإنتاجية.
- التوصيات:

- ضرورة التنسيق بين الحاضنات ومخابر البحث بالجامعات من أجل تطوير شبكة البحث وضمان نجاحها.
- ضرورة الحرص على توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر.
- أهمية الاخذ بعين الاعتبار المقاربات الاقتصادية والاجتماعية عند صياغة نصوص قانونية تعني بالمؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة والناشئة.

دراسة (صالح، 2021، الصفحات 278-297)

مقال منشور بعنوان: ((آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)).

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وإبراز الدور الذي تقوم به في سبيل امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، في ظل ما تقدمه الحكومة الجزائرية من جهود لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلصت الدراسة إلى أن الوكالة قد ساهمت بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني عدة عوائق اقتصادية تقف دون مساهمتها بشكل أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.

دراسة (فطم، 2021، الصفحات 904-920)

مقال منشور بعنوان: ((واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب))

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع المقاولاتية لدى الشباب، والوقوف على أهم العراقيل والمعوقات التي تقف دون تحقيقهم لمشاريعهم وأهدافهم في استحداث مشاريعهم الخاصة، رغم التسهيلات المقدمة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يتم دراسة المقاولين ذوي المشاريع الصغيرة في إطار هيئات دعم الشباب، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاحاطة بالأدبيات النظرية لمفهوم المقاولاتية وعلاقتها بالوكالات الداعمة، مع تحليل المعطيات والمعلومات المتوفرة بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، واستخلاص أسباب نجاح أو فشل هذه المقاولات أو المؤسسات التي تم دعمها.

توصلت الدراسة إلى أنه لا يزال هناك معوقات لدى الشباب لنجاح مؤسساتهم وأهمها في جانب الاستشارة والمتابعة الفنية والميدانية.

دراسة (قطاطفة ودين، 2021، الصفحات 01-15)

مقال منشور بعنوان: ((دور وكالات الدعم الحكومية في تمويل المقاولاتية النسوية في الجزائر))

تهدف الدراسة العلمية إلى لقاء الضوء على موضوع مهم، ألا وهو المقاولاتية النسوية في الجزائر، وهذا للالتحاق بركب التطور والانفتاح كباقي الدول العربية، وأهم الوكالات الداعمة لها، وذلك من خلال حصيلة المشاريع التي تديرها المرأة الجزائرية من أهم المشاريع.

خلصت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية قامت بالعديد من الإصلاحات دعماً للمرأة المقاول، وذلك باستحداث وكالات وطنية لترقية وتنمية المشاريع النسوية والتي لا تمثل الا نسبة ضئيلة من المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالات، على الرغم من الجهود المبذولة الا أن النتائج لم تكن مرضية، وهذا راجع أيضاً إلى نظر المجتمع للمرأة والعادات والتقاليد التي تحتكر الكثير من المجالات على الرجل فقط.

دراسة (عنتوري وحولي ، 2021، الصفحات 223-244)

مقال منشور بعنوان: ((أثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمته في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الوكالة الولائية عنابة))

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إيضاح أهمية المقاولاتية في تطوير المبادرات الفردية، خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وأهميته في إنشاء هذه المؤسسات . حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من مصادرها الأولية ثم تحليلها.

توصلت الدراسة إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة وبالغة في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمرافقة العديد من الهيئات والبرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية للقضاء على كافة الصعوبات والعراقيل التي تواجهها هذه المؤسسات، حيث مول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية عنابة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، غير أن سنة 2020 عرفت تراجعاً في عدد المشاريع الممولة ، وهذا راجع الى تقليص الاعتمادات المالية المقدمة من طرف الدولة لهذا الغرض من جهة وتشبع بعض القطاعات من جهة أخرى.

دراسة (حلاسة وطرايش ، 2022، الصفحات 31-59)

مقال منشور بعنوان: ((دور وكالة تسيير القرض المصغر في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة دراسة حالة ولاية تمنراست الفترة [2012-2022]))

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق وتوفير مناصب العمل، ومدى اسهامها في محاربة البطالة، دراسة حالة ولاية تمنراست في الفترة (2012-2020) معتمدة على البيانات السنوية المتحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ووكالة التشغيل لولاية تمنراست، من أجل معرفة العلاقة الموجودة بين القروض التي تقدمها الوكالة ومناصب الشغل المستحدثة والعلاقة بين ومعدل البطالة وحجم القروض الممنوحة.

توصلت الورقة البحثية إلى أن هناك علاقة طردية بين عدد القروض المقدمة ومناصب العمل المستحدثة إلا أن هناك علاقة عكسية بين هذه القروض الممنوحة ومعدلات البطالة. حيث توضح هذه النتائج ضرورة البحث عن استراتيجيات قوية تمكن الوكالة من الوصول إلى الأهداف المنتظرة وتقديم صيغ تمويلية جديدة كصيغ التمويل الإسلامي مما يساهم في جلب أكبر عدد من المقاولين وتوفير أكبر قدر ممكن من مناصب العمل وتقليص البطالة.

دراسة (بودرة ، 2022 ، الصفحات 112-130)

مقال منشور بعنوان: ((فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE في بعث الروح في المؤسسات المصغرة في الجزائر - دراسة تحليلية))

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على فعالية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE في بعث الروح في المؤسسات المصغرة التي تجاوزت نسبة تعثرها 70 %، بعد أن أصبحت غير قادرة على مواصلة نشاطها، وذلك عن طريق التطرق إلى الإشكالية التالية:

هل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات فعالية في بعث الروح بالمؤسسات المصغرة؟

ومن أجل بلوغ أهداف الدراسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات، وكافة المفاهيم النظرية، مع تحليل البيانات المتوفرة حول دعم المؤسسات المصغرة، واستخلاص النتائج، في سبيل توفير الحلول المالية الممكنة عن طريق إعادة تمويلها من طرف صندوق الكفالة المشتركة (fgar).

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود دور فعال للوكالة نظير مجهوداتها في دعم المؤسسات المصغرة سواء في الجانب القانوني المنظم أو في الجانب الإجرائي، حيث تم قبول 6475 سلفاً للتعويض بما يفوق 1074 مليار سنتيم دج.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سوق العمل

دراسة (البشير ، 2009 ، الصفحات 75-196)

مقال منشور بعنوان: ((دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل))

حاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في:

أي المعدلين أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق العمل، أهو معدل البطالة أم العمالة؟

وذلك للبرهنة عن صحة الفرضيات التالية:

- إن معدل البطالة يعبر عن حالة التشغيل في البلد.

- إن معدل العمالة أكثر مصداقية من معدل البطالة للتعبير عن فعالية سوق العمل. ولاختبار مدى صحة الفرضيات التي تم وضعها، حاولت الدراسة التطرق في البداية إلى العديد من المؤشرات الهامة والخاصة بسوق الشغل، كمعدل البطالة، النشاط، العمالة والشغل مع تحليل مختلف التطورات الميدانية لهذه المعدلات، ومن تم البحث عن العلاقات فيما بينها واستخلاص دلائل هذه المؤشرات من خلال القراءة التحليلية والفهم السليم للبيانات الإحصائية.

حيث أن سوق العمالة له اهتمام كبير بالقوة العاملة (السكان النشطون) فقط، والتي تتضمن الأفراد الذين يشتغلون، إضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل، لكن لديهم الرغبة في العمل، أما السكان الذي يعملون أو ما نسميه بالقوة العاملة المستخدمة، وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلا، للحصول على مقابل سواء الأجر أو الراتب أو ربح أو حصة في الإنتاج.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- دلالة العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل العمالة أن البطالة ستؤول إلى الانخفاض في حالة إذا كان الاقتصاد قادر على توفير مناصب الشغل.
- الاعتماد على معدل البطالة في تفسير سوق الشغل يكون مضللاً، ومن الأحسن استعمال معدل العمالة للتعبير عن فعالية هذه السوق وفعالية سياسات التشغيل.
- لا بد عند تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل بشكل عام ومعدل البطالة بالأخص وذلك لعدم التعبير عن البطالة الحقيقية.

دراسة (شقيب، 2011، الصفحات 65-73)

مقال منشور بعنوان: ((النمذجة القياسية للطلب على العمل بالجزائر))

تهدف الدراسة البحثية إلى إلقاء الضوء على الاتجاهات السابقة في سوق العمل، وإبراز العناصر التي أثرت في الطلب على العمل، وذلك بإجراء دراسة لتطور الطلب على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، في الفترة 1970-2005 تم تتبعها بمحاولة وضع نموذج يفسر تغير الطلب على العمل، وهذا بعد استعراض أساليب تقدير القوى العاملة، وذلك من خلال محاولة تحديد مستجدات الطلب على العمل في الاقتصاد الجزائري، ثم القيام بتحليل وصفي لسوق العمل بالتعرض إلى حجم الفئة المستغلة.

كما تعرضت الدراسة إلى توزيع العمل حسب القطاعات الاقتصادية لمعرفة أي القطاعات الأكثر وفرة لمناصب العمل.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الوضع الاقتصادي يؤثر على حجم الفئة المستغلة، حيث إن الركود الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في الثمانينيات انعكس سلبا على تطور العمالة.
- القطاع الذي يعتبر المصدر الأول للعمل هو الإدارة.
- إشارات عملية التقديم لدوال الطلب على العمل إلى أن القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية والأجور هما المتغيران الأكثر تفسيراً للعمل
- كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:
- ضرورة التأثير على جانب الطلب على العمل من أجل مواجهة البطالة.
- أهمية توفير الإحصائيات لكافة المتغيرات التي تحدد قرارات المساهمة في سوق العمل، مثل الأجر الإجمالي، معدل الضريبة، اقتطاع الضمان الاجتماعي والاستثمار حسب كل قطاع.
- تقديم امتيازات جبائية للعاملين في قطاع الفلاحة.

دراسة (بلعربي ولرميني، 2015، الصفحات 51-68)

مقال منشور بعنوان: ((سوق العمل وتحديات البطالة في الجزائر))

هدفت الدراسة إلى تحليل توجهات سوق العمل وقدرته على مجابهة البطالة في الجزائر، حيث أنه رغم الجهود والمسااعي المبذولة لكبح جموح البطالة في التنامي الا أن مشكلة التشغيل لا تزال تؤرق الاقتصاد الجزائري، لذلك حاولت الدراسة بناء نموذج قياسي لفهم تحديات وتوجهات سوق العمل بالجزائر، حيث شمل النموذج 226 فرد يشكلون عينة تمثيلية لمدينة تلمسان الحضرية.

حيث توصلت الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من خدمات القطاع غير الرسمي الذي يشكل طوق نجاة من خلال دوره في ضبط مسار سوق العمل وتخفيف وطأة البطالة

دراسة (جليط، 2016، الصفحات 199-218)

مقال منشور بعنوان: ((دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014))

هدف هذا البحث إلى معرفة العوامل الرئيسية المتحركة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي باستعمال نموذج اشعة الارتباط الذاتي، والذي يمكننا من اكتشاف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال صياغ الاشكال الرئيس الموالي: ما هي أهم محددات البطالة في الجزائر، ((1980-2014)) وما مدى فعالية السياسة الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية-السياسة المالية) في الحد أو التخفيف من البطالة؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه حسب الدراسة هو الأنسب لمعالجة مثل هذه الظواهر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري، بالإضافة الى المنهج القياسي لاختبار نوع ارتباط العلاقة بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها.

حيث خلص البحث إلى أن معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام وأسعار البترول هي أهم محددات البطالة في الجزائر، لكن أثر سعر البترول كان ضعيفاً إلى حد ما في المدى القصير، كما توصلت الدراسة إلى محدودية السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة، وأن سياسة الإنفاق العام كانت أكثر تأثيراً على معدل البطالة من السياسة النقدية.

دراسة (جلال ع.، 2017، الصفحات 275-296)

مقال منشور بعنوان: ((اتجاهات سوق العمل في الجزائر))

انطلقت الدراسة من خلال إشكالية مهمة وهي: ما هي أبرز اتجاهات ومؤشرات سوق العمل في الجزائر وخاصة ما يتعلق بجانب عرض العمل؟ وكيف يكون أثر الوضع الاقتصادي العام كأحد العوامل الأساسية في توفير مناصب العمل بالجزائر. حيث هدفت هذه الدراسة الى:

- عرض مجموعة من سمات واتجاهات استحداث الوظائف في العالم.
 - تتبع أهم تطورات سوق العمل في ميدان توفير مناصب العمل، بالإضافة إلى توضيح وبيان وتحليل أثر الوضع الاقتصادي الكلي بالجزائر على سوق العمل.
 - عرض وتحليل بعض المؤشرات المفتاحية المرتبطة بجانب عرض العمل.
- وقد خلصت الدراسة إلى أن سوق العمل بالجزائر تميز في السنوات الأخيرة بتحويلات كثيرة مردها إلى مجموعة من العوامل، من بينها تغير هرم السكان بالإضافة إلى أثر التوجهات الاقتصادية على سياسات التشغيل واستحداث الوظائف، وخاصة ارتفاع الطلب على العمل وأثره على زيادة مستويات البطالة من دون نسيان الأحداث الدولية وتأثيراتها كالأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار المحروقات.

دراسة (قادي وحدوش، 2019، الصفحات 193-211)

مقال منشور بعنوان: ((تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة مقارنة نظرية))

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول البطالة بشكل عام وبصفة شاملة، وذلك من خلال عدة محاور بدءاً بالتأصيل النظري للبطالة، باعتبارها إحدى أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات

الدولية والنامية، مع تقديم نظرة جديدة عن طريق تصنيف سياسات سوق العمل النشطة تبعاً لأهدافها وأهميتها وفعاليتها من حيث التكلفة في الحد من البطالة.

حيث تم التمييز بين سياسات سوق العمل النشطة، هذه السياسات التي توفر حوافز للإبقاء والمحافظة على العمالة، حوافز لخلق فرص العمل، حوافز للبحث والحفاظ على الوظيفة.

وختمت الدراسة بإعطاء دلائل تجريبية، ونظرة عامة منهجية حول الكيفية التي تمكن من فعالية سوق العمل النشطة ومدى تأثيرها على سوق العمل، كما استنتجت الدراسة بعض النتائج أهمها:

- إن استحقاقات العمل والأشغال العامة ليست لها فعالية بالشكل الكافي من حيث زيادة التشغيل رغم أنها تقلل من حدة الفقر وعدة المساواة.

- أثبتت الدراسة أن سوق العمل النشطة تميل إلى التباين في النتائج على المدى القصير بشكل عام.

- على المدى الطويل هناك آثار إيجابية لهذه السياسات.

- كفاءة التدريب تؤثر تأثير إيجابي على زيادة إمكانية التشغيل غير أنها مكلفة.

دراسة (مسعودي، 2019)

أطروحة دكتوراه بعنوان: ((تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل دراسة تحليلية))

هدفت هذه الدراسة لمناقشة مدى تحقيق برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الفترة (1994-2016) لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والمتمثلة في مؤشرات مربع كالدور ومحاولة تقييم انعكاسات هذه البرامج على سياسة التشغيل في الجزائر، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال دراسة تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وقياس أثرها على سياسة التشغيل بالجزائر، أما الأدوات المستخدمة فقد ركزت على معالجة البيانات والاحصائيات الخاصة بجوانب الدراسة، وذلك بتقدير أثر هذه البرامج على سياسه التشغيل استناداً على دراسة قياسية باستخدام طريقه المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMLOS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة قصيرة الأجل .

ولقد توصلت الدراسة إلى أن تحسن وضعيه مؤشرات مربع كالدور مرتبطة بشكل كبير بالتطور الحاصل اسعار النفط، كما كشفت الدراسة أن أغلب مناصب الشغل الموفرة عن طريق سياسات التشغيل المرتكزة على دعم وتنمية المبادرات الذاتية (المقاوالاتية) ودعم الشغل المأجور لا تتلاءم مع متطلبات سوق

العمل بالجزائر، حيث ساهمت في توسيع العمل غير اللائق، وهذا نتيجة لتبني سياسات ظرفيه واعتماد سياسة التشغيل في الجزائر على مقارنة اجتماعيه لمعالجة مشكلة البطالة.

كما أبرزت الدراسة القياسية ارتباط فعالية سياسة التشغيل من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية بقطاع المحروقات وذلك في الأجلين القصير والطويل، لهذا تبقى فعالية سياسة التشغيل مرهونة بمدى تنوع الاقتصاد الوطني، وتوفير المناخ الملائم للتحويل من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي.

دراسة (أبوشمال، 2020، الصفحات 137-173)

مقال منشور بعنوان: ((الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها))

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهم الآثار الاقتصادية اللازمة لجائحة كوفيد 19 على أسواق العمل والفقر في الدول العربية، الى جانب تقييم دور سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة التي تتبناها الدول العربية عموماً، لا سيما خلال الازمة في الحد من تلك الآثار.

أظهرت الدراسة أن الدول العربية قد واجهت خلال الفترة الأولى للأزمة أعلى مستويات الخسارة في الوظائف مقارنة بباقي دول العالم، وفق المعيار النسبي للخسارة في ساعات العمل، كما أوضح التحليل أن الاختلالات الهيكلية المتأصلة في سوق العمل في الدول العربية، قد عمقت من تداعيات جائحة كوفيد 19 بخاصة تلك المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة، والبطالة طويلة الأجل وانفصام الاجر عن الإنتاجية، وضعف استدامة استحداث الوظائف وانتشار العمل ضمن القطاع غير المنظم، وعدم تلبية اشتراكات العمل اللائق.

قدمت الدراسة عدد من المعالجات التي تركز بشكل أساسي على منهج الحلول المستدامة والسياسات الانتقائية الطابع، ومؤسسة للحوار الاجتماعي كمكون مركزي وحقيقي وفاعل من مكونات صياغة سياسات العمل، والعمل على إعادة توجيه مسار النمو الاقتصادي ليصبح أكبر غنى بالوظائف، وذلك ضمن مسار إصلاحي حقيقي لهياكل الاقتصاد والأسواق في الدول العربية .

أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في التراكيب الهيكلية التي تشكل أسواق الدول العربية للعمل، وكذلك السلع والخدمات ورأس المال، من خلال نماذج جديدة تتسحب فيها الدولة كتوجه عام لحساب تقدم دور القطاع الخاص المنتج والمنافس والقادر على دفع النمو والتشغيل على حد سواء وذلك ضمن متطلبات تحرير الأسعار للسلع وكذلك لعوامل الإنتاج بما فيها العمل.

-مقال منشور دراسة (طلبة ص.، 2021، الصفحات 226-246)

بعنوان: ((قراءة في سياسات سوق العمل النشطة بالجزائر للفترة: 2007-2019))

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم سياسات سوق العمل النشطة والبرامج المعتمدة في الجزائر، والوقوف عند نتائج ومساهمة هذه السياسات في إنعاش سوق العمل، والحد من تزايد معدلات البطالة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب وطبيعة الموضوع. حيث خلصت الدراسة إلى أنه رغم تعدد سياسات سوق العمل النشطة وتنوعها، ورغم تزايد مناصب العمل المستحدثة في إطارها، إلا أنها مازالت بعيدة عن تحقيق المستوى الذي ينعش سوق العمل ويقلص من معدلات البطالة المتزايدة في الجزائر، ما يتوجب ضرورة إعادة النظر في بعض هذه السياسات بما يتماشى مع متطلبات إنعاش سوق العمل.

دراسة (مراد وآخرون، 2021، الصفحات 926-943)

مقال منشور بعنوان: ((أثر أجهزة دعم التشغيل على البطالة في الجزائر تحليل اقتصادي وقياسي خلال الفترة 2005-2018))

هدفت الدراسة إلى إبراز دور هيئات دعم التشغيل كآلية معتمدة من طرف السلطات العمومية، من أجل خلق مناصب شغل جديدة، وهذا بعد الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر في نهاية التسعينيات، بعد تسريح عدد كبير من العمال وإحالتهم على البطالة.

تبين من خلال الدراسة النظرية، أن الجزائر اعتمدت على مجموعة من الآليات لمعالجة الاختلال في سوق العمل، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي خاصة ما تعلق بالجانب النظري، بالإضافة إلى المنهج الكمي عن طريق بناء النموذج القياسي من خلال مجموعة متغير البطالة كمتغير تابع وثلاث متغيرات مستقلة، توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري والقياسي إلى العديد من النتائج أهمها: أن أجهزة الدعم تلعب دورا كبيرا بمساهماتها في خلق مناصب الشغل في الجزائر.

كما ان الورقة البحثية خلصت في الجانب القياسي إلى :

-وجود أثر وعلاقة عكسية لفرص العمل الترت توفرها هذه الوكالات على البطالة في الفترة القصيرة، أما في المدى الطويل توجد علاقة، وذلك مرجعة حسب الدراسة إلى وجو متغيرات أخرى أكثر تفسيراً للبطالة في المدى الطويل.

دراسة (عنكوش و مسعودي ، 2021 ، الصفحات 125-142)

مقال منشور بعنوان: ((دور أجهزة دعم التشغيل في تفعيل التنمية المحلية دراسة كمية))

هدفت هذه الورقة إلى تشخيص دور الأجهزة التشغيلية في الجزائر كوسيط بين عارضي وطالبي العمل، مع تطبيق برامج التشغيل في سبيل تحقيق التنمية المحلية، حيث تم انتهاز سياسات تشغيلية عديدة بدعم من أجهزة تم استحداثها لذات الغرض، بغية توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، حيث ساهمت مجموعه مؤسسات سوق العمل باستحداث حوالي 1641216 منصب عمل ما بين 1999-2004 بنسبه 54,7 % من مجموع مناصب العمل مع تسجيل تراجع ب 10% سنه 2010. توصلت الدراسة الى النتائج التالية :عدم فعالية الوكالة الوطنية للتشغيل في سوق العمل، بالإضافة الى أنها تعاني من نقص المعلومات التي تمكنها تقييم وضعية سوق العمل، حيث انها لا زالت لم تلبى حاجيات سوق العمل بمرونة وفعالية.

دراسة (بن مهدي وزباني ، 2022 ، الصفحات 166-181)

مقال منشور بعنوان: ((التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر [2010-2020] دراسة تحليلية))

بينت الدراسة الآثار التي يمكن أن تحدثها سياسات التشغيل والقضاء على البطالة، وذلك بالتعمق في تحليل واقع التشغيل والبطالة في الدولة الجزائرية، اذ أنهما أهم مؤشرين في التنمية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من اجل عرض المفاهيم النظرية، بالإضافة الى منهج دراسة الحالة. توصلت الورقة البحثية إلى العديد من النتائج أهمها:

- الآثار الإيجابية لسياسة التشغيل على تخفيض معدلات البطالة.
- توفير العديد من مناصب العمل وخاصة للشباب، وهو ما يبين أن سياسة التشغيل التي تتبعها الدولة الجزائرية قد بلغت الأهداف المتبعة والمسطرة، وأثبتت نجاحها في تقليص معدل البطالة.

دراسة (مدلس ، 2017)

أطروحة دكتوراه بعنوان: ((آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014)).

هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- دراسة جدوى الآليات المستحدثة للتشغيل في الجزائر من الناحية الاقتصادية والبحث في الصعوبات والأسباب التي تحول دون ذلك.

-تسليط الضوء على موضوع تشغيلية الموارد البشرية التي تعني ضمان العمل الفعال والمتاح بصورة دائمة، والتي هي في الأصل مشروع فردي ومبادرة شخصية، لكن هناك أطراف أخرى تؤثر فيها، ويتعلق الأمر بالدولة التي ينبغي لها أن توفر برامج تكوينية ملائمة مع فرض استثمار جديد حيث طُرحت الإشكالية التالية:

ما تأثير آليات الشغل المستحدثة في الجزائر على النحو الاقتصادي من 2000 إلى 2014؟

أما المنهج المتبع من خلال الدراسة فتمثل في المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1-إن آليات التشغيل المبنية على الشغل المأجور وإن كانت تحمل في مضامينها إيجابيات خاصة، فيما يتعلق بتأهيل العاطلين وإكسابهم خبرة وقابلية للاندماج في الحياة العملية، إلا أنها لا تزال تتطلب إصلاحات وإعادة النظر على الأقل في جانبي التعويضات بالنسبة للآليات، والتي يتغلب عليها الطابع الاجتماعي، والموجهة خاصة لعديمي المؤهلات والطبقة غير البسيطة مع التناغم مع السياسات الاقتصادية وسوق العمل.

2-تعد سياسة الشغل في الجزائر أحد أوجه الانفاق الحكومي، حيث تزيد حجم المبالغ المالية المخصصة لآليات التشغيل بعكس الخزينة، وبحدة الضغوط الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة

3-إن الشغل في الجزائر بصفة عامة وآليات الشغل بصفة خاصة، لا تساهم بصورة واضحة في تحقيق النمو الاقتصادي حالها في ذلك حال جميع الاقتصاديات العربية، التي تعتمد على الدخل المجاني من الثروة، والعمل فيها بصفة عامة، يغلب عليه الطابع الاجتماعي.

كما تم اقتراح تشجيع الاستثمار في الأنشطة ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة.

دراسة (السرطان وخزعل ناشور عبد الله، 2017، الصفحات 132-169)

بمعنوان: تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق

يعد موضوع سوق العمل من الموضوعات المهمة، التي لاقت اهتماما كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية، نظرا لما يمثله من أهمية بالنسبة للفرد والمجتمع، لأنه يركز على القوة البشرية العاملة بوصفها عنصر انتاج أساسي، ولا يقتصر هذا على الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي.

سعت الدراسة إلى دراسة سوق العمل والذي يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للقوة العاملة بوصفها إحدى الموارد الاقتصادية المهمة، تم دراسة سوق العمل من خلال البحث عن العوامل الرئيسية المؤثرة فيه،

وتحليل مؤشرات هذا السوق والمتمثلة في مؤشرات عرض العمل والطلب عليه، مع معرفة مدى كفاءة سوق العمل ومقدرته على استيعاب دخول القوة العاملة إلى سوق العمل.

تطرق الباحث إلى المشكلة التالية:

هل السياسة الاقتصادية في العراق استطاعت أن تعالج الاختلال في سوق العمل بين عرض العمل والطلب عليه؟

مستندا في ذلك على فرضيات معاناة سوق العمل من اختلال في هيكلته نتيجة ضعف مقدرة الاستيعاب على إيجاد مناصب عمل للأشخاص الداخلين إلى سوق العمل، نظراً لضعف النشاط الاقتصادي بسبب توقف المؤسسات العامة الحكومية، وتدهور إنتاجها، وعدم قدرة مؤسسات القطاع الخاص على القيام بدور مهم في الاقتصاد العراقي، ويرجع ذلك إلى قلة الاستثمارات، وعدم الاستقرار السياسي، والامن والفساد الإداري والمالي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يشهد سوق العمل في العراق عروضاً شديدة من القوة العاملة، قابلها نقص واضح في الطلب عليها، وهذا يشير إلى أن ضعف مقدرة الاقتصاد على استيعاب القوة العاملة، مما سبب اختلال سوق العمل.
- يتميز العراق بارتفاع معدل النمو السكاني والذي يبلغ (2.8%)

المبحث الثالث: أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية

يعد مراجعة وعرض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة كلها أو جزء منها، والمتمثلة في آليات أجهزة الدعم الخاصة بالمؤسسات المصغرة أو الصغيرة أو المتوسطة، وأثرها على سوق العمل، وذلك لمقارنتها مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: أوجه الشبه للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

حيث اتضحت بعض أوجه الشبه والاختلاف والتي ساهمت في بناء الدراسة الحالية، كما يلي:

أولاً- من حيث المنهج:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي، أين يوجد التشابه مع مجموعة من الدراسات السابقة، من ناحية استعمال المنهج الوصفي، خاصة الأدبيات النظرية والمفاهيم، لوصف وتوضيح المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة، وكذا متغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي في تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بدراستي الحالية، ومعالجة الدراسة القياسية، في الجانب التطبيقي.

ثانياً: من حيث المتغيرات المدروسة

تم دراسة مجموعة من المتغيرات في الدراسة المقصودة بعنوان ((أثر اليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل في الجنوب الجزائري))، وهي التمويل الثنائي، التمويل الثلاثي، التمويل لشراء المواد الأولية، حيث كانت بعض الدراسات السابقة تتشابه في جزء من متغيراتها مع دراستنا، وخاصة جانب الدعم المالي، وربط بمتغيرات أخرى، أو البحث عن العلاقة الموجودة بين التمويل والمؤسسات سواء الصغيرة، أو المتوسطة.

ثالثاً: من حيث الحدود الزمنية والمكانية

تشابهت مجموعة من الأدبيات السابقة مع دراستنا، حيث تتلاقى في بعض السنوات، أما الحدود المكانية فكانت تلتقي مع بعض الدراسات في دراسة ولاية معينة أو دراسة هيئة أو أخرى، حيث تم دراسة آليات تمويل المؤسسة الصغيرة، المصغرة، المتوسطة، لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف مع الدراسات الحالية

أولاً: من حيث متغيرات الدراسة

إن العديد من الدراسات السابقة تطرقت لمتغيرات الدراسة سواء المتعلقة المؤسسات المنشأة حديثاً والصغيرة في الحجم، أو المتوسطة، كدراسة نصيرة سعيدي، ومحمد ميلود قاسمي بعنوان ((دور المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة فب تحقيق التنمية الاقتصادية)) والتي هدفت إلى إبراز أثر هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أو دراسة صالحى سلمى (2021) بعنوان ((اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)) اين تم دراسة وكالة فقط، أو دراسة طلبة صبرينة بعنوان ((قراءة في سياسات سوق العمل النشطة في الجزائر للفترة 2007-2019)).

لكن الدراسة الحالية اختلفت مع الدراسات السابقة، من حيث دراسة المتغيرات (التمويل الثنائي، التمويل الثلاثي، التمويل لشراء المواد الأولية) وأثرها على سوق العمل ممثلة في مناصب العمل المستحدثة، وفي الأجهزة الثلاثة مع بعض.

ثانيا: من حيث الحدود المكانية والزمانية

ما ميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، من حيث المكان، والتي كان الجنوب الجزائري، وبالضبط الجنوب الجزائري، حيث خصصت الدولة الجزائري العديد من الامتيازات، في سبيل تنمية هذه المناطق وخاصة مناطق الظل، اما الحدود الزمنية فكانت فترة الدراسة من سنة 2005 إلى سنة 2021.

ثالثا: من حيث الهدف

هدفت الدراسة الحالية إلى تبين أثر آليات الدعم، والمتمثلة في التمويل الثلاثي، والتمويل الثلاثي، والتمويل لشراء المواد الأولية، وأثرها على سوق العمل في الجنوب الجزائري، ومعرفة أي من هذه الآليات أكثر نجاعة في خلق مناصب العمل للشباب أصحاب المؤسسات .

المطلب الثالث: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تعتبر إحدى هم المرتكزات التي يركز عليها الباحث عند التفكير في إنجاز بحوث علمية سليمة، حيث تتعدد أوجه الاستفادة من هذه الدراسات السابقة، لذلك استفادت دراستنا الحالية من الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها فيما يلي:

- صياغة موضوع البحث، وسبل البحث فيه.
- بناء المشكلة البحثية.
- المساعدة على اكتشاف الفجوة العلمية لموضوع الدراسة.
- ايجاد ثم تحديد متغيرات الدراسة.
- تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لدراسة الموضوع.
- اختيار المنهج المناسب.

خاتمة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات الخاصة بالدراسات السابقة، ومدى أهميتها في البحث العلمي، وذلك من خلال توضيح أثر الاختيار السليم والامثل لمجموعة من الدراسات السابقة، والتي تعتبر الضمان في توفر الخلفية العلمية المناسبة، والمناخ الأنسب للحصول على المصادر الموثوقة في كتابة أي بحث أو مقال علمي، ولإبراز الجوانب الفكرية التي تحتاج منا إلى التعمق في دراستها.

حيث تم التطرق إلى مفهوم الدراسات السابقة، الغرض من مراجعتها ، شروط اختيارها، واستعراضها ضمن البحث العلمي، ليكون الباحث على دراية بالأسلوب الصحيح ، والطريق الأنسب في اختيار وتوظيف هذه الدراسات ومدى الاستفادة القصوى منها.

وقد تم جمع العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة الحالية أو جزء منها، الشيء الذي سمح بالاستفادة منها في جوانب عديدة، في المنهج ، في اختيار الفجوة العلمية وغيرها، من أجل إخراج الدراسة الحالية في أحسن حال، ومحاولة الوصول إلى نتائج مفيدة للمجتمع.

الفصل الثالث:

واقع تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

وسوق العمل

دراسة تحليلية

تمهيد:

إن المؤسسة كوحدة أساسية في الاقتصاد، تحتاج إلى التمويل، وهو أمر ضروري في دورة حياة أي مؤسسة، بالقدر الكافي لتطوير نشاطاتها، حيث تم استعراض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، بالإضافة إلى الهيئات التي استحدثتها الدولة الجزائرية من أجل تمويل هذه المؤسسات، والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى الدور المهم التي تقوم به الوكالة الوطنية للتشغيل في التوفيق بين طالبي العمل وعارضيه، من أجل تطوير سوق العمل.

كما تم عرض وتحليل مجموعة من الاحصائيات الخاصة بهذا الوكالات وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة الوصول إلى استخلاص النقاط والعناصر المفيدة في تطوير سوق العمل.

حيث قسم الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المبحث الثاني: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الجزائري

المبحث الثالث: واقع سوق العمل بالجنوب الجزائري

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

سنستعرض في هذا المبحث تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر كما يلي:

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2001 إلى 2020

1- تطور عدد المؤسسات العامة والخاصة:

الجدول (1-3) تطور عدد المؤسسات العامة والخاصة خلال عشر سنوات من 2001 إلى 2010

عدد المؤسسات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	الانشطة الحرفية	المجموع
2001	/	179893	778	245348
2002	/	189552	788	261863
2003	/	207949	788	288587
2004	س 1	219617	778	304316
	س 2	225449	778	312959
2005	س 1	236727	778	329338
	س 2	245842	874	342788
2006	س 1	259282	849	362112
	س 2	269806	739	376767
2007	س 1	284244	711	396972
	س 2	293946	666	410959
2008	س 1	309578	637	432068
	س 2	392013	626	519526
2009	س 1	408155	598	570838
	س 2	455398	591	625069
2010	س 1	606737	560	607297
	س 2	618515	557	619072

المصدر: الجدول (1-3) من اعداد الطالب اعتماداً على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

2- تطور عدد المؤسسات العامة والخاصة خلال عشر سنوات من 2011 إلى 2019

الجدول (2-3) تطور عدد المؤسسات العامة والخاصة من 2011 إلى 2019

السنوات	المؤسسات	الخاصة	المؤسسات العامة	الانشطة الحرفية	المجموع
2011	س 1	500854	599	141460	642913
	س 2	511856	572	146881	659309
2012	س 1	532702	561	154123	687386
	س 2	550511	557	160764	711832
2013	س 1	578586	547	168801	747934
	س 2	601583	557	175676	777816
2014	س 1	631891	544	186303	818738
	س 2	656949	542	194562	852053
2015	س 1	690113	532	206166	896811
	س 2	716895	532	217142	934569
2016	س 1	780339	438	233298	1014075
	س 2	786989	390	235242	1022621
2017	س 1	816326	264	243699	1060289
	س 2	831914	267	242322	1074503
2018	س 1	851414	262	241494	1093170
	س 2	880950	261	260652	1141863
2019	س 1	903332	244	268369	1171945
	س 2	918542	243	274554	1193339

المصدر: الجدول (2-3) من اعداد الطالب اعتماداً على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول رقم (1-3) أعلاه، نلاحظ التطور الكبير في استحداث وتأسيس المؤسسات بمختلف أنواعها سواء الخاصة أو العامة أو الأنشطة الحرفية فمثلا المؤسسات الخاصة انطلقت من 179893 مؤسسة خاصة سنة 2001، لتصل إلى 618515 مؤسسة للخوائص بزيادة قدرها 438622

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

مؤسسة، أما الأنشطة الحرفية فانطلقت من 64677 مؤسسة نشاط حرفي سنة 2001، لتصل إلى 473482 مؤسسة للنشاط الحرفي، بزيادة قدرها 4885 مؤسسة، هذا الزيادة في الأنشطة الحرفية والمؤسسات الخاصة، راجع الى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ودور هذه الزيادة في رفع الموارد المالية للدولة، والتي كان لها الأثر الإيجابي في دعم هذه المؤسسات، بالإضافة الى الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بقانون 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شجعت الحكومة على الاستثمار وتأسيس المشاريع الصغيرة، وتخفيف الاعتماد على الدولة.

أما الجدول رقم (3-2) فنلاحظ من خلاله تواصل زيادة عدد المؤسسات من 500854 مؤسسة خاصة سنة 2011 لتصل إلى 918542 مؤسسة للخواص بزيادة قدرها 417688 مؤسسة، وذلك بوتيرة أقل من الفترة السابقة، وهذا راجع ربما إلى تنظيم تقديم التمويل وإضافة شروط تنظيمية جديدة، مع شهادته اسعار النفط من تراجع في هذه الفترة خصوصا بداية من سنة 2014 حيث وصل سنة 2015 الى ما دون 50 دولار وهو ما يؤثر سلبا على حجم التمويل الذي تقدمه الدولة لهذه المؤسسات.

المطلب الثاني : تطور المؤسسات المسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من 2002 إلى 2019

1- تطور المؤسسات المسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من 2002 إلى 2011

الجدول (3-3) تطور المؤسسات المسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من 2002 إلى 2011

الفترة	شخص طبيعي	شخص معنوي
2002	88588	13770
2003	103544	10123
2004	107886	12494
2005	124756	12164
2006	12008	10727
2007	124014	10662
2008	125989	13452
2009	148963	13558
2010	155146	12439
2011	233564	13382

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2011

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أعلاه أن المؤسسات سواءً أكانت شخص طبيعي أو معنوي عرفت تزايداً مستمراً خلال العشر سنوات الأخيرة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2011، حيث كان عدد مؤسسات الأشخاص الطبيعية في نهاية سنة 2012 (88588) مؤسسة ليصل في نهاية سنة 2011 إلى (233564) مؤسسة، بينما كان عدد مؤسسات الأشخاص المعنوية عند نهاية سنة 2002 (138804) شركة، حيث بلغ العدد نهاية سنة 2011 (13382) شركة،

2- تطور المؤسسات بالمركز الوطني للسجل التجاري من سنة 2012 إلى غاية نهاية سنة 2021 الجدول (3-4) تطور المؤسسات بالمركز الوطني للسجل التجاري من 2012 إلى نهاية سنة 2021

الفترة	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع
2012	1457548	138804	1596352
2013	1531473	147318	1678791
2014	1606878	157122	1764000
2015	1666667	164332	1830999
2016	1717382	172875	1890257
2017	1768416	184190	1952606
2018	1819169	194205	2013374
2019	1856676	203134	2059810
2020	1914695	210777	2125472
2021	1964157	219232	2183389

المصدر: الجدول (3-4) اعداد الطالب اعتماداً على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2021

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) أعلاه أن المؤسسات سواءً أكانت شخص طبيعي أو معنوي عرفت تزايداً مستمراً خلال العشر سنوات الأخيرة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021، حيث كان عدد مؤسسات الأشخاص الطبيعية في نهاية سنة 2012 1457548 مؤسسة ليصل في نهاية سنة 2021 إلى 1964157 مؤسسة، وهذا راجع إلى مساهمة هيئات دعم تمويل المؤسسات والتي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع عدد المؤسسات المقيدة بالمركز الوطني للسجل التجاري .

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

بينما كان عدد مؤسسات الأشخاص المعنوية عند نهاية سنة 2012 (138804) شركة، ليلغ العدد نهاية سنة 2021 (219232) شركة.

3- تطور المؤسسات (أشخاص طبيعية) المقيمة بالسجل التجاري حسب الفئات العمرية

الجدول (3-5) تطور المؤسسات (أشخاص طبيعية) المقيمة بالسجل التجاري حسب الفئات العمرية

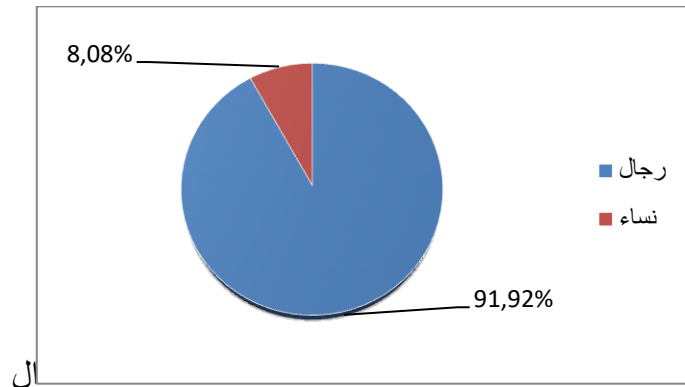
الفئات العمرية	19-18 سنة	20-28 سنة	29-38 سنة	39-48 سنة
عدد المؤسسات أو الشركات	869	124029	573050	626621

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2021

يبين الجدول (3-5) أن الشباب لهم نصيب أكبر في المؤسسات أو الشركات المقيمة بالسجل التجاري من أجل إنشاء مشاريع سواء صغيرة أو متوسطة، حيث وصل عدد المؤسسات والشركات ما بين 20 سنة حتى 39 سنة 697079 مؤسسة وشركة، وهو ما يوضح دور الشباب في تنمية المجتمع، ونتيجة للبيئة المواتية التي توفرها الدولة الجزائرية في مرافقة وتكوين الشباب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب الجنس

الجدول رقم (3-6) مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب الجنس



الشكل رقم (3-1)

الفئات	شخص طبيعي	النسبة %
رجال	1805367	91.92 %
نساء	158790	8.08 %

المصدر: الجدول رقم (3-6)

من اعداد الطالب

اعتماداً على إحصائيات المركز

الوطني للسجل التجاري سنة 2021

نلاحظ حسب الجدول (3-6) أن فئة الرجال هي الغالبة على المؤسسات أو الشركات والتي بلغت نسبتها 91.92 % والمقدر عددها 1805367 مؤسسة وشركة، أما فئة النساء المقاولات قدرت بنسبة

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

8.08 % بعدد قدره 158790 مؤسسة وشركة، ويرجع ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، ربما بسبب طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ، بالإضافة الى صعوبة التوفيق بين التزامات الاسرة والعمل.

4-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

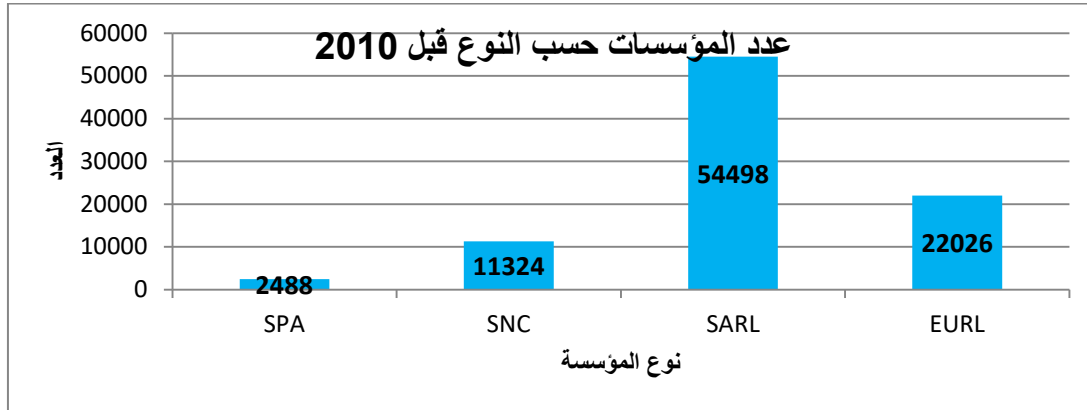
الجدول(3-7) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

SPA	SNC	SARL	EURL	السنوات
2488	11324	54498	22026	قبل 2010
52	442	2767	2244	2010
70	443	3302	2988	2011
85	329	3514	3227	2012
93	264	4201	3671	2013
103	277	4604	4141	2014
69	244	4593	3475	2015
96	246	4995	3438	2016
109	227	5438	3679	2017
104	235	5734	3812	2018
89	195	4999	4056	2019
21	135	4293	3477	2020
3379	14361	102938	60234	المجموع

المصدر: الجدول(3-7) من اعداد الطالب اعتماداً على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري

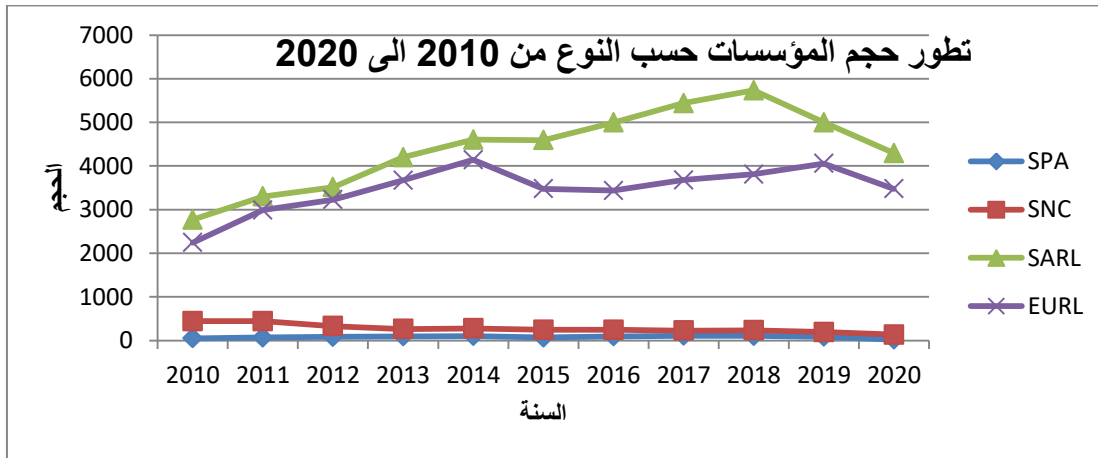
يوضح الجدول (3-7) تنوع الاشكال القانونية للشركات والمؤسسات المقيدة بالمركز الوطني للسجل التجاري، لكن النسبة الأكبر تعود للشركة ذات المسؤولية المحدودة، نظراً لسهولة إنشائها من حيث رأس المال، وإمكانية اشتراك شخصين أو أكثر في أنشائها ، بالإضافة سهولة انسحاب أو انضمام الشركاء.

الشكل رقم (3-3) عدد المؤسسات حسب النوع قبل 2010



المصدر: تم إعداد الشكل رقم (3-2) من قبل الباحث اعتماداً على الجدول (3-7) من خلال الشكل (3-2) نلاحظ أن الشكل القانوني الغالب على عدد المؤسسات هو المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، حيث بلغ عدد المؤسسات في الفترة المذكورة 54498 مؤسسة قبل سنة 2010 يليها الشكل القانوني المؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة (EURL) نظراً لسهولة الإجراءات في تكوينها، وعدم الحاجة إلى مبلغ كبير من رأس المال في تأسيسها.

الشكل رقم (3-4) تطور حجم المؤسسات حسب النوع من 2010 الى 2020



المصدر: تم إعداد الشكل رقم (3-3) من قبل الباحث اعتماداً على الجدول (3-7) إن الجزائر تبذل كل ما في وسعها من أجل تحسين مناخ عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تسعى دائماً إلى توفير كل الإمكانيات اللازمة للنشاط في مختلف قطاعات الإنتاج، من صناعة، زراعة، ، تجارة وخدمات، وهو ما ساعد على زيادة المؤسسات بالجزائر، حيث يتجلى ذلك من خلال الشكل أعلاه والذي يبرز التزايد المستمر في عدد المؤسسات وخاصة (SARL) و (EURL) مع تراجع طفيف ما بين سنة 2018 وسنة 2020.

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

المبحث الثاني: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الجزائري

سطرت الحكومة الجزائرية العديد من الهيئات والتي تهدف الى تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل حياة المؤسسة، سواء في جانب التمويل أو المرافقة كالتدريب والتكوين، حيث سنسلط الضوء على واقع تمويل هذه الهيئات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1- حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة

الجدول رقم (3-8) حصيلة الخدمات المالية إلى غاية 2023/03/31

حصيلة الخدمات المالية إلى غاية 31 مارس 2023			
1. توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل			
نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)	
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	836 996	91.46%	
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	78 055	8.54%	
المجموع	915 051	100.00%	
2. توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس			
جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)	
نساء	578 711	63.25%	
رجال	336 340	36.75%	
المجموع	915 051	100.00%	
3. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط			
القطاع	عدد القروض	النسبة (%)	
الفلاحة	123 715	13.52%	
الصناعة الصغيرة	361 171	39.47%	
البناء والأشغال العمومية	81 531	8.91%	
الخدمات	180 997	19.78%	
الصناعة التقليدية	161 140	17.61%	
تجارة	5 582	0.61%	
الصيد البحري	915	0.10%	
المجموع	915 051	100.00%	
4. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية			
الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)	
18 - 29 سنة	325 392	35.56%	
30 - 39 سنة	285 862	31.24%	
40 - 49 سنة	170 199	18.60%	
50 - 59 سنة	95 989	10.49%	
فما فوق 60 سنة	37 609	4.11%	
المجموع	915 051	100.00%	
5. توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم			
مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)	
دون المستوى	139 362	15.23%	
متعلم	13 543	1.48%	
ابتدائي	135 153	14.77%	
متوسط	447 983	50.05%	
ثانوي	131 950	14.42%	
جامعي	37 060	4.05%	
المجموع	915 051	100.00%	
6. حصيلة التمويل للفئات الخاصة			
الفئات	الجنس / العدد		
	رجال	نساء	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	1 102	628	1 730
المحبوسين المفرج عنهم	1 919	69	1 988
ضحايا المأساة الوطنية	229	175	404
المرشحين للهجرة غير الشرعية	86	9	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	4	63	67
المجموع	3 340	944	4 284

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تاريخ الاسترداد 2022/06/29 على الرابط

<https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes>

نلاحظ من خلال الجدول (3-8) أن نسبة 91.46% من التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة كان عبارة عن سلف بدون فوائد، لشراء المواد الأولية وهو موجه لمؤسسات مصغرة أغلبها ربات للبيوت وماكثات في البيت، وهو ما تأكده نسبة الحاصلات على القروض من النساء والتي قدرت بـ 63.25%، من أجل اكتساب مداخل تعين العائلات والفئات الهشة في المجتمع، وهو ما يدل على الاهتمام الكبير

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

للوكالة بهذه الفئات المحرومة والهشة، كما أن شريحة واسعة من المستفيدين من القروض الممنوحة للشباب حوالي 66.8 % أعمارهم تتراوح ما بين 18-39 سنة

2 مناصب العمل المستحدثة

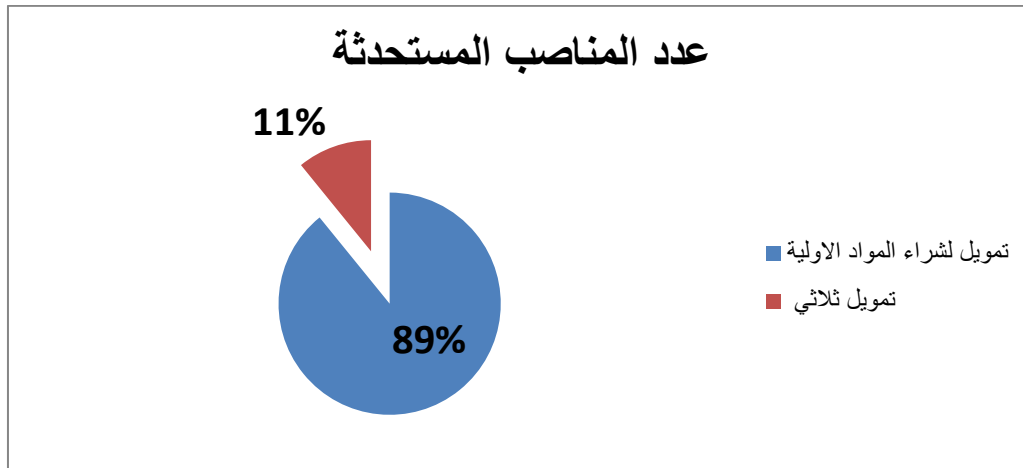
الجدول رقم (3-9): حصيلة عدد المناصب المستحدثة حسب صيغ التمويل

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء المواد الأولية	1265855
تمويل ثلاثي	154254
المجموع	1420109

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تاريخ الاسترداد 2022/06/29 على الرابط

<https://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees>

الشكل (3-4) مناصب العمل المستحدثة لنوعي التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: تم الشكل (3-4) من اعداد الطالب اعتماد على الجدول (3-9)

يبين الجدول رقم (3-9) عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر البالغة في مجملها 1420109 منصباً مقسمة إلى 1265855 منصباً حسب التمويل لشراء المواد الأولية وهو ما نسبته 89%، والذي يمثل شريحة من أفراد المجتمع الذين يشتغلون عن طريق مؤسسات مصغرة انطلاقا من البيت أو في مشروع صغير جداً يتحصلون من خلاله على مدخول يعين العائلة، أما التمويل الثلاثي فقد وفر 154254 منصب أي 11% وهو ما بين الوكالة والبنك والمستفيد .

3- الخدمات الغير مالية

أ- التكوين

الجدول رقم (3-10) حصيلة الخدمات الغير مالية (التكوين)

الانشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير المؤسسات المصغرة	132746
التكوين في مجال التعليم المالي العام	121818
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1946
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	5846
المجموع	262356

المصدر: تم إعداد الجدول (3-10) من طرف الباحث اعتماداً على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

حسب الرابط <https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers>

حسب الرابط

إلى جانب القرض، تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم، إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع، ومتابعة جدية.
- مرافقة فردية للمقاولين، دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية.

ب- خدمات اخرى غير مالية

الجدول رقم (3-11) حصيلة الخدمات الأخرى الغير مالية المقدمة من طرف الوكالة

الانشطة المنجزة	عدد المستفيدين
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	104563
صالونات عرض/بيع	39626
المجموع	406545

المصدر: تم إعداد الجدول (3-11) من طرف الباحث اعتماداً على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بتاريخ 2022/06/29 على الرابط <https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers>

بتاريخ 2022/06/29 على الرابط

بالإضافة إلى التكوين الذي يستفيد منه أصحاب المشاريع في مختلف احتياجات المشروع هناك خدمات أخرى تقدمها الوكالة أهمها:

-اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة

- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالجنوب الجزائري

1-المشاريع الممولة حسب الولاية بالجنوب الجزائري

الجدول (12-3) المشاريع الممولة حسب الولاية بالجنوب الجزائري

ولايات الجنوب الغربي	مجموع المشاريع الممولة (أحادي-ثنائي-ثلاثي)
أدرار	3 963
بشار	3 021
البيض	1 808
تندوف	1 578
المجموع	10 370

المصدر: الجدول (12-3) من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

نلاحظ من خلال الجدول (12-3) أن الدولة الجزائرية تسعى دائما إلى مرافقة الشباب الطموح والمبدع في إنشاء وتطوير مؤسساتهم الخاصة في كافة مناطق وجهات الوطن، حيث وصل عدد المشاريع الممولة إلى 10370 مشروع ممول، بمختلف آلياته (التمويل الاحادي - الثنائي - الثلاثي) بالجنوب الغربي الجزائري كعينة من الجنوب الجزائري، حيث تم تمويل 3963 مؤسسة بولاية ادرار، نظراً لما توليه الدولة لولايات الجنوب الكبير من أهمية، خصوصاً في تمويل هذه المؤسسات، بالإضافة الى اقبال شباب الولاية على الحرص على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، تليها بشار ب321 مؤسسة، البيض ب188 مؤسسة ممولة، وأخيراً تندوف ب1578 مؤسسة، وهو ما يجعله يعطي دفعة قوية في تشغيل مجموعة كبيرة من اليد العاملة وبالتالي التقليل من البطالة.

2- عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل حسب الجنس من سنة 1998 إلى 2020 بولاية أدرار
الجدول (3-13) عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل بمختلف آلياته (التمويل الاحادي - الثنائي - الثلاثي) حسب الجنس من سنة 1998 إلى 2020 بولاية أدرار

السنة	الرجال		النساء	
	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب
2005	73	189	15	40
2006	89	234	19	48
2007	59	165	15	36
2008	60	183	10	24
2009	161	405	17	51
2010	175	461	15	35
2011	458	896	39	95
2012	515	1 334	41	111
2013	542	1 520	34	113
2014	582	1 641	51	165
2015	240	632	28	71
2016	92	254	16	42
2017	36	96	1	2
2018	118	326	12	38
2019	69	184	10	32
2020	47	102	5	14
المجموع	3 577	9 414	386	1 103

المصدر: الجدول (3-13) من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة (ANADE)
يتضح لنا من خلال الجدول (3-13) أن المشاريع الحاصلة على التمويل بمختلف صيغه والمقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية أدرار، كان النصيب الأكبر للرجال، حيث بلغ عدد المشاريع الإجمالية الممولة من فئة الرجال 3577 مشروع تم تمويله، بينما كان نصيب المرأة الجزائرية مقدر ب386 مشروع حصل على التمويل، وهذا راجع عدم الإقبال الكبير للمرأة على الدخول

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

في مشاريع خاصة، نظرا للطابع الخاص والمحافظة وخاصة بالجنوب، اما مناصب العمل المستحدثة فكانت لها علاقة طردية مع المشاريع الممولة سواء بالنسبة للرجال أو النساء، حيث وصلت المناصب المستحدثة الى 1641 منصب عمل سنة 2014 من خلال 582 مشروع، وذلك بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط مما عاد بالإيجاب على الموارد المالية المخصصة للدعم لهذه المؤسسات ومن سنة 2015 بدأت المشاريع الممولة في الانخفاض مما اثر على عدد مناصب العمل حيث وصلت مناصب العمل المستحدثة الى 632 منصب، اما مناصب العمل المستحدث للمشاريع الممولة الخاصة بالنساء فبلغت 71 منصب سنة 2015 واستمر الانخفاض نتيجة الانخفاض الكبير لسعر النفط في هذه الفترة.

3- المشاريع الممولة حسب آلية التمويل (ANADE)

الجدول (3-14) المشاريع الممولة حسب آلية التمويل (ANADE) الى غاية سنة 2021

ولايات الجنوب الغربي	عدد المشاريع حسب آلية التمويل			المناصب المستحدثة		
	التمويل الاحادي	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي	التمويل الاحادي	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي
أدرار	4	371	3 588	12	981	9 524
بشار	5	316	2 700	18	703	6 505
البيضاء		160	1 648		399	4 300
تندوف	4	160	1 414	6	401	3 327
المجموع	13	1 007	9 350	36	2 484	23 656

المصدر: الجدول (3-14) من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للوكالة

الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تتنوع آليات وأساليب التمويل لدى الوكالة (ANAD) والموجهة لمختلف المؤسسات كالتنوع الأحادي-التمويل الثنائي-التمويل الثلاثي، عبر مختلف ولايات الجنوب الجزائري، إلا أنه وحسب الجدول (3-14) أعلاه، نلاحظ أن التمويل الثلاثي هو الذي يساهم بقوة كبيرة في خلق مناصب العمل، وذلك بسبب القبول الذي يلقاه لدى الشباب أصحاب المشاريع، حيث يساهم صاحب المشروع في بداية المشروع بنسبة بسيطة في رأس المال، مما يمكنه من الانطلاقة الفعالة في تحريك عجلة النشاط.

المطلب الثالث: تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لتمويل للمؤسسات بالجنوب الجزائري

1-المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة بالجنوب الجزائري (CNAC)

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كهيئة ساهمت في تمويل العديد من المشاريع والمؤسسات بالجنوب الجزائري، وذلك لمحاولة التقليل من البطالة بين الشباب الجزائري.

الجدول رقم (3-15): المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة بالجنوب الجزائري (CNAC)

السنوات	عدد المشاريع	عدد المناصب
2 005	332	164
2 006	430	197
2 007	500	211
2 008	398	182
2 009	583	318
2 010	1 267	604
2 011	3 719	1 685
2 012	6 548	3 317
2 013	5 428	2 338
2 014	6 541	2 456
2 015	5 409	2 034
2 016	2 724	1 020
2017	1 189	434
2 018	1 194	413
2 019	1 184	438
2 020	1 873	800
2 021	2 546	1 135

المصدر: الجدول رقم (3-15) من اعداد الطالب بناء على وثائق المديرية العامة (CNAC)

من خلال الجدول (3-15) يتبين أن التمويل يتزايد بصفة مستمرة من سنة 2004 حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة مؤسسة واحدة ومنصب عمل واحد، بينما وصل العدد إلى (6548 مؤسسة ممولة)،

الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

والتي أسهمت في خلق ما يزيد 3317 منصب عمل، وهذا من خلال الدعم القوي التي سطرته الدولة الجزائرية للنهوض بالمشاريع الخاصة بالشباب، لكن عدد المشاريع التي تم تمويلها انخفضت نوعاً ما، حيث وصل سنة 2021 (2546 مشروع ممول)، وهذا مرده إلى الشروط التنظيمية التي وضعت من أجل الحصول على التمويل، بالإضافة إلى تشبع بعض النشاطات كالنقل مثلاً، أو توجه بعض الشباب إلى العمل في الشركات الأجنبية وخاصة البترولية، والتي دخلت بقوة للاستثمار بالجنوب الجزائري.

2- التمويل الذاتي (CNAC)

الجدول رقم (3-16): عدد المشاريع الممولة بالتمويل الذاتي وعدد المناصب المستحدثة (CNAC)

السنوات	عدد المشاريع	عدد المناصب
2 019	0	0
2 020	4	8
2 021	22	46

المصدر: الجدول رقم (3-16) من اعداد الطالب بناء على وثائق المديرية العامة (CNAC)

التمويل الذاتي للمشاريع، وهو استفادة هذه المؤسسات من الامتيازات المخصصة للمشاريع فقط، مع تمويل ذاتي للمشروع من طرف صاحب المؤسسة أو المشروع، حيث لا يزال الإقبال عليه بعيد جداً عن المستوى المطلوب، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والذي يقدم عدد المشاريع الممولة بالتمويل الذاتي بالجنوب الجزائري، حيث تم تمويل اربع(04) مؤسسات سنة 2020 فحققت (08) مناصب عمل، بينما ارتفع عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الذاتي 22 مؤسسة، لتحقق 46 منصب عمل.

المبحث الثالث: واقع سوق العمل بالجنوب الجزائري

يواجه سوق العمل بالجنوب الجزائري تحديات كبيرة تتعلق بارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب، هذه التحديات مرتبطة بمحدودية الفرص المتاحة في القطاعات الإنتاجية، وضعف الاستثمارات المحلية، مما يؤدي الى الاعتماد على القطاع العام، لذلك سعت الدولة الجزائرية الى محاولة النهوض بسوق العمل بالجنوب الجزائري، من خلال تطوير وتنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في خلق فرص العمل.

المطلب الاول : ماهية سوق العمل

1: مفاهيم عامة حول سوق العمل

تختلف التعاريف والمفاهيم حول موضوع سوق العمل بين المفكرين، والعلماء حسب نظرياتهم وأفكارهم، لذلك تتعدد التعاريف نوجز البعض منها:

1-1 تعريف سوق العمل (طلبة، 2021، صفحة 229):

تعرف الموسوعة الحرة سوق العمل بأنه يمثل نوعاً من أنواع الأسواق الاقتصادية كباحثون عن العمل أو كعارضى العمل، ويوجد فيه كذلك أصحاب الشركات الذين يبحثون عن اليد العاملة (الحري، 2016، صفحة 2011)، فهو مكان التقاء عرض العمل الذي يمثل الأشخاص الذين يعرضون خدمات العمل، والطلب عليه الذي يمثل المؤسسات التي تشتري خدمة العمل المعروضة.

كما يعرف سوق العمل إجرائياً، بأنه مكان افتراضي ينظم العرض والطلب للوظائف والحرف، بما يتناسب مع مستوى وتخصص الخريج، وبما لا يتعارض مع ظروف المجتمع وسياسته العامة. (السيد و آخرون، 2018، صفحة 214)

كما يعرف كذلك بأنه مجموعة من الأفراد الراغبين بالعمل والقادرين عليه، من تخصصات ومهارات وقدرات معينة مستخدمين بصفة مؤقتة أو دائمة من قبل جهات معينة أو غير مستخدمين. (المبييض و الاكلي، 2019، صفحة 70)

كما يعرف سوق العمل هو المجال الذي يتفاعل فيه عرض العمل (الباحثين عن العمل من البطالين) وطلب العمل (عارضى الوظائف من المؤسسات وأرباب العمل) من خلال تبادل مهارات العمل مقابل الحصول على مقابل لها، أو ما يطلق عليها شروط الاستخدام. (جلال، 2017)

1-2 عناصر سوق العمل

يتألف سوق العمل من عدة عناصر وهي (طلبة، 2021، صفحة 229)

- آلية السوق

تخضع سلعة العمل (خدمة العمل) إلى آلية السوق.

- هيكل تخطيط القوى العاملة

إن الفكر الأساسية في تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي، تستند إلى سعي البلدان لتوفير توازن في سوق عملها ليس فقط بالمعنى الاقتصادي الكلي، بل يصل إلى مواءمة كل من العرض والطلب من حيث الكم والنوع (الاختصاص ومستويات المهارة) والزمان والمكان.

- عرض العمل

وهو أحد جانبي السوق حيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) مقابل أجر.

- الطلب على العمل

يشترى أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين.

- المستوى التوازني للعمالة

إن العرض والطلب يجريان في السوق، ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد، نقطة التوازن ، كمية العمل المطلوب، والعرض والاجر الذي يرافق تلك الكمية.

2- متطلبات سوق العمل

لكي يعمل السوق بشكل جيد لابد من توافر مجموعة من الشروط أهمها (عادل و آخرون، 2016، صفحة 144):

- 1- القانون والنظام
- 4- القيم المادية تحفز الانتاج الكلي
- 2- حماية الافراد والممتلكات
- 5- العقلانية التي تتقيد بالتقاليد والتعاون
- 3- الموازنة بين المنافسة والتعاون
- 6- الاستقامة والعدالة لدى الحكومة
- 3- هدف دراسة سوق العمل: هناك عدة أهداف يمكن تحقيقها خلال دراسة سوق العمل وهي (عنتر، 2020، صفحة 135):

- معرفة المتغيرات البيئية:

تحديد ومعرفة المتغيرات البيئية التي تؤثر في حركة العرض والطلب الخاص بقوة العمل فيه، ومن ثم تحديد اتجاه هذه المتغيرات وتأثير كل منها في وفرة أو ندرة هذه القوة مستقبلاً، ومدى الصعوبة التي ستواجه عملية الاستقطاب التي ستنفذها إدارة الموارد البشرية لاستقطاب حاجة المنظمة من قوة العمل.

- معرفة قوة العمل:

كما تهدف دراسة سوق العمل إلى معرفة قوة العمل المتاحة في الوقت الحاضر، من حيث تخصصها ومهارتها والعدد المتاح من كل فئة منها، لمعرفة مدى قوة الموارد البشرية بصفة عامة، ونوعية ومواصفات الموارد التي تحتاجها المنظمة بشكل خاص لتصميم برنامج الاستقطاب المناسب.

المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية للتشغيل في سوق العمل

1- تعريف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06/ 77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 لها شخصية معنوية واستقلال مالي، موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

تقوم بدور الوساطة بين عارضي العمل وطالبيه، والمسجلين على مستوى بطاقتها، بالإضافة إلى مساهمتها في تنظيم ومعرفة وضع سوق العمل الوطني، ومحاولة تنميته بما يتوافق وتطوير المجتمع ككل، مع القيام بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة. (الوكالة الوطنية للتشغيل، 2022)

2- مهام وأهداف الوكالة:

تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعرف على السوق الوطنية للتشغيل والأيادي العاملة ومدى تطورها، مع ضمان الخدمة الفعالة والفردية للتوظيف لكل شاب طالب للعمل، ولكل مؤسسة أو شركة كما يأتي:

- وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.

- القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل الدراسة التي لها صلة بأداء مهمتها.
- تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييمها.
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها، وتكلفت بهذه الصفة، بما يأتي:
- ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
- القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
- تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل. (الوكالة الوطنية للتشغيل، 2022)

إذ يحق لكل شاب طالب للعمل وبالغ السن القانوني للعمل، مهما كان مستواه الدراسي، أن يستفيد من تنصيب عن طريق الملحقات المحلية للتشغيل التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقاً لما يتوفر من عروض مقدمة من طرف المؤسسات العمومية أو الخاصة، مع تقديم الاستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل. (الوكالة الوطنية للتشغيل، 2022)

وتتضمن مجموعة من الهياكل أهمها: الفروع الولائية للتشغيل: والمكلفة بـ

- ضمان تنظيم وتسيير الوسائل البشرية والمادية والمالية ومتابعة سوق التشغيل المحلية..
- ضمان تسيير واستغلال الشبكة المعلوماتية المحلية، و متابعة وتنسيق نشاطات الملحقات المحلية..
- المشاركة في تنفيذ أجهزة برامج التشغيل في الولاية.
- إعداد تقارير شهرية حول نشاطات الفرع الولائي للتشغيل.
- دراسة طلبات الموافقات المبدئية لتشغيل اليد العاملة الأجنبية.

3- الملاحق المحلية:

- تعتبر الملحقة المحلية النواة الأساسية في هيكل هذه الوكالة، مهمتها القيام باستقبال المتعاملين معها من طالبي العمل وعارضيه، وتتمثل المهام المخولة لها كما يأتي:
- الوساطة في سوق التشغيل المحلية.
 - تنظيم وتسيير السوق المحلية للتشغيل، من خلال التقريب بين عروض وطلبات التشغيل.
 - تنفيذ الأجهزة والبرامج الوطنية للتشغيل على المستوى المحلي.
 - استغلال كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالسوق المحلية للتشغيل.
 - إعداد تقرير سنوي عن نشاطاتها، يتضمن كل المعطيات الخاصة بوضعية سوق العمل. (الوكالة الوطنية للتشغيل، 2022)

المطلب الثالث: واقع تطور سوق العمل بالجنوب الجزائري

1- تطور طلبات وعروض العمل المسجلة بالجنوب الجزائري

شهدت طلبات وعروض العمل بالجنوب الجزائري تطوراً كبيراً نتيجة الاهتمام الكبير التي توليه الدولة لشباب الجزائر عامة والجنوب خاصة، بتوفير الأدوات والآليات التي من شأنها توفير العديد من فرص العمل، ومحاولة القضاء على البطالة بين الشباب خصوصاً، بالإضافة التي التوسع في مشاريع الطاقة والبنية التحتية،.

الجدول رقم (3-17): تطور طلبات العمل المسجلة بالجنوب الجزائري من 2005 إلى 2021

السنة	طلبات العمل المسجلة	عروض العمل المسجلة
2005	27600	5764
2006	34343	6796
2007	39212	5420
2008	69003	6149
2009	43203	5644
2010	48246	6464
2011	91552	8909
2012	97019	10631
2013	110084	12680
2014	113162	13888
2015	100020	18200
2016	116505	19790
2017	113966	15850
2018	135425	16568
2019	133140	13906
2020	59371	11796
2021	164857	14497

المصدر: الجدول رقم (3-17) من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المديرية العامة (ANEM)

يعكس الارتفاع الحاد في طلبات العمل بالجنوب الجزائري من 276 طلب عمل سنة 2005 الى 164857 طلب عمل سنة 2021 عدة عوامل اقتصادية واجتماعية، هذا النمو اللافت يعكس توسعاً في عدد السكان الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، الى جانب التوسع في مشروعات الطاقة، والتي ساهمت في زيادة الوعي بفرص العمل المتاحة بالجنوب الجزائري، أما عروض العمل فقد شهدت زيادة ملحوظة من 5764 عرض عمل سنة 2005 الى 14497 عرض عمل سنة 2021 وذلك نتيجة النمو في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات التي تستهدف المنطقة، بالإضافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الدولة.

2- تطور معدل الرضا للتوظيفات المحققة من عروض العمل بالجنوب الجزائري

الجدول رقم (3-18): تطور معدل الرضا للتوظيفات المحققة من عروض العمل بالجنوب الجزائري

السنة	عروض العمل	التوظيفات المحققة	معدل الرضا
2005	5764	5587	96,9%
2006	6796	6749	99,3%
2007	5420	5071	93,6%
2008	6149	5420	88,1%
2009	5644	4477	79,3%
2010	6464	5012	77,5%
2011	8909	7531	85%
2012	10631	8066	76%
2013	12680	11169	88%
2014	13888	11129	80%
2015	18200	15853	87%
2016	19790	12578	64%
2017	15850	9835	62%
2018	16568	9474	57%
2019	13906	8457	61%
2020	11796	6950	59%
2021	14497	8481	59%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المديرية العامة (ANEM)

نلاحظ من خلال الجدول (3-18) التزايد المستمر خلال الفترة (2005-2021) ، ويرافق هذا التزايد تزايد عدد التوظيفات التي تم تحقيقها خلال نفس الفترة، وبنسب متفاوتة ، بلغت سنة 2005 (96.9 %)، وتراوح في السنوات الأخرى ما بين 57% إلى 98%، وهو ما يدل على العمل الفعال الذي تقوم به الوكالة الوطنية للتشغيل في التقريب بين طالبي العمل وعارضيه.

خاتمة الفصل الثالث:

تطرق الفصل إلى دراسة أهمية هيئات الدعم والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، من خلال مساهمتهم الفاعلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق قراءة وتحليل البيانات والاحصائيات المتوفرة عن موضوع تمويل هذه الوكالات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الجنوب الجزائري، تلك المنطقة التي تحتاج إلى الكثير من العناية لما تتميز به من صعوبات، في مختلف مناحي الحياة.

تحليل البيانات لتوضيح مدى مرافقة الدولة الجزائرية للشباب في هذه المناطق، من تدريب وتكوين، وتمويل، في سبيل توفير البيئة الملائمة لتطوير وتنمية هذه المؤسسات، مما يعطي الحافز القوي في النهوض بقطاع المؤسسات، الشباب بصفة خاصة.

إذ يتضح أن هناك الكثير من المؤسسات استفادت من التمويل بكافة صيغه، لكن هناك من واصل ونجح، وهناك من فشل وذلك بسبب عدم اكتساب الشاب للمهارات والمؤهلات التي تسمح له بحسن الإدارة المالية للتمويل المحصل عليه.

الفصل الرابع:

أثر آليات اجهزة الدعم

للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة على سوق

العمل: دراسة قياسية خلال

الفترة (2005-2021)

تمهيد:

يعتبر النموذج القياسي أداة رئيسية في التحليل الاقتصادي، حيث يساهم في تقدير العلاقات بين المتغيرات وتحديد تأثيراتها على المدى القصير والطويل، إذ يعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، منهجاً ملائماً للدراسات الاقتصادية، والمالية كونه يسمح بفحص متغيرات مختلفة الدرجات من التكامل، ودمج المتغيرات بغض النظر عن درجة استقرارها، كما يتضمن عدة مراحل رئيسية، بدء من اختيار المتغيرات الملائمة وتحديد مرتبة التأخير المثلى، ثم اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل، باستخدام اختبار الحدود، وصولاً إلى تفسير نتائج المدى القصير والطويل.

نسعى في هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من المفاهيم حول هذا المنهج، مع إبراز الأسس القياسية لنموذج (ARDL)، وآليات تطبيقه، حيث قسم هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث، يتناول كل منها جزءاً معيناً من الدراسة القياسية لموضوع البحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير.
- المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة (PCA).
- المبحث الثالث: دراسة أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل.

المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير

في هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في تقدير نموذج الدراسة، والذي يشمل كل من مفهوم السلاسل الزمنية وأهم اختبارات (الاستقرارية) اختبارات جذر الوحدة (Unit Root)، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم التكامل المشترك (Cointegration) ومنهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (ARDL).

المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة

سيتم في هذا الجزء تقديم بعض التعاريف للسلاسل الزمنية، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم اختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة).

1- تعريف السلاسل الزمنية:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرق الإحصائية الهامة، التي تتناول الظواهر الاقتصادية وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام نماذج السلاسل الزمنية في جمع المشاهدات السابقة لسلسلة زمنية من أجل تطوير نموذج مناسب يصف البنية المتأصلة في السلسلة، ثم يتم استخدام هذا النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية (Adhikari & Agrawal, 2013, p. 09).

يمكن تعريف السلاسل الزمنية كما يلي:

✓ السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية...)، على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول (شعراوي، 2005، صفحة 05).

✓ السلسلة الزمنية هي عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة، أياماً، أشهراً، أو سنوات والهدف من وراء تحليل سلسلة زمنية هو دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الظاهرة التي تمثلها خلال فترة من الزمن وتحليل أسبابها ونتائجها أو للتنبؤ اعتماداً على فكرة مد حوادث الماضي للمستقبل (خواجه، بدون طبعة، صفحة 02).

وعموماً يمكن تعريف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t ، والذي يعود إلى مجموعة دلالية T ويرمز لها عادة بـ $t \in T$ وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، وتكتب رياضياً كالاتي: $Y = f(t)$. كما نؤكد أن السلسلة يجب أن تكون تتميز بوحدة

قياس موحدة لجميع المستويات، وعادة ما تكون السلسلة غير قابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر غالباً إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة (عطية، 2005، صفحة 620).

وتتمثل أهم أهداف دراسة السلاسل الزمنية فيما يلي (الحسون وآخرون، 2002، صفحة 205):

- وصف السلسلة الزمنية: عن طريق تمثيل قيمها في شكل بياني وإيجاد بعض المقاييس الوصفية الإحصائية بهدف تقدير مركبات السلسلة الزمنية والتعرف على خواصها مثل التزايد، التناقص والثبات الخ.

- تفسير السلسلة الزمنية: عن طريق تفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي.

- التنبؤ: يعتبر التنبؤ من أهم استعمالات السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية التاريخية المتوفرة.

- التحكم بالظاهرة العشوائية أن أمكن ذلك.

- اتخاذ القرارات.

2- اختبارات جذر الوحدة (دراسة الاستقرار):

في دراسة قام بها (Nelson & Plosser, 1982, pp. 139-162). تبين منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي $I(0)$ ، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T, F) ولمعامل تحديد الانحدار (R^2) .

ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي ربما لا تعطي بعداً حقيقياً ولا تفسيراً اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية.

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة stationary عندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(X_t) = \text{constant for all } t$

تباينها ثابت، أي أن: $\text{Var}(X_t) = \text{constant for all } t$

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن: $\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين (الصمادي ملاوي، 2016، الصفحات 216-217).

2-1 أنواع النماذج غير المستقرة:

إن اختبارات الجذر الوجودي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة (شيخي، 2012، صفحة 206):

أ- النموذج (*Trend Stationary : TS*): هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده (deterministic)، وتأخذ الشكل: $y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، و ε_t تشويش أبيض وأكثر هذه النماذج انتشاراً يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة (1) ويكتب من الشكل: $y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$ هذا النموذج غير مستقر، لأن وسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن. لكننا نجعله مستقراً بتقدير المعالم $\hat{a}_1 \hat{a}_2$ ، بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من أي $y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 t$.

ب- النموذج (*Differency Stationary : DS*): هذه النماذج أيضاً غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل: $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: $y_t^d = \beta + \varepsilon_t$ حيث β ثابت حقيقي و d درجة الفروقات. وغالباً تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج $d=1$ وتكتب من الشكل:

$$y_t^d = \beta + \varepsilon_t \text{ وتأخذ هذه النماذج شكلين:}$$

- إذا كان $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة، وتكتب من الشكل: $y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$ وبما أن ε_t تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى "نموذج السير العشوائي Random Walk Model" وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كان $\beta \neq 0$ يسمى هذا النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.

2-2 اختبارات جذر الوحدة:

هناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعاً لدى الباحثين اختبار ديكي فولر (Dickey– Fuller test, 1979) واختبار فيليبس بيرون (Philips–Perron, 1988).

2-1 اختبار ديكي فولر المطور *Dickey–Fuller Augmenté (ADF)* قام كل من ديكي فولر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها

اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط (Gujarti & Damodar N, 2005, p. 759)

عند استعمال اختبار ديكي فولر البسيط (Dickey-Foller(DF)، فإن عبارة ε_t عن صدمات عشوائية افتراضاً، وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فإن اختبار ديكي فولر المساعد (المطور) عمل على إدراج هذه الفرضية، أن هذا الاختبار يركز على فرضية $(H1: |\phi| < 1)$ وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج (بن احمد ، 2007 ، صفحة 80):

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الرابع:}$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الخامس:}$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t. \quad \text{النموذج السادس.}$$

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية (شيخي، 2012، صفحة 208):

نقوم بحساب ما يسمى ب τ بعد تقدير الصيغة: $X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$ بقسمة $\hat{\phi}$ على الخطأ المعياري لها أي $\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}}$.

لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصاً بواسطة Dickey-Fuller ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار (DF-test).

وفقاً للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية $(H0: |\phi| = 1)$ التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحتسبة τ مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%). (Wooldridge & Jeffrey M, 2013, p. 349)

2-2 اختبار فيليبس و بيرون 1988 *Le test de phillips et perron*

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي لإحصاءات Dickey-Fuller، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل (Bourbonnais, 2015, pp. 250-251)

1. تقدير بواسطة MCO النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller مع حساب الإحصائيات الموافقة.

2. تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ حيث e_t تمثل البواقي المقدرة.

3. تقدير المعامل المصحح s_t^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l (Newey-truncature West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات n ، $l \approx 4 \left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$.

4. حساب إحصائية فيليبس بيرون .pp.

$$t_{\hat{\theta}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}} \quad k = \frac{\hat{\sigma}_t^2}{s_t^2} \quad (\text{والذي يساوي } -1 \text{ في الحالة التقريبية})$$

(asymptotique)، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول MacKinnon.

يقوم اختبار (ADF) على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)، ولذا يرى هالام وزانولي Hallam (1993) and Zanolli أن اختبار (PP test) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test) (دحماني، 2013، صفحة 120).

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك

يقدم تحليل التكامل المشترك المقدم من قبل كل من (Engel & Granger, 1987) دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلاً عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، ويعد التكامل المشترك (تتأطر التكامل) (Cointegration) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM) (علي عبد الزهرة وشومان، الصفحات 186-187).

1- تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت هناك سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في علاقة ما انحدار زائف، وذلك إذا ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك. وإذا كان هناك متغير Y_t مستقرًا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، أي: $Y_t \sim I(0)$ ، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقرًا بعد أخذ الفروق الأولى، $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أي: $Y_t \sim I(1)$. وبوجه عام، إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d) ، أي $Y_t \sim I(d)$ (عطية، 2005، صفحة 669).

2- طرق اختبار التكامل المشترك:

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (Granger, 1983) و (Engle, 1987)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الودودي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية (شيخي، 2012، صفحة 289).

هناك عدة طرق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

أ- اختبار أنجل وكرانجر (Engel and Granger, 1987). ويستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي.

ب- اختبار جوهانسن (Johansen, 1988-1991) واختبار جوهانسن وجوسيليوس (Johansen and Juselius, 1990) ويستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وأن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيراً. (علي عبد الزهرة وشومان، صفحة 187)

المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (ARDL).

تطورت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل (X)، كمتغيرات مفسرة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag model) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models)، فتكون لدينا ما يعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL) (Narayan, 2005, pp. 1979–1990).

يعتبر نموذج (ARDL: Autoregressive Distributed Lag) من بين الأساليب الأكثر تطوراً لمعالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات سلاسل زمنية، حيث تم تطوير هذا الأسلوب من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ التي طورها كل من (E, 1987, pp. 251–276) (Engle & Granger, 1987) و (Johansen, 1988). ومن بين هذه المشاكل وجود متغيرات مستقرة في المستوى وأخرى مستقرة في الفرق الأول، وبالتالي يكون هناك اختلاف في رتب السلاسل الزمنية للمتغيرات، وهو الأمر الذي يستحيل معه تطبيق التكامل المشترك (مخضار، 2020، صفحة 2013).

لقد طور كل من (Pesaran, 1997) و (Shin & Sun, 1998)، (Pesaran & al, 2001) منهج ARDL، (shin & R. Smith, 2001, pp. 289–326) ويتميز هذا المنهج انه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود Bound Tests في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، أي إذا كانت مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو مزيج من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية أي من الشكل (2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطريقة الأخرى في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة انجل غرانجر 1987 ذات الخطوتين Engel Granger To Step method أو اختبار التكامل المشترك بمنهجية Johansen في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR (مناقر وآخرون، 2016، صفحة 35).

بالإضافة إلى أن النموذج ARDL يأخذ عدد كافٍ من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ال ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل

القصور عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصور في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضاً في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلومات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصور. وتعد معلوماته المقدرة في المدى القصور والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل-جرانجر (1987) طريقة جوهانسن (1988) وجوهانسن-جلسلس (1990) (زدون، 2015، صفحة 138).

كما تقدم منهجية (ARDL) العديد من المزايا أهمها: (muhammadafzal et al, openness, 2013, p. 25)

- يعتبر هذا الأسلوب هو نسبياً أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.

- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كانت السلاسل متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو الرتبة $I(1)$ أو في حالة الخليط بينهما، كما أن نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة $I(2)$.

- يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $k(p+1)$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة، ويتم اختيار النموذج اعتماداً على معايير إحصائية مختلفة مثل: $Info$ CriterionAkaike (AIC) أو Schwarz Info Criterion (SIC) أو Hanan-Quinn Criterion أو (HQC).

- يقدر نموذج (ARDL) العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في أن واحد، كما يقدم تقديرات غير متحيزة وتتميز بالكفاءة.

يتمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كمزيج بين نموذجين هما (بوصيغ وساحلي، 2020، صفحة 346):

- النموذج الأول: نموذج الإبطاء الموزع (Distributed Lag model) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، حيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التفسيري (X_t) للفترة الزمنية الحالية وللترات السابقة (X_{t-1}) وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \dots + a_pX_{t-q} + U_t$$

- النموذج الثاني: نموذج الانحدار الذاتي (*Autoregressive model*) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \dots + b_pY_{t-p} + U_t$$

من خلال النموذجين الأول والثاني نحصل على المعادلة التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كما يلي:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \dots + b_pY_{t-p} + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \dots + a_pX_{t-q} + \varepsilon_t$$

حيث P يمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)، و q يمثل رتبة المتغير التفسيري X (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t). ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بشكل مختصر كما يلي: $ARDL(p,q)$ ، حيث يستند هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (*UECM*)

(*Unrestricted Error Correction Model*)

وسيتم استخدام طريقة *ARDL* على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك التي تتكون منها الدراسة وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيد *Unrestricted Error Correction Model (UECM)* بالصيغة الآتية (Baranzini, 2013, pp. 464-470):

$$(1) \dots \Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \eta_t$$

حيث: Y : المتغير التابع، X : متجه المتغيرات المستقلة، $\alpha, \beta, \lambda, \varphi, \delta$: معاملات المتغيرات، Δ : الفرق الأول للمتغيرات، m, n : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول، η : حد الخطأ العشوائي. ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (1) من خلال:

اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \varphi = \delta = 0$

مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \varphi \neq \delta \neq 0$

وبعد تقدير المعادلة (1) يتم استخدام اختبار *Wald-test* لاختبار تلك الفرضيات حيث يتم مقارنة قيمة *F-statistic* المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran et al., 2001)، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى (*LCB*) التي تقترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (0)، وقيم الحد الأعلى (*UCB*) التي تقترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)، فإذا كانت قيمة *F-statistic* المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة *F-statistic* أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود

علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F -statistic المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \sum \sigma_i Y_{t-i} + \sum k_i X_{t-i} + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث: X, Y : كما عُرِّفت سابقاً، θ, σ, k : معاملات المتغيرات، ε : حد الخطأ العشوائي.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (2)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum \pi_i \Delta Y_{t-i} + \sum \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + v_t \quad (3)$$

حيث: γ : معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، v : حد الخطأ العشوائي (الصمادي و ملاوي، 2016، الصفحات 218-219).

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة (PCA)

بغرض توسيع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، سنقوم أولاً بدراسة وصفية لمتغيراتها من خلال تحليل هذه المتغيرات وأخذ فكرة عامة عنها، لذلك سيتم في هذا المبحث دراسة الارتباط بين مختلف آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (PCA : Principal Component Analysis)، وتجدر الإشارة إلى أن أول من طرح موضوع طريقة تحليل المركبات الرئيسية (PCA) هو كارل بيرسون Karl Pearson وذلك في عام 1901 لأهميتها آنذاك للمختصين في مجال علم الأحياء القياسي Biometrics، أعقبه هوتلنك Hotelling عام 1931 بوصف طرق عملية في هذا الجانب (الراوي، 2017، صفحة 55).

المطلب الأول: المتغيرات المستعملة في الدراسة والاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (PCA)

في هذا الجزء سنقوم بتعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادر الحصول عليها، بالإضافة إلى إجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية.

1- تعريف متغيرات الدراسة:

بعد تتبع الدراسات التجريبية السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، سنعتمد على متغير سوق العمل ممثلاً بمناصب العمل (المتغير التابع)، أما المتغيرات المستقلة (آليات اجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) المستخدمة في هذه الدراسة. فهي تشمل كل من: متغير التمويل لشراء المواد الأولية، متغير التمويل الثنائي، ومتغير التمويل الثلاثي.

يتكون جدول المعطيات الأساسية من 04 متغيرات كمية سنوية خلال الفترة (2005-2021)، والجدول التالي يبين هذه المتغيرات ومصادر الحصول عليها:

الجدول رقم (4-1): تعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

الرمز	التعريف
LPR	مناصب العمل
PR	التمويل لشراء المواد الأولية
MIX	التمويل الثنائي
TRI	التمويل الثلاثي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XL-stat 2016

2- إجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (PCA):

قبل تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية PCA، يجب إجراء اختبارات أولية متمثلة أساساً في كل من اختبار KMO واختبار Bartlett's.

يستخدم اختبار KMO في الحكم على مدى كفاية حجم العينة المستخدمة في الدراسة، وتتراوح قيمة إحصائية هذا الاختبار بين الصفر والواحد صحيح، وكلما اقتربت قيمة هذا الاختبار من الواحد الصحيح. كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية Reliability للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير هنا صاحب هذا الاختبار (Kaiser, 1974) إلى أن الحد الأدنى المقبول لهذا الإحصائي هي 0.50 حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة (ربيع، 2008، الصفحات 187-188). أما الغرض الأساسي من اختبار Bartlett's هو تحديد ما إذا كانت مصفوفة الارتباط مصفوفة وحدة، وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

H_0 : لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

H_1 : يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

ونتائج هذه الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): الاختبارات الأولية (مؤشر KMO واختبار Bartlett's)

Mesure de précision de l'échantillonnage de KaiserMeyer-Olkin	Test de sphéricité de Bartlett*
	observée) Khi^2 (Value P-Value
0,730	62,105 0.0001

* H_0 : Il n'y a pas de corrélation significativement différente de 0 entre les variables.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XL-stat 2016

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-2) أن شروط إجراء طريقة تحليل المركبات الأساسية (الاختبارات الأولية) محققة، فبالنسبة إلى اختبار (KMO) يظهر ذلك من خلال ارتفاع قيمته عن الحد الأدنى (0.50) وبالتالي يمكن الحكم بكفاية حجم العينة في هذه الدراسة.

كذلك تشير النتائج اختبار Bartlett's الموضحة في الجدول أعلاه إلى رفض الفرض الصفري (H_0) وقبول الفرض البديل (H_1)، حيث نلاحظ أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار ($P\text{-Value}=0.0001$) أقل من 5%، وبالتالي يمكن الحكم بأن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي ودراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة
سنقوم في هذا الجزء بإجراء تحليل وصفي لبيانات الدراسة، بالإضافة إلى دراسة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة وذلك بالاستعانة ببرنامج *XL-stat 2016*.

1- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

يمكن إعطاء تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام مجموعة من الاختبارات موضحة في جدول كالتالي:

الجدول رقم (4-3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

<i>Statistiques descriptives :</i>				
<i>Variable</i>	<i>Minimum</i>	<i>Maximum</i>	<i>Moyenne</i>	<i>Ecart-type</i>
<i>Pr</i>	0,000	9784,000	3929,938	2876,804
<i>mix</i>	5,000	299,000	118,563	91,408
<i>tri</i>	145,000	2343,000	884,188	762,396
<i>lpf</i>	824,000	20582,000	7692,125	6441,729

المصدر: مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

معامل الاختلاف يستعمل لمعرفة درجة التجانس في عينتين أو عدة عينات من البيانات حسب القانون التالي $V = \frac{S_x}{\bar{X}} \times 100$ فكلما كانت قيمة معامل الاختلاف للقيم صغيرة دل ذلك على وجود تجانس، وبعد حساب معامل الاختلاف لمتغيرات الدراسة كما يلي:

$$CV(LPF)=83.74\% \quad CV(TRI)=86.22\% \quad CV(PR)=73.20\% \quad CV(MIX)=77.09\%$$

نلاحظ أن متغير التمويل الثلاثي (*TRI*) هو المسؤول عن تشتت المجتمع كونه يمتاز بمعامل اختلاف أكبر (86.22%) مقارنة بمعامل الاختلاف لبقية المتغيرات، أي أن بياناته تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، وعلى عكس ذلك. نجد أن متغير التمويل لشراء المواد الأولية (*PR*) هو المسؤول عن تركز المجتمع لأنه يتميز بأقل معامل اختلاف والمقدر ب (73.20%).

1- مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

يوضح الجدول رقم (4-4) مصفوفة معاملات الارتباط (*Matrice de corrélation*) (*Pearson*) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال الفترة (2005-2021).

الجدول رقم (4-4): مصفوفة معاملات الارتباط البينية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

<i>Matrice de corrélation (Pearson (n))</i>			
المتغير المستقلة	TRI	MIX	PR
الارتباط مع المتغير التابع (LPF)	0.922	0.097	0.965

المصدر: مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

يمثل الجدول أعلاه مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وفيما يلي يمكن إيجاز أهم نتائج مصفوفة الارتباط:

هناك ارتباط موجب (علاقة طردية) قوية بين مؤشر سوق العمل ممثلاً بعدد مناصب العمل (*LPF*) ومتغير التمويل لشراء المواد الأولية (*PR*) بقيمة 0.965.

وجود ارتباط موجب (علاقة طردية) ضعيف بين مؤشر سوق العمل ممثلاً بعدد مناصب العمل (*LPF*) ومتغير التمويل الثنائي (*MIX*) بقيمة 0.097.

وجود ارتباط موجب (علاقة طردية) قوية بين مؤشر سوق العمل ممثلاً بعدد مناصب العمل (*LPF*) ومتغير التمويل الثلاثي (*TRI*) بقيمة 0.922.

أهم ما يمكن ملاحظته من خلال مصفوفة الارتباط هو أن كل متغيرات آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط إيجاباً مع المتغير التابع (سوق العمل).

المطلب الثالث: التمثيل البياني لمتغيرات وأفراد الدراسة

1- القيم الذاتية ونسب الجمود:

أن التحليل حسب طريقة (*PCA*) ينطلق من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور العاملة، حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبط به، أي تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ولهذا الغرض نبين القيم الذاتية ونسب التشتت في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): القيم الذاتية ونسب الجمود

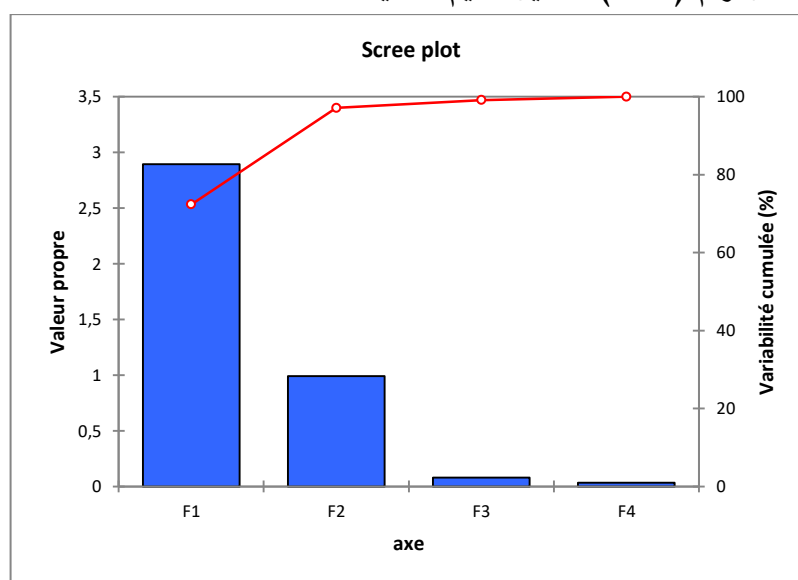
Valeurs propres :

	<i>F1</i>	<i>F2</i>	<i>F3</i>	<i>F4</i>
<i>Valeur propre</i>	2,895	0,991	0,080	0,034
<i>Variabilité (%)</i>	72,368	24,763	2,012	0,857
<i>% cumulé</i>	72,368	97,131	99,143	100,000

المصدر: مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

من خلال الجدول رقم (4-5) والشكل رقم (4-1) أدناه نستنتج أن المحور الأول (*F1*) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل 72.368% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور الثاني (*F2*) فتمثل 24.763%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (*F1, F2*) نسبة 97.131%، وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لحسابه النقاط على هذا المخطط، أي هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (*F1*) و (*F2*).

الشكل رقم (4-1): تمثيل القيم الذاتية



المصدر: مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

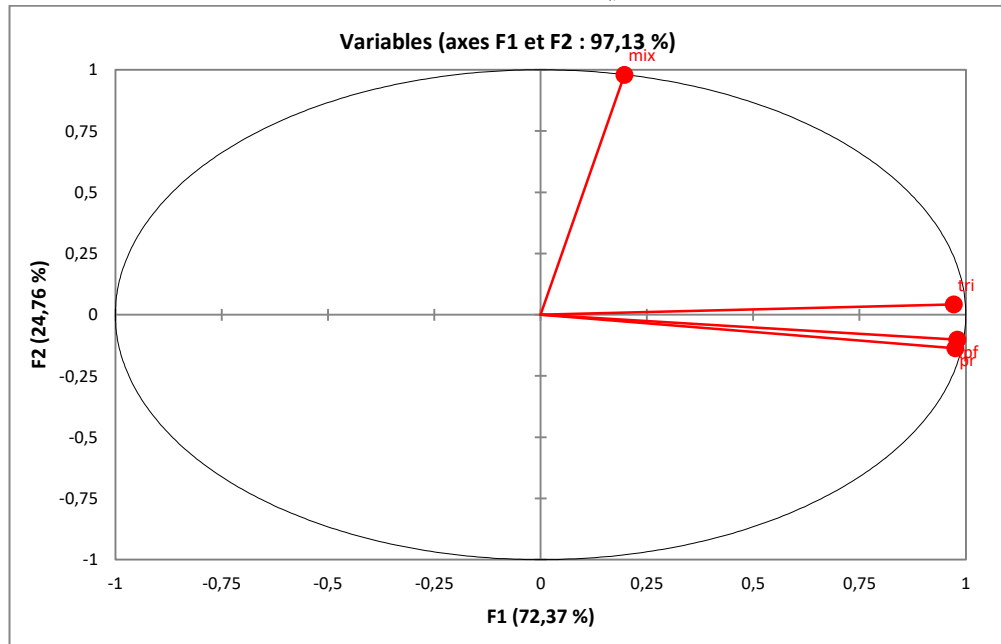
1- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

يعتمد أسلوب تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) بصفة أساسية على تفسير وتحليل مجموعة التباينات والتباينات بين البيانات من خلال مجموعة صغيرة من التوليفات الخطية في المتغيرات

الأساسية، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لهذا الأسلوب التحليلي هو تفسير البيانات ومعرفة مدى اختلافها وأسباب هذا الاختلاف، وكذلك التعامل مع البيانات بصورة مختصرة *Data Reduction* من خلال أقل عدد ممكن من العلاقات الخطية والتي تفسر في مجملها أكبر جزء ممكن من الاختلافات والتباينات بينها (النجار، 2015، صفحة 324).

الشكل التالي يبين إسقاط المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة على المحاور العاملية:

الشكل رقم (4-2): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

✓ **جودة التمثيل:** كل متغيرات الدراسة تتمتع بجودة عالية على هذا المستوي العملي المولد بالمحاور العاملية الأول والثاني نظرا لابتعادها عن المركز وقربها من محيط الدائرة. كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-2) والذي يمثل التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة، أن نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي بلغت 97.13 %، وهي موزعة على المحورين الأفقي *F2* بنسبة 24.76 % والمحور العمودي *F1* بنسبة 72.37 %.

✓ **علاقة المتغيرات فيما بينها:** من خلال ملاحظة المسافة بين متغيرات الدراسة يمكننا القول أن أغلب المتغيرات تقترب من بعضها البعض، باستثناء متغيرة التمويل الثنائي (MIX) كما نلاحظ أن المحور العمودي *F1* يرتبط مع مجموعة من المتغيرات والتي تتمثل أساسا في كل من: متغير التمويل لشراء المواد الأولية (PR)، متغير التمويل الثلاثي (TRI) ومتغير مناصب العمل (LPF).

الفصل الرابع: أثر آليات اجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل

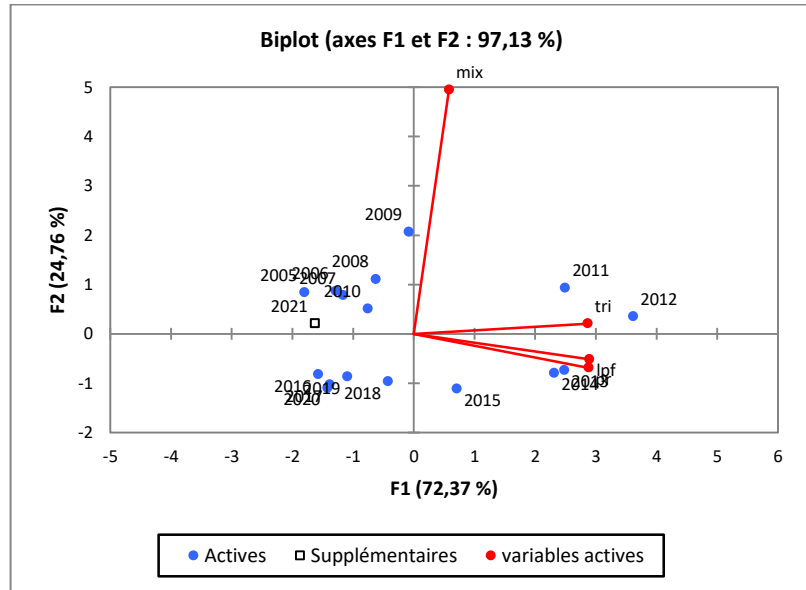
في حين يرتبط المحور الأفقي $F2$ مع متغيرة التمويل الثنائي (MIX)، كما نلاحظ أن أغلب المتغيرات ممثلة تمثيلا جيدا في المستوي ($F1, F2$)، وهذا ما يظهر من خلال ابتعادها عن مركز الإحداثيات واقتربها من محيط الدائرة.

كما نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة أن كل المتغيرات المستقلة موجودة في نفس الجهة مع المتغير التابع (سوق العمل) وهذا يدل على العلاقة الطردية، أي أن السنوات التي شهدت فيها ارتفاع في كل من متغير التمويل لشراء المواد الأولية (PR)، متغير التمويل الثلاثي (TRI) ومتغير التمويل الثنائي (MIX) هي نفسها السنوات التي شهدت فيها ارتفاع في عدد مناصب العمل (LPF)، والعكس صحيح. أي السنوات التي شهدت فيها انخفاض في عدد مناصب العمل هي نفسها السنوات التي شهدت فيها انخفاض في حجم التمويل لشراء المواد الأولية، التمويل الثلاثي، والتمويل الثنائي.

1- التمثيل البياني لأفراد الدراسة

يبين الشكل التالي إسقاط المتغيرات وأفراد الدراسة على المحاور العاملية:

الشكل رقم (4-3): التمثيل البياني لأفراد ومتغيرات الدراسة

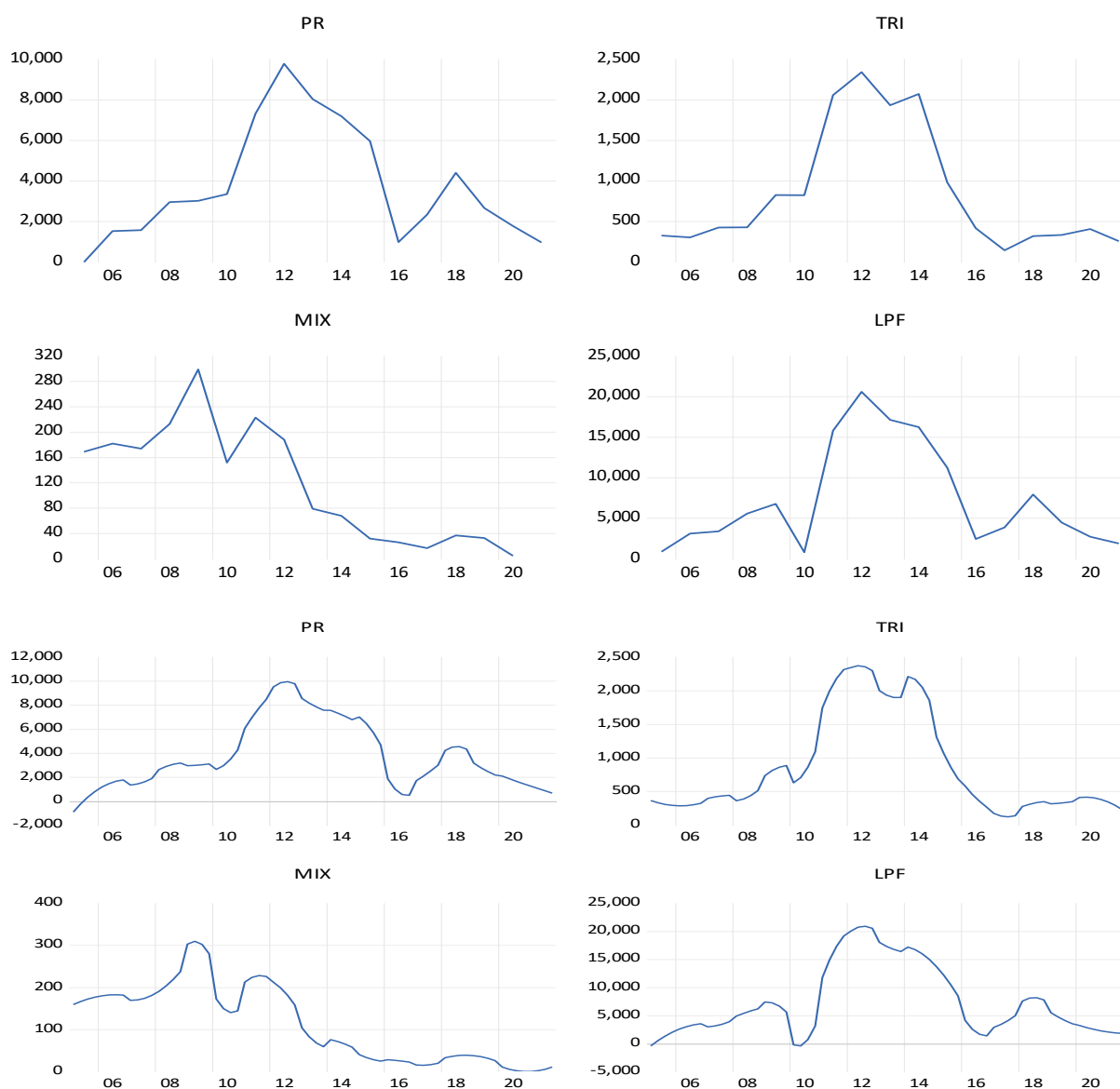


المصدر: مخرجات برنامج XL-stat 2016

من خلال نتائج تحليل المركبات الأساسية (PCA)، يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين سوق العمل (LPF) وأغلب المتغيرات المستقلة (آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والتي تتمثل أساسا في كل من: متغير التمويل لشراء المواد الأولية (PR)، متغير التمويل الثلاثي (TRI) ومتغير التمويل الثنائي (MIX)، وفي الجزء التالي من هذه الدراسة. سنحاول اختبار مدى صحة هذه العلاقة باستخدام ادوات القياس الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل
نقوم من خلال هذا المبحث بدراسة تأثير آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل خلال الفترة (2005-2021)، حيث يتم في البداية توصيف نموذج ومتغيرات الدراسة، ثم في المرحلة الثانية نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام الاختبارات المناسبة، أما في المرحلة الثالثة نقوم بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (ARDL).

المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في الدراسة
الشكل رقم (4-4) توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في الدراسة



تستخدم الدراسة بيانات ربع سنوية عن الجزائر عن طريق تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2005-2021)، وذلك من اجل رفع عدد المشاهدات، وتحسين استجابة النموذج القياسي ، وللتأكد من جدوى التحويل تم رسم السلاسل الزمنية لكل متغير على قبل وبعد التحويل، حيث نلاحظ من الرسم تطابق السلسلتين تقريبا لكل متغير دلالة على عدم تغير الخصائص الإحصائية للسلاسل الاصلية، وقد تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -الصندوق الوطني للأمن على البطالة وبلاستناد على الدراسات التجريبية السابقة، سنقوم

بتقدير النموذج التالي: $LLPF=f(LMIX, LPR, LTRI)$

حيث:

- ✓ لوغاريتم عدد مناصب العمل ($LLPF$): وهو يمثل المتغير التابع (سوق العمل)،
- ✓ لوغاريتم التمويل الثنائي ($LMIX$): ويمثل المتغير عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثنائي.
- ✓ لوغاريتم التمويل لشراء المواد الأولية (LPR): ويمثل هذا المتغير عدد المؤسسات الممولة بالتمويل لشراء المواد الأولية.
- ✓ لوغاريتم التمويل الثلاثي ($LTRI$): عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثلاثي.

المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

كخطوة أولية يجب القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة لمعرفة خصائصها ودرجة تكاملها، وفي هذا الإطار، سنعتمد في هذه الدراسة على اختبار فيليبس بيرون ($Phillip-Perron: PP$) للكشف عن درجة تكامل متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-6): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

LTRI	LPR	LMIX	LLPF	عند المستوى	
-1.0275	-2.5815	-1.2175	-3.6184	t-Statistique	بوجود الثابت
0.7388	0.1020	0.6623	0.0080	Prob.	
n0	n0	n0	***		
-1.1994	-2.5135	-2.7466	-3.5655	t-Statistique	بوجود الثابت والاتجاه
0.9024	0.3209	0.2221	0.0411	Prob.	
n0	n0	n0	**		
-0.4943	-0.0228	-1.0287	0.4410	t-Statistique	بدون الثابت والاتجاه
0.4984	0.6715	0.2705	0.8064	Prob.	
n0	n0	n0	n0		
d(LTRI)	d(LPR)	d(LMIX)	d(LLPF)	عند الفرق الأول	
-3.6864	-5.2104	-3.6435	-6.1503	t-Statistique	بوجود الثابت
0.0065	0.0000	0.0073	0.0000	Prob.	
***	***	***	***		
-4.1254	-5.3250	-3.5747	-5.8937	t-Statistique	بوجود الثابت والاتجاه
0.0094	0.0002	0.0398	0.0000	Prob.	
***	***	**	***		
-3.6958	-5.2742	-3.6689	-6.5568	t-Statistique	بدون الثابت والاتجاه
0.0004	0.0000	0.0004	0.0000	Prob.	
***	***	***	***		
<u>Notes:</u> a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يتضح من خلال نتائج كل من اختبار ((PP)) لجذر الوحدة والموضحة في الجدول رقم (4-6) أنه عند مقارنة القيم المحسوبة مع القيم المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، يتضح لنا أن كل من المتغيرات: متغير لوغاريتم التمويل الثنائي (LMIX)، متغير لوغاريتم التمويل لشراء المواد الأولية (LPR)، متغير لوغاريتم التمويل الثلاثي (LTRI) ومتغير لوغاريتم عدد مناصب العمل (LLPF)، غير مستقرة عند المستوى، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى عد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1^{st}) (*Difference*) على هذه المتغيرات وإعادة إجراء اختبار (PP) أصبحت كل هذه المتغيرات مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل $I(1)$.

بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة (اختبار PP). فإن كل متغيرات دراسة متكاملة عند الدرجة الأولى أي من الشكل $I(1)$ ، ونتيجة لذلك، يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (*Bounds Test*) ومن ثم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*).

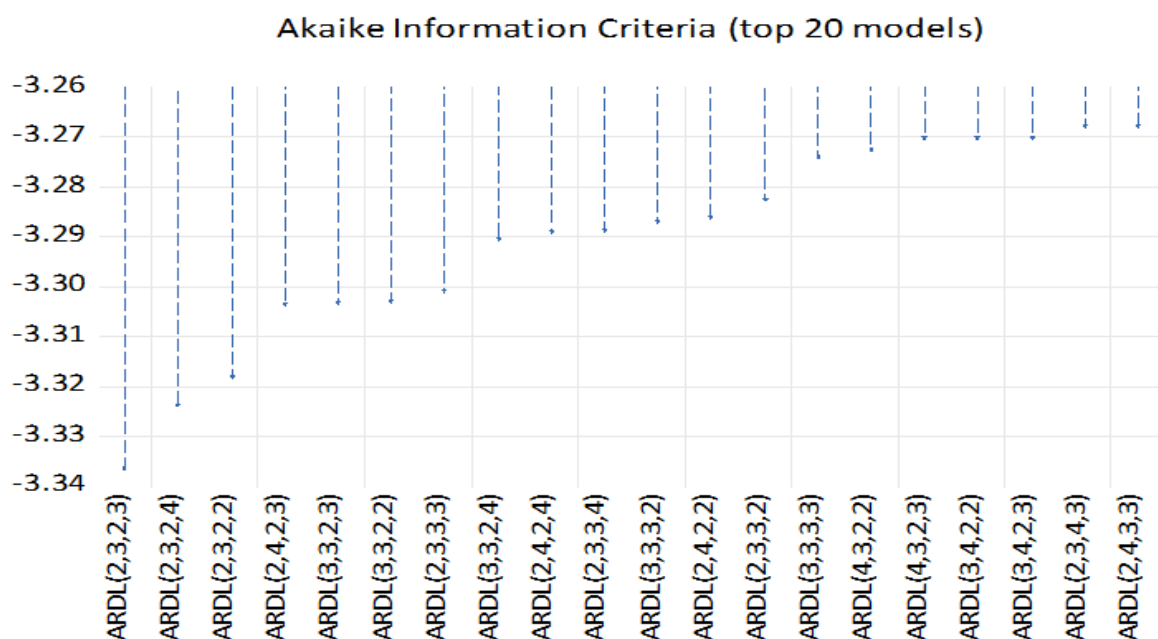
المطلب الثالث: التحليل القياسي باستخدام منهجية (*ARDL*)

لدراسة أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل خلال الفترة (2005-2021)، سيتم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (*ARDL*) من خلال أسلوب اختبار الحدود (*Bounds Test*)، حيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب القياسية الحديثة والمطورة من قبل (*Pesaran et al, 2001*) في مجال القياس الاقتصادي.

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (اختبار علاقة التكامل المشترك). لا بد من تقدير نموذج (*ARDL*)، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار (*AIC : Akaike Information Criterion*) لتحديد التأخيرات الزمنية المثلى، وبالتالي سيكون النموذج الملائم هو النموذج الذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لهذا لمعيار.

الشكل رقم (4-5): تحديد عدد التأخيرات في نموذج (ARDL)



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews.13)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النموذج المختار هو من الشكل $ARDL(2, 3, 2, 3)$ ، وهو الأكثر ملاءمة للبيانات لأنه يحقق أقل قيمة لمعيار ($AIC : Akaike$) مما يجعله الخيار الأمثل بين مختلف النماذج.

2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود ($Bounds Test$):

يهدف اختبار الحدود ($Bounds Test$) إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

يتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج $Unrestricted (UECM)$ $Error Correction Model$ من خلال تقدير النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \Delta L L P F_t = & \beta_0 + \sum_{t=1}^p \beta_{1t} \Delta L L P F_{t-i} + \sum_{t=1}^{q1} \beta_{2t} \Delta L M I X_{t-i} + \sum_{t=1}^{q2} \beta_{3t} \Delta L P R_{t-i} \\ & + \sum_{t=1}^{q3} \beta_{4t} \Delta L T R I_{t-i} + \alpha_1 L L P F_{t-1} + \alpha_2 L M I X_{t-1} + \alpha_3 L P R_{t-1} \\ & + \alpha_4 L T R I_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (02)) \end{aligned}$$

حيث أن:

✓ Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

✓ β_0 : الحد الثابت.

✓ q_i : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني.

✓ t : اتجاه الزمن.

✓ ε_t : حد الخطأ العشوائي.

✓ β_i : معاملات العلاقة قصيرة الأجل .

✓ α_i : معاملات العلاقة طويلة الأجل .

وسنقوم باختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات كالتالي:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$$

مقابل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل:

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq 0$$

فحسب اختبار الحدود (*Bounds Test*). إذا كانت قيمة الإحصائية (*F-statistic*) المحسوبة

أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية عدم التي تقضي بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإنه في هذه الحالة لا نستطيع رفض فرضية عدم.

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار (*ARDL Bounds Test*)

<i>ARDL Bounds Test</i>		
<i>Null Hypothesis: No long-run relationships exist</i>		
<i>Test statistic</i>	<i>Value</i>	<i>K</i>
<i>F-statistic</i>	11.6029	3
<i>Critical Value Bounds</i>		
<i>Significance</i>	<i>10 Bound</i>	<i>11 Bound</i>
10%	2.370	3.200
5%	2.790	3.670
1%	3.650	4.660

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (03)

يتضح من خلال الجدول رقم (4-7) الذي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك (*ARDL Bounds Test*)، أن القيمة الإحصائية (*F-statistic*) تساوي 11.6029 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (*ARDL-ECM*):

أن العلاقة القصيرة الأجل تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة بصيغة الفروق، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ بتباطؤ لمدة زمنية واحدة *CointEq(-1)* كمتغير تفسيري، ويقاس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فإذا كانت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

بما أن نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*) أكدت على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. فإنه يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لنموذج (*ARDL*).

الجدول رقم (4-8): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

<i>Cointegrating From</i>				
<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std.Error</i>	<i>t-statistic</i>	<i>Prob</i>
<i>D(LLPF(-1))</i>	0.218086	0.058275	3.742382	0.0005
<i>D(LMIX)</i>	0.096959	0.028840	3.361953	0.0016
<i>D(LMIX(-1))</i>	-0.130662	0.059799	-2.185018	0.0340
<i>D(LMIX(-2))</i>	0.120862	0.033309	3.628469	0.0007
<i>D(LPR)</i>	0.764282	0.033368	22.904691	0.0000
<i>D(LPR(-1))</i>	-0.154691	0.051245	-3.018650	0.0041
<i>D(LTRI)</i>	0.276926	0.067421	4.107410	0.0002
<i>D(LTRI(-1))</i>	-0.022213	0.109888	-0.202146	0.8407
<i>D(LTRI(-2))</i>	-0.103856	0.055930	-1.856907	0.0697
<i>CointEq(-1)</i>	-0.531015	0.076411	-6.949429	0.0000
<i>CointEq(-1) = LLPF - (0.0045*LMIX+0.7914*LPR+0.2248*LTRI +0.9277)</i>				

المصدر: الجدول (4-8) من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (04)

يوضح الجدول رقم (4-8) نتائج تقدير نموذج محل الدراسة في الأجل القصير، حيث نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ جاءت قيمته سالبة ومعنوية (-0.531015) ، وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر سوق العمل والمتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الدراسة، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ أن حوالي 53% من الاختلال قصير الأجل في قيمة عدد مناصب العمل (سوق العمل) في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة الحالية عند حدوث أي تغير أو صدمة في المتغيرات التفسيرية (آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

يتضح من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل المبينة في الجدول رقم (4-8) أن سوق العمل في المدى القصير يتأثر إيجاباً عند مستوى معنوية 5% بزيادة كل من عدد مناصب العمل في الفترة السابقة، وزيادة التمويل الثنائي LMIX، حجم التمويل لشراء المواد الأولية (LPR)، وزيادة حجم التمويل الثلاثي (LTRI).

2- تقدير علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين سوق العمل وآليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنقوم في هذه المرحلة بتقدير علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل في إطار نموذج ARDL، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-9): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Prob
LMIX	0.004490	0.015987	0.280824	0.7801
LPR	0.0791450	0.036219	21.851806	0.0000
LTRI	0.224774	0.037832	5.941404	0.0000
C	0.927732	0.156859	5.914425	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (04) الجدول رقم (02)

يظهر الجدول رقم (4-9) نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل، ويمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

متغيرة لوغاريتم التمويل الثنائي LMIX ليس لها تأثير معنوي على مؤشر سوق العمل (عدد مناصب العمل) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%. حيث الاحتمالية تساوي 0.7801 وهي أكبر من 0.005 مما يدل على حجم التمويل الثنائي لا يساهم في تعزيز سوق العمل في المدى الطويل.

متغيرة لوغاريتم حجم التمويل لشراء المواد الأولية (LPR) لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على مؤشر سوق العمل في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، إذ أن زيادة حجم التمويل لشراء المواد الأولية ب 1% ستؤدي إلى زيادة عدد مناصب العمل ب 0.79%، وعليه فأن وجود التمويل الموجه لشراء المواد الأولية يساهم في زيادة فرص العمل وبالتالي تعزيز سوق العمل في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

متغيرة لوغاريتم حجم التمويل الثلاثي (LTRI) لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على مؤشر سوق العمل في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، إذ أن زيادة حجم التمويل الثلاثي ب 1% ستؤدي إلى زيادة عدد مناصب العمل ب 0.22%، وعليه فأن وجود التمويل الثلاثي لهذه الوكالات الثلاثة (ANGEM – ANADE – CNAC) يساهم في المدى الطويل في زيادة فرص العمل، وتوفير وظائف محلية، بما يستجيب لخصوصيات الجنوب الجزائري، حيث توجد مستويات عالية من البطالة، خاصة الشباب، وهو ما يسهم استقرار للقوى العاملة.

المطلب الرابع: اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

في هذا الجزء سنقوم بدراسة العلاقة السببية بين المتغير التابع (سوق العمل) والمتغيرات المستقلة (آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، حيث سيتم استخدام نموذج جرانجر لقياس العلاقة بين المتغيرين، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على قيمة الاحتمال، بحيث إذا كان الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% سيتم قبول الفرضية الصفرية: "عدم وجود سببية".

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests

<i>Null Hypothesis:</i>	<i>F-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>LMIX does not Granger Cause LLPF</i>	<i>14.1759</i>	<i>0.0004</i>
<i>LLPF does not Granger Cause LMIX</i>	<i>0.83853</i>	<i>0.3635</i>
<i>LPR does not Granger Cause LLPF</i>	<i>21.2349</i>	<i>2.E-05</i>
<i>LLPF does not Granger Cause LPR</i>	<i>0.03326</i>	<i>0.8559</i>
<i>LTRI does not Granger Cause LLPF</i>	<i>11.1159</i>	<i>0.0015</i>
<i>LLPF does not Granger Cause LTRI</i>	<i>1.41138</i>	<i>0.2395</i>
<i>LPR does not Granger Cause LMIX</i>	<i>0.57485</i>	<i>0.4512</i>
<i>LMIX does not Granger Cause LPR</i>	<i>10.5190</i>	<i>0.0019</i>
<i>LTRI does not Granger Cause LMIX</i>	<i>1.69744</i>	<i>0.1973</i>
<i>LMIX does not Granger Cause LTRI</i>	<i>10.0528</i>	<i>0.0023</i>
<i>LTRI does not Granger Cause LPR</i>	<i>0.73396</i>	<i>0.3949</i>
<i>LPR does not Granger Cause LTRI</i>	<i>10.4172</i>	<i>0.0020</i>

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews.13)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية تتجه من متغيرة التمويل الثنائي LMIX إلى مؤشر سوق العمل LLPF. كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سوق العمل LLPF إلى متغيرة التمويل الثنائي LMIX.

وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين مؤشر سوق العمل (عدد مناصب العمل في القطاعين العام والخاص) ومتغيرة التمويل الثنائي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية تتجه من متغيرة التمويل لشراء المواد الأولية LPR إلى مؤشر سوق العمل LLPF. كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سوق العمل LLPF إلى متغيرة التمويل لشراء المواد الأولية LPR. وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين مؤشر سوق العمل (عدد مناصب العمل في القطاعين العام والخاص) ومتغيرة التمويل لشراء المواد الأولية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية تتجه من متغيرة التمويل الثلاثي LTRI إلى مؤشر سوق العمل LLPF. كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سوق العمل LLPF إلى متغيرة التمويل الثلاثي LTRI. وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين مؤشر سوق العمل (عدد مناصب العمل في القطاعين العام والخاص) ومتغيرة التمويل الثلاثي.

المطلب الخامس: الاختبارات التشخيصية

سنقوم في هذا المطلب بتطبيق أهم الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة المقدر، والتي تتمثل أساساً في كل من اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج، واختبارات قياسية أخرى للتحقق من مدى وجود بعض المشاكل القياسية التي تؤثر على قوة وجودة النماذج المقدر.

1- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

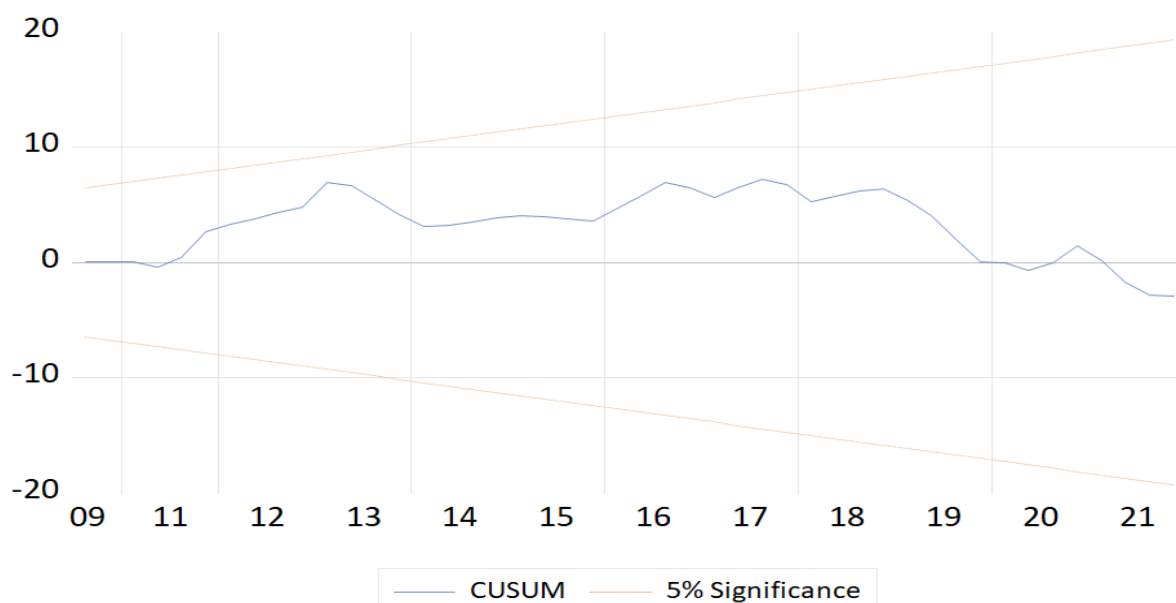
يتم استخدام اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج للتحقق من مدى وجود أي تغيرات هيكلية في النموذج، ويتم التحقق من ذلك باستخدام اختبارين أساسيين:

✓ اختبار المجموع التراكمي للبواقي (*CUSUM TEST*).

✓ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (*CUSUM of Squares*).

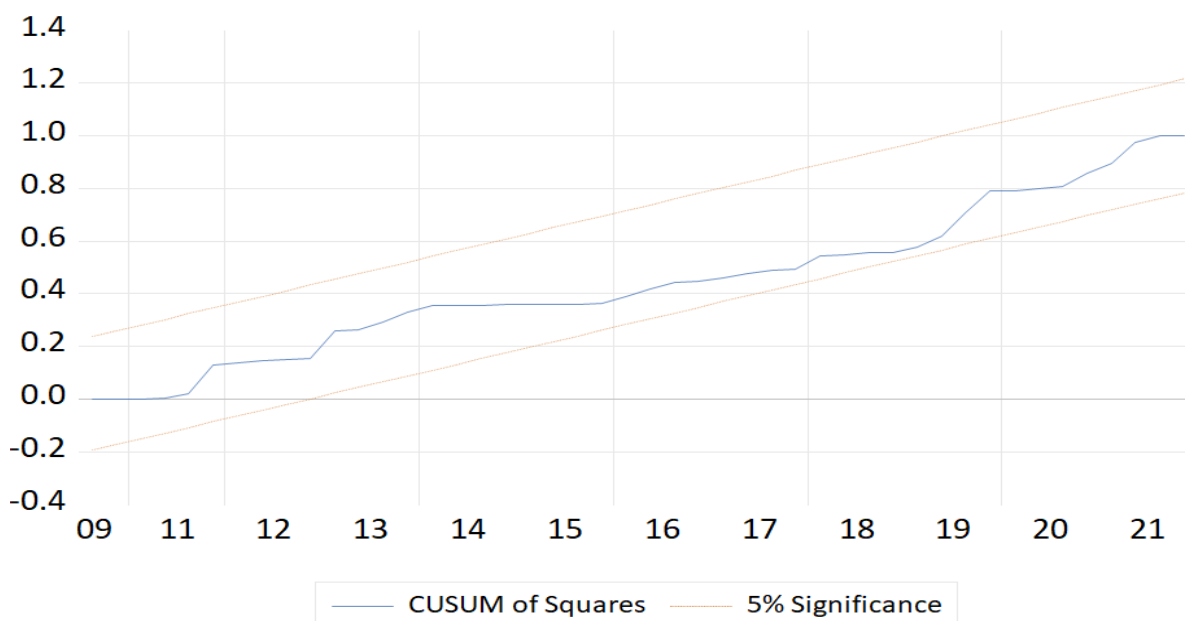
إذا وقع كامل الرسم البياني داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. فهذا يدل على الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج.

الشكل رقم (4-6): المجموع التراكمي للبواقي المتتابع



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews.13)

الشكل رقم (4-7): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews.13)

يظهر من خلال الشكلين رقم (4-6) و(4-7) أن الرسم البياني لكل من الاختبارين ($CUSUM$) و($SUSUMSQ$) يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ونتيجة لذلك، نقبل فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن جميع معاملات النموذج المقدرة مستقرة، وبالتالي ستكون معاملات الطويلة والقصيرة الأجل لنموذج الدراسة.

1- اختبارات مدى صلاحية النموذج القياسي

تهدف هذه الاختبارات للتحقق من مدى وجود بعض المشاكل القياسية التي تؤثر على قوة وجودة النموذج، وتتمثل هذه الاختبارات أساساً في كل من:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (*Autocorrelation*).

✓ اختبار اختلاف التباين (*Heteroskedasticity*).

✓ اختبار ملائمة تحديد النموذج.

ونتائج هذه الاختبارات التشخيصية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): نتائج الاختبارات التشخيصية (*Diagnostics Tests*)

القرار	قيمة الاحتمال	القيمة المحسوبة	الاختبار الإحصائي
قبول فرضية H_0 : عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي	0.0692	5.3425	<i>Serial Correlation</i> (<i>LM test</i>)
قبول فرضية H_0 : عدم وجود مشكلة اختلاف التباين	0.4040	13.5804	<i>Heteroskedasticity</i> (<i>Breusch-Pagan-Godfrey</i>)
قبول فرضية H_0 : لا يعاني النموذج من مشكلة عدم التحديد	0.1352	2.3146	<i>Ramsey RESET Test</i>

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (05)

1- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي:

نلاحظ من خلال نتائج اختبار (*LM test*) الموضحة في الجدول رقم (11.3) أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2-2 اختبار مشكلة اختلاف التباين:

نلاحظ من نتائج اختبار (*Breusch-Pagan-Godfrey*) الموضحة في الجدول رقم (11.3) أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

2-3 اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج:

يشير اختبار (*Ramsey RESET*) الموضح في الجدول رقم (11.3) إلى أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، حيث بلغت قيمة الاحتمال لهذا الاختبار 0.1352 وهي قيم أكبر من 0.05 من أجل فرضية العدم (H_0): لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

خلاصة الفصل الرابع

هدف هذا الفصل إلى دراسة أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل خلال الفترة (2005-2021)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (ARDL).

أشارت نتائج التحليل باستخدام طريقة (PCA) إلى وجود علاقة طردية بين سوق العمل (عدد مناصب العمل في القطاعين العام والخاص) وأغلب المتغيرات المستقلة (آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والتي تتمثل أساسا في كل من: متغير التمويل لشراء المواد الأولية، متغير التمويل الثلاثي ومتغير التمويل الثنائي.

كما اتضح أن سوق العمل بالجنوب الجزائري وخاصة في المدى القصير يساهم وبصفة ايجابية مع توفير مناصب العمل للشباب، حيث تتزايد فرص العمل بزيادة التمويل ، التمويل الثلاثي-التمويل الثنائي-التمويل لشراء المواد الأولية.

إلا أن متغيرة التمويل الثنائي في المدى الطويل ليس لها تأثير معنوي على سوق العمل (عدد مناصب العمل في القطاعين العام والخاص)، أما متغيرة التمويل الثلاثي ومتغيرة التمويل لشراء المواد الأولية فتؤثر ايجابا في توفير العديد من فرص العمل لأبناء وشباب الجنوب بصفة عامة والجنوب الغربي بصفة خاصة حسب دراستنا الحالية.

اضافة إلى ذلك تبين أن هناك علاقة سببية بين ومتغيرات الدراسة والمتمثلة في متغيرة التمويل الثنائي، متغيرة التمويل لشراء المواد الأولية، ومتغيرة التمويل الثلاثي.

خاتمة عامة

يعتبر الجنوب الجزائري، إحدى المناطق التي تتطلب اعتناء كبير من الحكومة، لما تتميز به من أهمية من الناحية الاقتصادية، إذ تتوفر على العديد من الثروات الباطنية، مع وجود مساحات وأراضي كبيرة صالحة للزراعة.

لكن رغم ذلك لا تزال هاته المناطق تعاني من صعوبات كثيرة في العديد من المجالات، وخاصة سوق العمل، مما دفع بالدولة إلى محاولة التركيز على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتوفير التمويل، حيث أن التمويل يعد ركيزة قوية لبدء نشاط أي مؤسسة سواء أكانت صغيرة أو متوسطة، حيث يبحث صاحب المشروع عن العديد من الطرق والأساليب للحصول على التمويل وبطريقة مناسبة وملائمة لمؤسسته، لذلك وفرت الدولة مجموعة من الهيئات خاصة بتمويل هذه المؤسسات ، وهو موضوع دراستنا والتي توصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- نتائج الدراسة.

أولا - من خلال الجانب النظري

- استخلصت الدراسة في جانبها النظري والادبيات (الدراسات السابقة) مجموعة من النتائج
- نقص القدرات داخل المؤسسة بما يسمح لها بالتعامل مع المحيط الخارجي، حيث تتوافق مع دراسة عبد القادر فطم.
- ضرورة التنسيق بين الهيئات المخول لها الإشراف والمراقبة ، والتمويل.
- سوق العمل بالجنوب الجزائري يعاني من عد صعوبات أهمها : نقص العمالة المؤهلة، وتتوافق مع دراسة غربي وغربي عمار.

ثانيا: النتائج المتحصل عليها باستخدام نماذج ARDL هي أن :

توصلت الدراسة التطبيقية من خلال نتائج التحليل باستخدام طريقة (PCA) إلى وجود علاقة طردية بين سوق العمل، ومعظم المتغيرات المستقلة (آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والتي تتمثل أساسا في كل من: متغير التمويل لشراء المواد الأولية، متغير التمويل الثلاثي ومتغير التمويل الثنائي.

في حين أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن سوق العمل في المدى القصير يتأثر إيجابا عند مستوى معنوية 5% بزيادة كل من عدد مناصب العمل في الفترة السابقة، وزيادة التمويل الثنائي، حجم التمويل لشراء المواد الأولية، وزيادة حجم التمويل الثلاثي.

كذلك أشارت النتائج في المدى الطويل إلى أن متغيرة التمويل الثنائي ليس لها تأثير معنوي على مؤشر سوق العمل (عدد مناصب العمل) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%. مما يدل على عدم فعالية التمويل الثنائي في تعزيز سوق العمل في المدى الطويل. كما أشارت النتائج إلى أن متغيرة حجم التمويل لشراء المواد الأولية لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على مؤشر سوق العمل في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، إذ أن زيادة حجم التمويل لشراء المواد الأولية ب 1% ستؤدي إلى زيادة عدد مناصب العمل ب 0.79%. أما عن متغيرة حجم التمويل الثلاثي. فقد كان لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، إذ أن زيادة حجم التمويل الثلاثي ب 1% ستؤدي إلى زيادة عدد مناصب العمل ب 0.22%.

وفي الأخير ولغرض اختبار السببية بين متغيرات الدراسة، أشارت نتائج اختبار السببية لجرانجر أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين مؤشر سوق العمل وكل من: متغيرة التمويل الثنائي، متغيرة التمويل لشراء المواد الأولية، ومتغيرة التمويل الثلاثي.

ثالثا: اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى:

يساهم التمويل الثلاثي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير مناصب العمل بالجنوب الجزائري

اتضح من خلال ما تم دراسته أن التمويل يعتبر بمثابة المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة وتم تأكيد صحة الفرضية في الدراسة التطبيقية، وذلك مساهمة التمويل الثلاثي مساهمة فعالة وإيجابية في توفير مناصب العمل بالجنوب الجزائري، حيث تتوافق مع مجموعة من الدراسات السابقة على المساهمة الإيجابية في خلق مناصب العمل لكن تختلف في نوعية الآلية المدروسة.

- الفرضية الثانية:

- يساهم التمويل الثنائي للمؤسسات سواء أكانت صغيرة أو متوسطة مساهمة إيجابية في توفير مناصب العمل بالجنوب الجزائري.

خلصت الدراسة إلى عدم وجود مساهمة التمويل الثنائي إيجابية في توفير مناصب العمل بالجنوب الجزائري وبالتالي عدم فعاليته في سوق العمل حسب الدراسة الحالية.

- الفرضية الثالثة:

- يؤثر التمويل لشراء المواد الأولية لهاته المؤسسات تأثيراً قوياً فعالة في خلق مناصب العمل بالجنوب الجزائري.

أكدت الدراسة التطبيقية أن التمويل لشراء المواد الأولية اثر تأثيراً قويا وفعال في تشغيل العديد من الشباب الجزائري، وخاصة الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة، مما يؤكد اهميته في جانب التمويل.

رابعاً: الاقتراحات

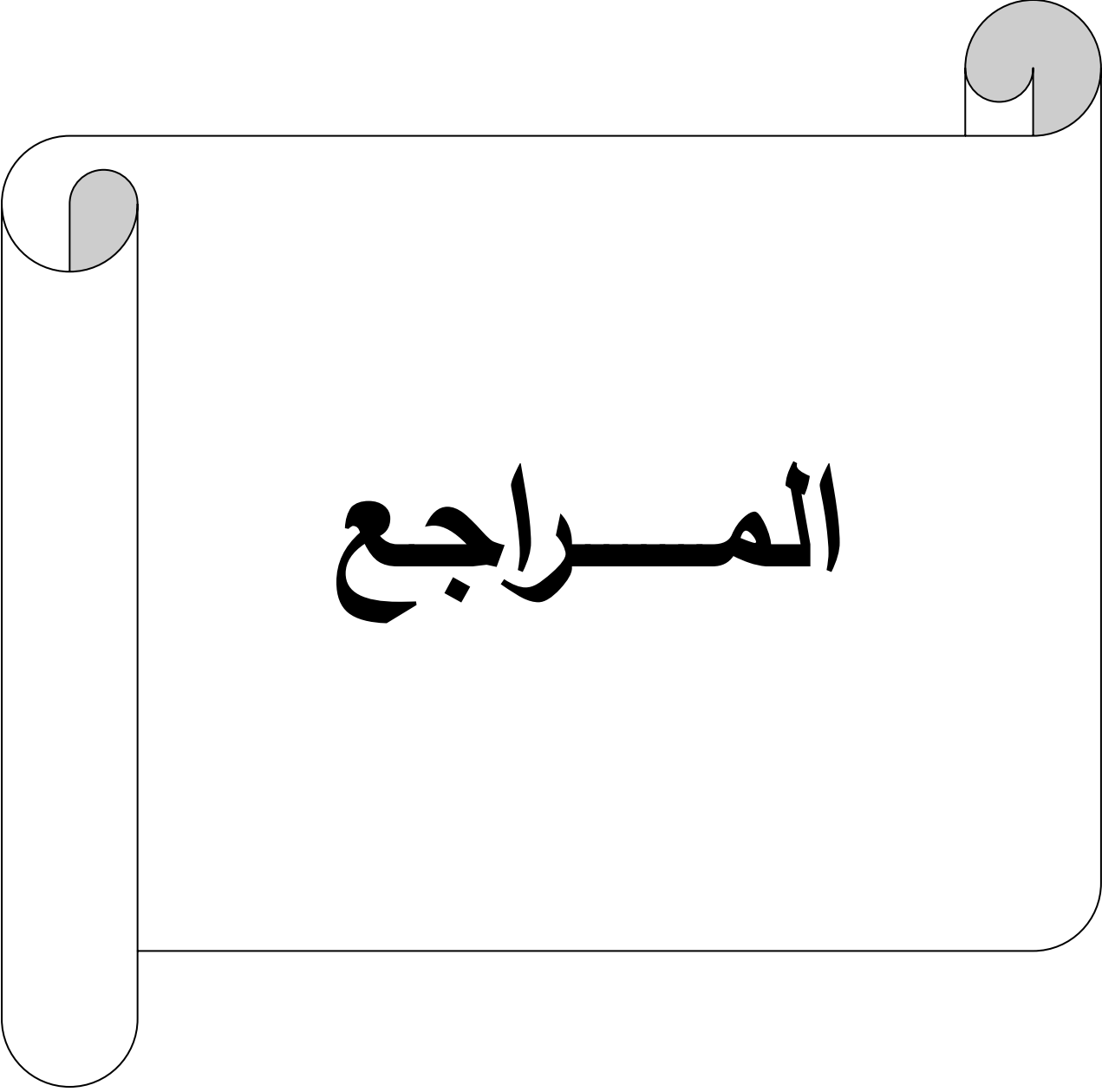
- ضرورة التنوع في أدوات التمويل بما يلائم احتياجات هذا النوع من المؤسسات .
- التكتيف من عمليات التكوين والمرافقة ، مع اسناد التكوين لخبراء متخصصين في الميدان.
- ضرورة إنشاء منصة الكترونية بهدف التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في عملية التمويل لهذه المؤسسات.
- ضرورة إدخال التمويل الاسلامي ضمن آليات الدعم المقدمة من طرف هذه الوكالات.
- أهمية استخدام التكنولوجيات الحديثة في ميدان مرافقة هذه المؤسسات.

خامساً: آفاق الدراسة

أن نتائج هذه الدراسة تحتاج إلى المزيد من الدراسات التطبيقية لتأكيدھا، بشكل خاص من خلال توسيع فترة الدراسة ، حيث لايزال هناك نقص واضح في البيانات المتعلقة بحجم التمويل ، ولا شك أن توفر البيانات والمعلومات الكافية يساعد على الوصول لنتائج أكثر موثوقية، تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة في صنع السياسات في الامد القريب أو على المدى البعيد ، وتوجيه هذه السياسات لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

ومن أجل توسيع مجال الدراسة

- دور التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل
- أثر استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للذكاء الاصطناعي على سوق العمل.



المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 01- إبراهيم بدران، الافاق المستقبلية للتصنيع في الأردن، دار عالم الكتب، القاهرة، 2016.
- 02- أبو علام، رجاء محمود، منهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، مكتبة الانجلو، القاهرة، مصر، 2005.
- 03- أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، مبادئ ريادة الأعمال، دار العبيكان للنشر، 2019.
- أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، الجزء الثاني، القاهرة، 2008.
- 04- أسامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار المنهل، 2019.
- 05- اسماعيل محمد الزبيد، دور المشروعات الانمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 06- أشرف عوض، سلسلة أفكار جديدة لمشروعك الصغير طرقك لتحقيق الثروة والنجاح، دار الكتاب الحديث للنشر، 2011.
- 07- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 08- جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.
- 09- الحسون عدنان وآخرون، مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 10- حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار حسين الأسرج للنشر.
- 11- خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، دون طبعة، بغداد.

- 12- زكريا الدوري، أحمد صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري للنشر، 2020.
- 13- زياد رشاد الراوي، طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.
- 14- سمير العبادي، المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، 2015.
- 15- سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، ط 01، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، 2005.
- 16- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية واليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
- 17- صفوان المبيضين، عائض الاكلي، التخطيط في الموارد البشرية، دار اليازوري لعلمية للنشر والتوزيع، 2019.
- 18- صيني سعيد إسماعيل، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، ط 01، 1994.
- 19- عادل مجيد وآخرون، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 20- عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي للنشر، بيروت ط 1، 2000.
- 21- عامر إبراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع، 2019.
- 22- عبد الحليم أكمون، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، قصر الكتاب للتوزيع، البلدة، الجزائر، 2006.
- 23- عبد الرحمن بن عنتر، إدارة الموارد البشرية المفاهيم والأسس الأبعاد والاستراتيجيات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.
- 24- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 25- العربي بلقاسم، فرحاني، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات، دار المنهل، 2012.

- 26- علي سيد إسماعيل، الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
- 27- غربي حمزة، براق محمد، نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، 2018.
- 28- فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية 2002
- 29- فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 30- مالکولم شاوف، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، مصر، 2009.
- 31- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- 32- محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميترا للنشر، 2017.
- 33- محمد غيات شيخة، التمويل المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة، دار ruslan للنشر، 2022.
- 34- محمد منصور أبو جليل وآخرون، التسويق في المنشآت الصغيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2014.
- 35- نبيل جمعه صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- 36- هنادي نظير، إدارة المشروعات الصغيرة، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2017.
- 37- وائل عودة العكشة وآخرون، محاسبة الشركات أشخاص وأموال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 6، عمان الأردن، 2011.
- 38- وفاء بنت ناصر المبيريك، احمد بن عبد الرحمن الشميمري، مبادئ ريادة الأعمال المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصصين، شركة العبيكان للنشر والتوزيع، 2016.

المقالات العلمية والملتقيات:

- 39- إلهام، خزعل ناشور، تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 33، 2017.
- 40- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، 2009.
- 41- بن خديجة منصف، دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة والاشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017.
- 42- بوجلطي عز الدين، دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة في ترقية الاستثمار، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2020.
- 43- بودة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE في بعث الروح في المؤسسات المصغرة في الجزائر - دراسة تحليلية-، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- 44- بوصبع سهام، ساحلي لزهري، نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020.
- 45- بوفارس شريف وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي وتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 02، العدد 02، 2018.
- 46- جليط الطاهر (2016). ((دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر)) مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد 13 العدد 02 ديسمبر سنة 2016.
- 47- حلاسة هناء، طرايش معمر، دور وكالة تسيير القرض المصغر في استحداث مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة دراسة حالة ولاية تمنراست الفترة [2012-2022]، مجلة التحليل والإستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، 2018.
- 48- حمال عبد الله مخلف المختار، دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة والاشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 100، 2014.

- 49- حياة بن سماعيل وآخرون، دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصادات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، 2014.
- 50- خالد رجم وآخرون، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر ولاية ورقلة الفترة 2005-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، 2017.
- 51- دراجي كريمو، حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، 2015.
- 52- دراسة محمد قوجيل، إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافق الجزائر-دراسة تحليلية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، 2017.
- 53- زدون جمال، محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015.
- 54- سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016.
- 55- سلمى صالح، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، 2021.
- 56- شريفة بو الشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
- 57- شيماء علي عباس علي، تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر، مجلة العلوم التربوية، العدد 05، 2019.
- 58- صبري طلبة، قراءة في سياسات سوق العمل النشطة في الجزائر للفترة 2007-2019، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 04، 2021.
- 59- عبد الحليم جلال، اتجاهات سوق العمل في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية وغدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، 2017.
- 60- عبد الحليم جلال، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر الفترة 1980-2014، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، 2016.
- 61- عبد القادر بلعربي، نجلاء لرميني، سوق العمل وتحديات البطالة في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 08، 2015.

- 62- عبد القادر فطم، واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.
- 63- عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، عدد 07، 2009.
- 64- عدالة بن مهدي، صالح زياني، التشغيل واشكاليته البطالة في الجزائر [2010-2020] دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- 65- العقاب جيلالي، كروش نور الدين، دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين، دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت Revue Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 14، العدد 03، 2018.
- 66- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسين شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق، المجلد 9، العدد 34.
- 67- عنتوري محمد الشريف، حولي أحمد، أثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمتها في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الوكالة الولائية عنابة، مجلة اقتصاد العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2022.
- 68- غربي حمزة، غربي عمار فاروق، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018.
- 69- فاطمة ابتسام ودين أحمد، دور الوكالات الحكومية في تمويل المقاولاتية النسوية في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- 70- محمد قادري، شروق حدوش، تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة مقارنة نظريته، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.
- 71- محمد مداحي، أحمد عزوز، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2018.

- 72- محمود جلال الدين سليمان، الكتابة الأكاديمية ضوابط الأداء إجراءات التحسين معايير الجودة، مجلة الصحافة العربية للنشر، 2022.
- 73- مراد إسماعيل وآخرون. أثر أجهزة دعم التشغيل على البطالة في الجزائر تحليل اقتصادي وقياسي خلال الفترة (2005-2018) مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 08 العدد 02 جؤان 2021.
- 74- ممدوح زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، 2009.
- 75- مناقر نورالدين، جمعي سميرة، قارى إبراهيم، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 "دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، 2016.
- 76- موسى رحمانى، زكريا جرفي، دور أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية في استحداث مناصب الشغل، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2018.
- 77- ميلود سفاري، الأسس المنهجية في توظيف الدراسات السابقة، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، عدد خاص، 1995.
- 78- نادية حسن السيد وآخرون، تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية ببينها، 2018.
- 79- نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسمي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- 80- نواف بوشماله، الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 03، 2020.
- 81- نور الصياح عنكوش واحمد مسعودي. ((دور أجهزة دعم التشغيل في تفعيل التنمية المحلية دراسة كمية)) مجلة المفكر المجلد 16 العدد 01 جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2021.
- 82- نوي محمد الأمين، دهان محمد، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 03، 2020.

- 83- هلال ادريس محيد، ياسمين الخيالي، دور حاضنات الأعمال المتمثلة بالجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق 2000-2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 120، 2020.
- 84- وسيلة زروالي، أهمية الدراسات السابقة في البحث العلمي، مجلة القبس للدراسات النفسية والإجتماعية، المجلد 10، العدد 01، 2021.
- الرسائل والأطاريح الجامعية:
- 85- بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر خلال الفترة 1988-2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- 86- رابح رزقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.
- 87- سايب الزيتوني، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.
- 88- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
- 89- مدلس شكري، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- 90- مسعودي زكريا، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.
- 91- هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية (2004-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.

محاضرات:

92- دحماني محمد ادر يوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبلاي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2013.

القوانين:

93- القانون 01-18 (2001)، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77.

94- القانون 17-02 (2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية العدد 02.

95- المرسوم التنفيذي 23-410 (2023). المحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية العدد 75

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

- 96** - granger, E. Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. Econometrica (55), 1987.
- 97** -Gujarati, Damodar.N, Basic Econometrics, 5Th edition, New York, 2005.
- 98** -Pesaran, M. H, Y. Shin, and R. Smith, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 2001.
- 99** -Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013.

المقالات العلمية:

- 100** -Akram laouar et Chamia benabbes, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol 01, 2022.
- 101** -Baranzini. A., Weber, S., Bareit, M. and Mathys, N. A., The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland, Energy Economics, Vol. 36, 2013, PP 464-470.

102 -Bilal MECHAALI Salah MAHREZ, Development of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Algeria, Economic Researcher Review (CHEEC), vol 07, n°11, 2019.

103 -Malika Benchedda et Malika Meherzi, The importance of psychological accompaniment for the founders of startups, Manaement EconomicResearch Journal, Vol 05, n° 02, 2023.

104 -muhammadaafzal et al, openness, inflation and growth relationships in pakistan an application of ardl bounds testing approach, pakistan economic and social review, vol: 51, n° 01, summer 2013.

105 -Narayan, P, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol: 37, 2005.

106 -Nelson, C. R. and Plosser, C. I., Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Monetary Economics, Vol 10, 1982.

107-RatnadipAdhikari& R. K. Agrawal, An IntroductoryStudy on Time SeriesModeling and Forecasting, LAP Lambert AcademicPublishing, 2013.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

108 -Bourbonnais R'économétrie cours et exercices corrigés,9édition ,paris , dunod, 2015.

المواقع الالكترونية:

<https://www.angem.dz>

<https://www.cnac.dz>

<https://www.anade.dz>

<https://www.anem.dz>

الملاحق

الملحق رقم (01):

الشكل رقم 01: استمارة التسمية

وزارة التجارة
المركز الوطني للم سجل التجاري

فرع ولاية:

**طلب بحث عن الأسبقية
للتسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري**

إسم و لقب الطالب (د):

المعنوان الشخصي للطالب (د):

طبيعة المؤسسة: - شخص معنوي ☐ الشكل القانوني (Forme juridique) - شخص طبيعي ☐ (وضع علامة X في الخانة المناسبة)

ذكر التسمية الاجتماعية موضوع البحث و ذلك بالترتيب حسب الأفضلية علما أن هذه التسمية لا تترجم.

Raison Sociale ou le Nom Commercial	التسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري
1.....	1.....
2.....	2.....
3.....	3.....
4.....	4.....

إمضاء الطالب (د):

ملاحظة:
يرفق هذا الطلب بوسائل حقوق البحث المقدرة ب 800 دج.

أطار خالص بالإدارة

تاريخ إيداع الطلب:

الملحق رقم (2): تحليل المركبات الأساسية (PCA)

الجدول رقم (01): الاختبارات التشخيصية

Test de sphéricité de Bartlett :		
Khi ² (Valeur	62,105	
Khi ² (Valeur	12,592	
DDL	6	
p-value	< 0,0001	
alpha	0,05	

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin

pr	0,710			
mix	0,233			
tri	0,824			
lpf	0,726			
KMO	0,730			

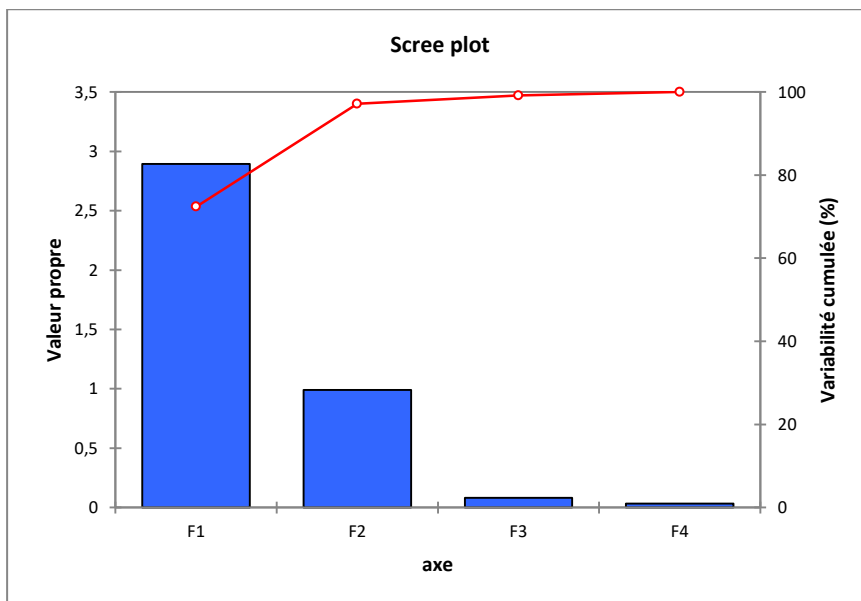
الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :				
Variables	pr	mix	tri	lpf
pr	1	0,063	0,916	0,965
mix	0,063	1	0,223	0,097
tri	0,916	0,223	1	0,922
lpf	0,965	0,097	0,922	1

الجدول رقم (03): القيم الذاتية

Valeurs propres :				
	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	2,895	0,991	0,080	0,034
Variabilité (%)	72,368	24,763	2,012	0,857
% cumulé	72,368	97,131	99,143	100,000

الشكل رقم (01): التمثيل البياني للقيم الذاتية للمحاور



الجدول رقم (04): الأشعة الذاتية

Vecteurs propres :				
	F1	F2	F3	F4
pr	0,573	-0,137	-0,395	-0,705
mix	0,116	0,984	-0,131	-0,024
tri	0,571	0,042	0,820	-0,003
lpf	0,576	-0,103	-0,394	0,709

الجدول رقم (05): إحداثيات المتغيرات

Coordonnées des variables :				
	F1	F2	F3	F4
pr	0,976	-0,137	-0,112	-0,130
mix	0,197	0,980	-0,037	-0,005
tri	0,972	0,041	0,233	-0,001
lpf	0,980	-0,102	-0,112	0,131

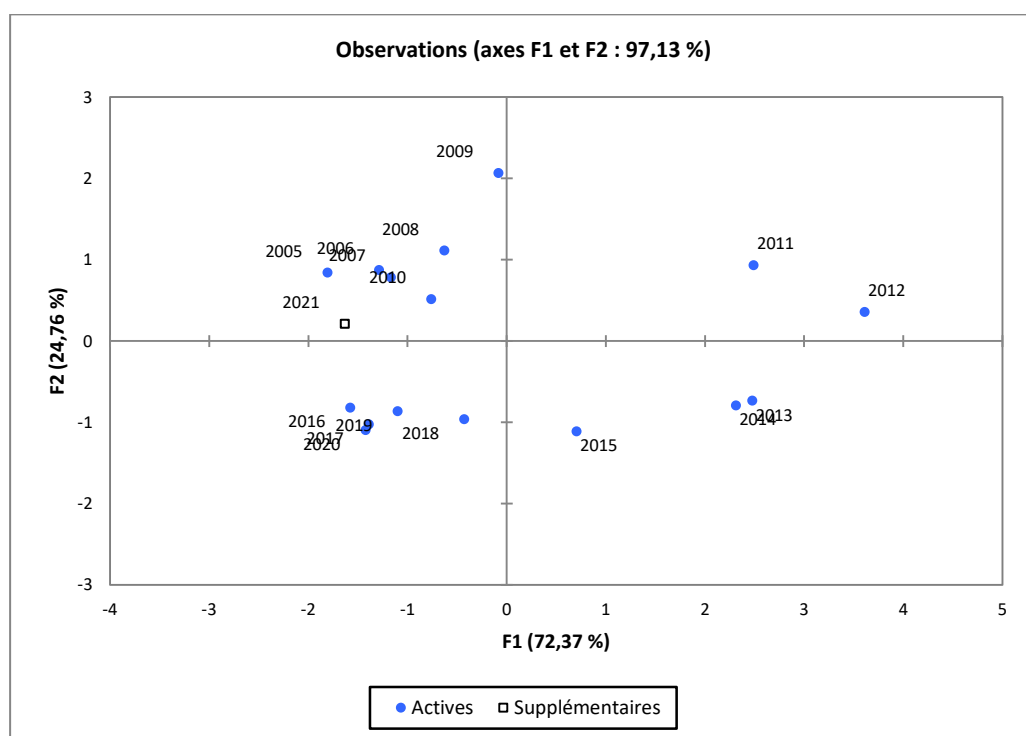
الجدول رقم (06): ارتباط المتغيرات بالمحاور الأساسية

Corrélations entre les variables et les facteurs :				
	F1	F2	F3	F4
pr	0,976	-0,137	-0,112	-0,130
mix	0,197	0,980	-0,037	-0,005
tri	0,972	0,041	0,233	-0,001
lpf	0,980	-0,102	-0,112	0,131

الجدول رقم (07): مساهمة المتغيرات في المحاور الأساسية

Contributions des variables (%) :				
	F1	F2	F3	F4
pr	32,879	1,886	15,591	49,644
mix	1,343	96,890	1,707	0,059
tri	32,618	0,172	67,209	0,001
lpf	33,160	1,051	15,493	50,296

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لأفراد الدراسة



الملحق رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
<u>At Level</u>					
With Constant	t-Statistic	LLPF	LMIX	LPR	LTRI
	Prob.	-3.6184	-1.2175	-2.5815	-1.0275
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5655	-2.7466	-2.5135	-1.1994
	Prob.	0.0411	0.2221	0.3209	0.9024
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4410	-1.0287	-0.0228	-0.4943
	Prob.	0.8064	0.2705	0.6715	0.4984
<u>At First Difference</u>					
With Constant	t-Statistic	d(LLPF)	d(LMIX)	d(LPR)	d(LTRI)
	Prob.	-6.1503	-3.6435	-5.2104	-3.6864
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8937	-3.5747	-5.3250	-4.1254
	Prob.	0.0000	0.0398	0.0002	0.0094
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.5568	-3.6689	-5.2742	-3.6958
	Prob.	0.0000	0.0004	0.0000	0.0004
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					

الملحق رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (*Bounds Test*)

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 60

Test Statistic	Value
F-statistic	11.602942

Bounds Critical Values

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
55	2.508	3.356	2.982	3.942	4.118	5.200
60	2.496	3.346	2.962	3.910	4.068	5.250
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق رقم (05): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير والطويل

الجدول رقم (01): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير

Dependent Variable: D(LLPF)				
Method: ARDL				
Date: 06/24/23 Time: 22:57				
Sample: 2006Q1 2021Q4				
Included observations: 60				
Dependent lags: 4 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LMIX LPR LTRI				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 500				
Selected model: ARDL(2,3,2,3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.531015	0.066870	-7.940999	0.0000
D(LLPF(-1))	0.218086	0.053596	4.069061	0.0002
D(LMIX)	0.096959	0.026404	3.672053	0.0006
D(LMIX(-1))	-0.009800	0.034223	-0.286349	0.7758
D(LMIX(-2))	0.120862	0.030032	4.024392	0.0002
D(LPR)	0.764282	0.029504	25.90415	0.0000
D(LPR(-1))	-0.154691	0.046933	-3.296015	0.0018
D(LTRI)	0.276926	0.049698	5.572200	0.0000
D(LTRI(-1))	-0.126070	0.066534	-1.894813	0.0639
D(LTRI(-2))	-0.103856	0.051596	-2.012861	0.0495
R-squared	0.968709	Mean dependent var	0.007515	
Adjusted R-squared	0.963077	S.D. dependent var	0.269298	
S.E. of regression	0.051747	Akaike info criterion	-2.933893	
Sum squared resid	0.133887	Schwarz criterion	-2.584835	
Log likelihood	98.01678	Hannan-Quinn criter.	-2.797357	
F-statistic	171.9893	Prob(F-statistic)	0.000000	

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الجدول رقم (02): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

☐ Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

$$CE = LLPF(-1) - (0.004490 * LMIX(-1) + 0.791450 * LPR(-1) + 0.224774 * LTRI(-1) + 0.927732)$$

☐ Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMIX(-1)	0.004490	0.015987	0.280824	0.7799
LPR(-1)	0.791450	0.036219	21.85181	0.0000
LTRI(-1)	0.224774	0.037832	5.941404	0.0000
C	0.927732	0.156859	5.914425	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

الملحق رقم (06): الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج القياسي

الجدول رقم (01): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.150415	Prob. F(2,44)	0.1285
Obs*R-squared	5.342553	Prob. Chi-Square(2)	0.0692

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 07/03/23 Time: 02:26

Sample (adjusted): 2006Q1 2021Q4

Included observations: 60 after adjustments

Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

الجدول رقم (02): اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.035209	Prob. F(13,46)	0.4362
Obs*R-squared	13.58046	Prob. Chi-Square(13)	0.4040
Scaled explained SS	16.32048	Prob. Chi-Square(13)	0.2323

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 07/03/23 Time: 02:27

Sample (adjusted): 2006Q1 2021Q4

Included observations: 60 after adjustments

الجدول رقم 03 : اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: LLPF LLPF(-1) LLPF(-2) LMIX LMIX(-1) LMIX(-2) LMIX(-3)

LPR LPR(-1) LPR(-2) LTRI LTRI(-1) LTRI(-2) LTRI(-3) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.521393	45	0.1352
F-statistic	2.314636	(1, 45)	0.1352
Likelihood ratio	3.009431	1	0.0828

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.006550	1	0.006550
Restricted SSR	0.133887	46	0.002911
Unrestricted SSR	0.127337	45	0.002830

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	98.01678
Unrestricted LogL	99.52149

الجدول رقم (04): نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/23/24 Time: 00:20

Sample: 2005Q1 2021Q4

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LMIX does not Granger Cause LLPF	63	14.1759	0.0004
LLPF does not Granger Cause LMIX		0.83853	0.3635
LPR does not Granger Cause LLPF	62	21.2349	2.E-05
LLPF does not Granger Cause LPR		0.03326	0.8559
LTRI does not Granger Cause LLPF	63	11.1159	0.0015
LLPF does not Granger Cause LTRI		1.41138	0.2395
LPR does not Granger Cause LMIX	65	0.57485	0.4512
LMIX does not Granger Cause LPR		10.5190	0.0019
LTRI does not Granger Cause LMIX	67	1.69744	0.1973
LMIX does not Granger Cause LTRI		10.0528	0.0023
LTRI does not Granger Cause LPR	65	0.73396	0.3949
LPR does not Granger Cause LTRI		10.4172	0.0020

الملخص:

تهدف الأطروحة لدراسة أثر آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل بالجنوب الجزائري، حيث تم تخصيص منطقة الجنوب الجزائري، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع ARDL .

بينت الدراسة في جانبها النظري مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، مصادر تمويلها، والهيئات المكلفة بالتمويل، ورغم ما توفره الدولة الجزائرية من تمويل، إلا هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات ، كضعف القدرة على الإدارة المالية ، ونقص الخبر في اختيار التمويل المناسب، والملائم لاحتياجات المؤسسة.

وضحت الدراسة وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة في التمويل الثلاثي ، التمويل الثنائي، التمويل لشراء المواد الولية، وأثرها الإيجابي ، والعلاقة الطردية والمعنوية على سوق العمل

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، سوق العمل، تمويل، الجنوب الجزائري

Abstract

Thesis aims to study the impact of support mechanisms for small and medium enterprises on the labor market in southern Algeria, where the southwestern Algerian region was allocated, using an autoregressive distributed lag (ARDL) model.

In its theoretical aspect, the study showed the concept of small and medium enterprises, their importance, sources of funding, and the bodies in charge of financing. Despite the funding provided by the Algerian state, there are many problems that these institutions suffer from, such as weak financial management capacity, and lack of experience in choosing appropriate financing, appropriate to the needs of the organization.

The study showed the existence of co-integration between the variables of the study, represented by tripartite financing, bilateral financing, and financing for the purchase of raw matériaux, and their positive impact, and the direct and significant relationship on the labor market.

Keywords: small and medium enterprises, labor market, finance, southwestern Algeria